سلطنة عمان

وزارة التراث القومي والثقافة

المصنف

تأليف

أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي

السمدي النزوي

(٥٥٧ هجرية) : (١١٦٢ م)

الجزء الحادي عشر

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة التراث القومي والثقافة

- سلطنة عمان -

طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على رسوله النبي الكريم ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

أما بعد ، فقد حصل الفراغ من تحقيق الجزء الحادى عشر - من كتاب « المصنف » تأليف العالم الجليل الشيخ أبي بكر أحمد بن عبد الله الكاغدى الروى رضى الله عنه .

ويبحث هذا الجزء في : أحكام الجهاد وفضله وما أعد الله للمجاهدين . وفي صفات الشجاع ، وعلو الهمة ، وآلة الجهاد . وفي ما يجب على المجاهد ، وما يجوز له . ومن هو الذى يحل جهاده ، وما يستحب . وفي أحكام اللصوص ، وقاطعي الطرق . ومعاني ذلك .

وكتاب : « المصنف » في واحد وأربعين جزءا . وهو من أجل المصنفات العمانية .

وقد اختصر مؤلفه كتاب : « بيان الشرع » البالغ اثنين وسبعين جزءا . وزاد عليه من غيره وحقق كثيرا من مسائله .

والفضل كل الفضل، يعود إلى جلالة السلطان قابوس المعظم، ووزيره العظيم، حيث استخرجا هذه الكنوز الدفينة، من عالم الخفاء إلى عالم الوجود ـ جزاهما الله خيرا، ومتع المسلمين بحياة هذا القائد المفدى ـ حفظ الله.

المحقق:

سالم بن حمد بن سليمان الحارثي

٢٠ من ذي الحجة سنة ١٤٠٢ هـ
٧ / ١٠ / ١٩٨٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول

فى الجهاد

الحمد لله . الذى تفضل على عباده برحمته . وامتن عليهم بلطفه ورأفته . وأسبغ عليهم نعمه . وأجزل لديهم قسمه وخص قوماً بضياء الحكمة . وغوامض الفطنة ، فألقى فى قلوبهم نور الاقتباس . وفضلهم على كثير من الناس ، فأبصروا الحق ، ونطقوا بالصدق فأذهب الله ما فى قلوبهم من الحمية ، والكبر وبغض الجاهلية والكفر ، صنعاً منه إليهم ، وفضلا تفضل به عليهم . ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . والله ذو الفضل العظيم . فأقاموا سبله ودعوته ، وأوضحوا براهينه وأدلته ، وجاهدوا فى سبيله ، ودعوا إلى سنة نبيه وخليله . وشدخوا يافوخ الكفر والنفاق ، وقصموا شوكة أهل الظلم والشقاق ، بقلوب صابرة ، وعزائم ساهرة ، ومهج تائبة ، وأنفس شائعة ، فأعلى الله كلمتهم ، وأظهر دعوتهم . إلى أن صارت كلمة الله هى العليا ، وكلمة الذين كفروا السفلى . والله عزيز حكيم .

فينبغى ـ لمن أراد الفضائل ، وطلب الكرم والوسائل ، ورغب فى الفضل والجهاد ، وكسر شوكة أهل الظلم والعناد ـ أن يخلص نفسه ونيته ، ويصلح سريرته وعلانيته ، ويجاهد فى الله حق جهاده . فى ـ خ ـ : (يحيى) . ويعلى العدل بين عباده قال الله تعالى : « يا أيُّهَا النبيُّ جاهِدِ الكُفَّارَ وَالمُنافِقِينَ وَاغْلُظْ عليهم وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ المصيرُ » .

* * *

الباب الثانى

فى الجهاد ومعانيه وأقسامه وما جاء فيه

قيل : الجهاد أربعة[1] أنواع . فى ـ خ ـ : أقسام :

جهاد القلب . وهو جهاد الأولياء ؛ قال الله تعالى : « وجاهِدُوا فى الله حَقَّ جِهادِه » .

قيل : الاجتباء أورث المجاهدة والمجاهدة أورثت الاجتباء .

والمجاهدة : صدق الانقطاع وهو انفصل العبد من نفسه ، واتصاله بربه ، وبذل الروح فى مرضاته .

وقول : المجاهدة : إقامة الطاعات على وُجوه الحسن لا غير .

وقول : المجاهدة : علم آداب الخدمة ، لا للمداومة عليها . وآداب الخدمة أعز من الخدمة .

وقول : المجاهدة : فى غض البصر ، وحفظ اللسان ، وخطرات القلب . وجلُّ ذلك هو الخروج عن عبادات السريرة . فى خ : السريبة .

والثانى : جهاد النفس وهو جهاد العبّاد والزهاد . ومعناه : ترك الشهوات ومخالفة الهوى . وقد سمّاه عليه السلام : الجهاد الأكبر قال ﷺ : رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر .

---

(١) روى أبو نعيم فى الحلية عن على : الجهاد أربع : الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، والصدق فى مواطن الصبر ، وشنآن الفاسق .

وفى قوله تعالى : « والذين جاهَدُوا فِينا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا » أقاويل .

نقول : « جاهَدُوا » فى رضانا « لَنَهْدِيَنَّهم » للوصول إلى محل الرضوان.

وقول : « جاهَـــدُوا » فى خدمتنا لَنُهَيِّئَنَّ عليهم سبل المناجاة معنا ، والأنس بنا .

الثالث : قال المصنف : لم أجد الثالث وأظنه : طلب الحلال لصلاح النفس والعيال .

وقد وجدت فى موضع آخر : أن الجهاد ثلاثة : فالجهاد الأكبر : جهاد النفس عن الحرام . والأوسط : طلب الحلال لصلاح النفس والعيال . والأصغر : جهاد العدو بالسيف .

الرابع : جهاد الكفار . قال الله تعالى : « إنَّ اللهَ اشترَى مِن المُؤمِنِينَ أنفُسَهُم وأموالَهم » .

وقد ذكر الله تعالى فى هذا النوع من الجهاد عشر مثوبات :

إحداهن : المحبة ؛ لقوله جل ذكره : « إنَّ اللهَ يُحِبُّ الذين يقاتِلُون فى سبيلِهِ صَفًّا كأنَّهُمْ بُنيانٌ مَرْصوصٌ »

والثانية : إضافة الجهاد إلى نفسه ، حيث قال : « أُولَئِكَ حِزْبُ اللهِ » .

والثالثة : النصر ؛ لقوله تعالى : « إن تَنصُرُوا اللهَ يَنصُرْكُم » وقال : « إن يَنصُرْكُمُ اللهُ فلا غالِبَ لكُم » .

الرابعة : الغنيمة ؛ لقوله جل ذكره : « قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنا إلا إحْدَى الحُسْنَيَيْنِ » إما الغنيمة ، وإما الشهادة . وقوله : « فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا » .

الخامسة : تفضيل الدرجة والمثوبة : لقوله تعالى : « وفضَّلَ اللهُ المجاهدينَ على القاعدينَ أجرًا عظيما » .

السادسة : الأجر العظيم .

السابعة : المغفرة والرحمة ، لقوله : « درجاتٍ منهُ ومغفرةً ورحمةً وكان اللهُ غفورًا رحيمًا .

الثامنة : الحياة الباقية ، لقوله جل ذكره : « بل أحياءٌ عندَ ربِّهم يُرزَقُونَ » .

وعنه عليه السلام : يجعل الله أرواح الشهداء في حواصل طير ، ترعى بهم في الجنة ، وتأوى إلى قناديل معلقة بالعرش .

التاسعة : النجاة من العذاب ؛ لقوله تعالى : « تجارةٍ تُنجيكُم من عذابٍ أليمٍ » .

العاشرة : الجنة ؛ لقوله عز وجل : « بأنَّ لهُمُ الجنَّةَ يُقاتِلُون في سبيلِ اللهِ » .

ثم إن الجهاد ضربٌ .

فأول ما يحتاج إليه : النية . ثم الاستعداد للغزو قبل أوانه ؛ لقوله تعالى : « وأعِدُّوا لهُم مَّا استطَعْتُم مِن قُوَّةٍ » وإرضاء الخصماء قبل الخروج والتوبة من الذنوب وكتابة الوصية ، واتخاذ الزاد وإعداد الراحلة من الحلال ، واجتناب المحارم . وأن لا يطلب بذلك طمعاً في أموال الناس ؛ ولا رياسة .

ولا يبتغى بذلك حمد الناس وثناءهم . بل يبتغى مرضات الله - سبحانه - ويجاهد نفسه أولا . ثم يغزى مجاهدة الكفار .

ثم إذا أراد الخروج . فينبغى أن يصلى ركعتين . ثم يقول : اللهم أنت الصاحب فى السفر ، والخليفة فى الأهل والمال والولد .

مسألة :

وقيل : الجهاد عشرة أجزاء : تسعة منها فى جهاد نفسك ، وواحد فى جهاد العدو .

* * *

الباب الثالث

فى الجهاد وفضله والحث عليه

قيل: تذاكر أصحاب النبى ﷺ . وفيهم عبد الله بن رواحة . فقالوا: لو كنا نعلم أى الأعمال أفضل ، أو أحب إلى الله ؟ فنزلت : « يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب ألم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون » .

قيل : فكرهوا فنزلت :

« يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون إن الله يحب الذين يقاتلون فى سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص » فقال ابن رواحة : لا أزال حبيسا فى سبيل الله حتى أموت . فقتل شهيداً . وكان النبى ﷺ لا يقاتل العدو إلا حتى يصافهم

فصل

عن عمر قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يارسول الله . أى الناس خير منزلة عند الله ، بعد أنبيائه وأصفيائه ؟

فقال : المجاهد فى سبيل الله بنفسه وماله ، حتى تأتيه دعوة الله ، وهو على متن فرسه ، آخذ بعنانه . ثم خبط بيده الأرض ثم قال : وامرؤ بناحية ، يحسن عبادة ربه ، ويدع الناس من شره .

وقيل : أتاه - ﷺ - أعرابى ، حين رمى جمرة العقبة . وقد أدميت له

راحلته ليركبها . فلما دنا ليركبها . أتاه أعرابى . من أهل اليمن ، من جانبها الأقصى . فقال : يا رسول الله أى الجهاد أفضل ؟

فقال النبى ﷺ : كلمة عدل تقال عند إمام جائر ، يقتل عليها صاحبها .

فصل

وقيل عن النبى ﷺ قال : مثل الجهاد فى سبيل الله ، كمثل جبرائيل وميكائيل فى الملائكة .

وقيل : من حرض رجلا على الجهاد فى سبيل الله . كان له مثل أجره ، وآتاه الله مثل ثواب نبى بلغ رسالات ربه . ومن ثبط رجلا عن الجهاد ، فلو يفتدى يوم القيامة بملء الأرض ذهبا لم يقبل منه .

فصل

وعن النبى ﷺ : كل حسنات بنى آدم تحصيها الملائكة الكرام الكاتبون إلا حسنات المجاهد . فإن جميع الملائكة الذين خلقهم الله يعجزون عن إحصاء حسناته ولو زيد أضعافهم . وتعدل حسنات أدناهم رجلا حسنات جميع العابدين ، من أول الدنيا إلى انقطاعها .

فصل

وقيل : من صلى ركعتين فى سبيل الله ، خرج من ذنوبه كما ولدته أمه . وكتب له بجميع شعر رأسه وبدنه حسنات . وكأنما أعتق ربيعة ومضر قابا فى سبيل الله ذرية ، من ولد إسماعيل ، دية كل واحد اثنا عشر ألفا .

مسألة :

وقيل : إذا فصل الغازى من عند أهله فصلى خمس صلوات . بعث الله سبعين ألف ملك من الروحانيين ، يصلون عليه . وكان له مثل عبادتهم فى كل يوم ، حتى يرجع فإن هلك فقد استوجب رضوان الله فى الجنة . وقال الله له : تمنّ علىّ ماشئت .

مسألة :

وقيل : لما نزلت : « يا أيُّها الذين آمَنُوا هَلْ أدُلُّكُمْ على تجارةٍ تُنْجِيكُم من عذاب ألم » قال المسلمون : لو علمنا هذه التجارة ، أعطينا فيها الأموال والأهلين . فبيَّن لهم الآية إلى قوله : « وأُخْرَى تُحِبُّونَها » يعنى لكم سوى الجنة أخرى فى الحياة : « نصرٌ من اللهِ وفتحٌ قريبٌ » على عدوكم « وبَشِّرِ المؤمنينَ » بالنصر فى الدنيا والجنة فى الآخرة .

فصل

وعنه عليه السلام : عليكم بالجهاد ؛ فإنه يذهب الغم والهم والحزن .

وعنه عليه السلام : لقيام رجل ساعة فى صف فى سبيل الله ، بعد حجة الإسلام خير من ألف حجة .

فصل

ابن شريح : إن امرأة جاءت إلى النبى ﷺ فقالت : يا رسول الله إنى كنت أصلى بصلاة زوجى ، وأصوم بصيامه ، وأذكر بذكره فخرج غازيا . فهل تدلنى على شىء بشبه ما هو فيه ؟

فقال ﷺ : تستطيعين أن تصومى فلا تفطرى ، أو تقومى فلا تفترى ؟

فقالت : يارسول الله وهل يطيق ذلك أحد ؟

فقال : لو فعلت ذلك ما أدركت فرمة مجاهد فى سبيل الله .

* * *

الباب الرابع

فى الحث على الجهاد والتحذير من التزهيد فيه

روى عن النبى ﷺ أنه قال عليكم بالجهاد ؛ فإنه يذهب الغم والهم والحزن .

وعنه عليه السلام أنه قال : الجهاد فى سبيل الله خاتمة كل عمل ، وكفارة كل ذنب .

قيل : قدم وفد من الشام إلى أرض يثرب ، فجاء بعضهم إلى عائشة - رضى الله عنها - فقالت : من أين أنت ؟

قال : أنا من أرض الشام .

فقالت : ومن أى الشام ؟

قال : من الأردن .

قالت : من أى الأردن ؟

قال : من أردن عكا .

قالت : من نفس المدينة ؟

قال : نعم .

فرفعت الحجاب ، وخرت ساجدة لعظمة الله ثم رفعت رأسها . وهى تقول : آن لى أن أرى رجلا من أهل الجفة أبا هذا أشربت من عين البقر التى فيها ؟

قال : نعم .

قالت : أشممت منها رائحة الكافور ؟

قال : نعم .

قالت : طوباك . ثم طوباك سمعت حبيبي محمدا ﷺ يقول : إن حور العين يفترن من كافور الجنة فى العين التى تدعى عين البقر . لولا أنى أقول : إنك رجل لست بى بمحرم، لأحببتك أن تتفل فى فمى، رجاء بالفوز بالجنة . يا هذا سمعت النبى ﷺ يقول : من شرب من عين البقر التى بعكا ، واغتسل منها ، ومن عين الفلوس التى ببيسا وفى نسخة : بيستان ، من عين سلوان التى ببيت المقدس ، ومن عين زمزم التى بمكة ، حرم الله بدنه على النار . يا هذا سمعت النبى ﷺ يقول : المشى فى طرقات عكا خير من الصلاة فى بعض المساجد . يا هذا سمعت النبى ﷺ يقول : من رابط بعكا ليلة ، كأنما طعن برمح ناقة فى سبيل الله . ومن رابط ليلتين فكأنما ضرب بسيف فى سبيل الله والمرابط بها ثلاثا، كالمتشحط بدمه فى سبيل الله . ومن رابط بها أربعين يوما صباحا ، أعطى ثواب سبعين بدريًا ولم يذهب أجره فى الدنيا والآخرة . يا هذا سمعته يقول: الصلاة فى مسجد عكا يوم الجمعة تعدل ثمانية آلاف صلاة ومائتى صلاة . وسمعته يقول : إن جبريل عليه السلام يكنفها بجناحه . فإن الله تعالى يرعاها بعينه . وإن عليها واقية من جميع الآفات .

مسألة :

قال عمر بن المفضل : خرجت حاجا مع بشير بن المنذر طريق توأم فلما كنا قرب البحرين ، فى موضع يقال له : « سحم » أو شبه ذلك ، تقلد بشير السيف ، أو السلاح فى ذلك الموضع .

فقلت : ما هذا ؟

قال: اعتقدت منذ دخلت هذا الموضع، إلى أن أخرج منه ؛ لأنه بلغنى أنه كان وطئه العدو مرة .

مسألة :

محبوب ـ سألته عن فضل الرباط بعمان : أى موضع منها أفضل ؟ ووصف له سواحل عمان ، من دما إلى ما خلفها ، إلى ما أقبل وصحار .

قال : فأين مجتمع الناس وأكثر الذرارى والناس ؟

قلت : بصحار .

قال : فثم أعظم الرباط أجرا .

وروى بعض الفقهاء : أن الرجل ممن يكون بصحار مسكنه أو فى غيرها ، يعتقد نية رباط . وهو فى منزله وضيعته ، فيحمل السلاح فى الليل ، مرة يخرج من جوف الليل ، فيدور فى الساحل دورة ويكبر لله شهراً ، أو أكثر ، أو أقل ، كان مرابطا . وله أجر من رابط فى سبيل الله . وإذا كان النهار أصبح ، فقابل البحر بعد ساعة وما شاء الله له ، على نيته تلك كان مرابطا .

* * *

الباب الخامس

فى الشجاعة والصرامة وعلو الهمة

قال أبو بكر - لخالد بن الوليد حين وجهه - : احرص على الموت توهب لك الحياة .

والعرب تقول : الشجاع مُرقّى .

كان خالد بن الوليد ، يسير فى الصفوف ، ويذكر الناس ويقول : ياأهل الإسلام إن لاجتماع عز . والفشل عجز ؛ وإن مع الصبر النصر .

قال أعرابى: الله يخلف ما أتلف والدهر يفرق ما جمعوا. وكم من منية عليها طلب الحياة ، وحياة سببها التعرض للموت .

وكان يزيد بن المهلب يتمثل :

تأخرت أستبقى الحياة فلم أجد لنفسى حياةً مثل أن أتقدما

قالت الخنساء :

تهـــون النفوس وهون النفو س يوم الكريهة أبقى لهـــا

فصل

قال عمر بن الخطاب - لبنى عبس - : كم كنتم يوم حفر الهيالة ؟

قالوا : كنا مائة كالذهب . لم نقلّ فنذل ولم نكثُر فنتوا كل .

وقال : كيف كنتم تقهرون من ناوأكم، فلستم بأكثر منهم عدداً ولا مالا ؟

قالوا : كنا نصبر بعض الناس هنيئة .

قال : فلذلك أداه .

ومن أحسن ماقيل فى الصبر قول نهشل بن ضمرة :

ويوم كأنّ المصطلين بحـــره ... وإن لم يكن نارا قيام على الجمر

صبرنا لها حتى تبوح وإنمـــا ... تفرج أيام الكريهـــة بالصبر

قال غيره :

بكى صاحبى لما رأى المـــوت فوقنا ... مظلا كإظلال السحاب إذا اكفهر

فقلت له : لا تبك عينك إنمـــا ... يكون غـــداً حسن الثناء لمن صبر

فما أخـــر الإحجام يوما معجلا ... ولا قدم الإقدام ما أخر القدر

فنآسى على حال يقلّ بهـــا الأسى ... وقاتل حتى استبهم الورد والصّدَر

وكر حفاظـــاً خشيةَ العار بعدما ... رأى الموت معروفا على منهج المكر

فصل

وعن النبى ﷺ : شر ما فى الرجل : شح هالع ، وجبن خالع .

الهلع : شدة الحرص ؛ قال الله تعالى : « إنّ الإنسانَ خُلِقَ هَلوعا »[1] .

ويقال : خلع يخلع . والمخلوع الفؤاد : من أصابه فزع انخلع له فؤاده .

والخولع : فزع يبقى فى الفؤاد حتى يكاد يعترى الوسواس .

وقال الشاعر :

وهُمُو إذا كسروا الجفون أكارمٌ ... صُبُرٌ وحين تحاـــل الأزرار

---

(١) الهلوع : الضجر بلغة خثعم

يعشون حومات المنون وإنهـا فى الله عند نفوسهم لصغار
يمشـون فى الخطى لا يثنيهمُ والقوم إذ ركبوا الرماح بحـار

قال بسطام بن قيس لقومه : تَردُون على قوم ، آثارهم آثار نساء ، وأصواتهم أصوات صِردان . ولكنهم صُبُر على الشر . يعنى بنى يربوع .

وفيهم يقول معاوية : لو تناثرت النجوم لسقط قمرها فى حجر بنى يربوع .

فصل

وقيل : قدمت منهزمة اروم على هرقل بأنطاكية . فدعا رجلا من عظمائهم وأشدائهم . فقال : أخبرونى عن هؤلاء القوم الذين تقاتلونهم . أليسوا بشراً مثلكم ؟

قالوا : بلا .

قال : أأنتم أكثر أم هم ؟

قالوا : بل نحن أكثر منهم أضعافاً ، فى كل موطن

قال : فما بالكم تنهزمون ؟ فسكتوا .

فقام شيخ منهم فقال : أنا أخبرك أيها الملك : إذ حملنا عليهم صبروا . وإذا حملوا علينا لم يكذبوا . ونحمل عليهم فنكذب ويحملون علينا فلا نصبر .

قال : ويلكم فما بالكم كما تصفون ؟

قال الشيخ : من أجل أن القوم يقومون الليل ، ويصومون النهار ، ويوفون بالعهد ، ويأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر . ولا يظلمون أحداً ، ويتناصفون فيما بينهم . ومن أجل أنّا نشرب الخمر ، ونزنى ، ونركب الحرام ،

وننقض العهد ، ونغصب ، ونظلم ، ونأمر بما يسخط الله ، وننهى عن ما يرضى الله ، ونفسد فى الأرض .

قال هرقل : والله لأخرجن من هذه الفوية . فما لى فى صحبتكم خير ، وأنتم ذاهبون .

فقالوا : ننشدك الله أيها الملك أن تفعل ، وتدع سورية . وهى جنة الدنيا للعرب وحولك من الروم عدد الثرى والحصى ونجوم السماء . ولم يؤت عليهم .

وقيل : كان على عهد عبد الملك بن مروان رجل ، كلما أخذ الناس فى القتال ، استخفى وراء جدار أو شجر فاستخفى ذات يوم فى بيت خرب فإذا سهم قد وقع فى وسط البيت ، وغرز فى الأرض . وكان السهم يتحرك ويضطرب . فحفر عنه ، فوجدها حية قد قتلها السهم فنظر ساعة معتبرا . وقال : ما أغنى الاستخفاء عن هذه الحية ، وقد أصابها ما قد كتب عليها . فزايل الجبن وصار شجاعاً فى سبيل الله

* * *

الباب السادس

فى السيف والسلاح

قال النبى ﷺ : الخير فى السيف . والخير مع السيف . والخير بالسيف .

ويقال : السيوف مفاتيح أبواب الجنة . غدْوة أو رَوْحة خير من الدنيا وما فيها .

فصل

وقال بعض الصحابة : إن الله داوى هذه الأمة بدواءين : السوط والسيف .

فصل

وروى : أن الله عز وجل يباهى الملائكة بمتقلدى السيوف فى سبيله .

وروى : من تقلد سيفا فى سبيل الله ، قلده الله بوشاح الكرامة يوم القيامة .

مسألة :

وفى الأثر : ملعون من ناول أخاه السيف مشهورا ؛ لما فيه من الهيبة والله أعلم .

مسألة :

قيل : قال عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ لعمرو بن معدى كرب : أخبرنى عن السلاح .

فقال : سل عما شئت منه .

قال : الرمح .

قال : أخوك وربما خانك .

قال : الخيل .

قال : منايا تخطئ وتصيب .

قال : الترس .

قال : ذلك المجن ، وعليه تدور الدوائر .

قال : الدرع .

قال : مشغلة للراجل ، مدهشة للفارس . وإنها لحصن حصين .

قال : السيف .

قال : ثم فارقتك أمك عن الثكل يا أمير المؤمنين .

قال : بل أمك .

قال : الحمار صرعتنى .

وقال بعض الشعراء :

فسد الناس فاطلب الرزق بالسيف وإلا فمت شديد المـــــزال
وأهن نفسك العزيزة للموت وقحّم بها على الأهـــوال
قـــد يصاب الجبان فى آخر الصف وينجو مقارع الأبطال
فاصبر النفس عند كل محل إن فى الصبر حيلة المحتال
ربما تجزع النفوس من الأمر له فرجة كحـــل العقال

قال محمد بن عبد الملك الهاشمى :

الموت يسرى والعيون هواجع

وقال آخر :

والسيف يشرق بالنجيع ذبابه والرمح يقدمه سنان لهـــذم
والخافقات تحوم فى رهج الوغى والحرب يقطر من محاجرها الدم

فصل

قيل : كان موسى الهادى مولعا بالسيوف ، يلبسها وينظر إليها ، ويطيع له جيدها . فنظر يوما إلى صمصامة عمرو بن مديكرب . قال : أخرجوها إلى الشعراء يقولون فيها . فقالوا فيها وعرضت أشعارهم عليه ، فلم يرضها . حتى عرض عليه قول الحميرى . وأمر له بسبعة آلاف دينار . وهى هذه الأبيات . وفى نسخة : قول أبى الهول الحضرمى . فأمر له بسبعة آلاف دينار . كل بيت ألف دينار . وهذه الأبيات :

حاز صمصامة الزبيدى عمرو دون هذا الأنام موسى الأمين
سيف عمرو قد كان فينا علمنا خير ما أغمدت عليه الجفون
أخضر اللـــون بين حديه برد من وقاح تمس فيه المنون
وإذا ما سألته بهر الشمس ضياء فلم تكد تستبين
وكان الفرند والرونق الجارى على صفحتيه ماء معـــــين
نعم مخراق ذى الحفيظة فى الـ ـهيجاء تسمو به ونعم القرين
لايبالى إذا الضريبة لاقى أشمال سمت به أم يمين

فصل

قال الكلبي : كان على سيف النبي ﷺ المسمى : ذو الفقار مكتوب :

إذا هز فى رجـــه الضريبة فانها وأعطاك فيها كل ما كنت تأمل

وكان على سيف جعفر بن أبى طالب ـ رحمة الله عليه ـ مكتوب :

أذود بنفسى جحفلا بعـــد جحفل وأحمى ظهور المسلمين وأفتـــل

وكان على سيف حمزة بن عبد المطلب ـ رحمة الله عليه ـ مكتوب :

إذا لاح للبيـــاح رأيت برقا خطرفا فوق شفرته يلوح

وكان على سيف المقداد بن الأسود مكتوب :

سيف يجيب الردى فى كل معترك والحد يمضى إذا ما وافق القدر

وكان على سيف عمرو بن معديكرب الصائر إلى موضى مكتوب :

ذكر على ذكر يصول بصارم ذكر يمانى فى يمين يمانى

* * *

الباب السابع

فى الرمح والسهام والقسىّ

يوجد أن الرمح عند الفارس كالرأس فى البدن وفى ذلك خبر يرفع عن النبى ﷺ أنه قال : عليكم بالرمح ، فإنها يؤيدكم بها فى الدين ، ويمكن لكم فى البلاد .

وقوله ﷺ : بعثنى الله بين يدى الساعة بالسيف . وجعل رزقى تحت ظلال رمحى . وجعل الذل والصغار على من خالفنى .

فصل

ويقال : إنها قرون الخيل . وفى الآثار : إن الله أكرم هذه الأمة بالعصائب والولائد والرماح .

فصل

قال : وقد افتخرت فرسان العرب فى الجاهلية والإسلام بالرماح فى أشعارها . فمن ذلك قول عمرو بن معديكرب :

وهز السمهرى على المذاكى مجنبتان بالأبطال تردى
وقرب للنطاح الكبش يمشى وطاب الموت من شرع وود
فما جمعٌ ليغلب جمع قومى مكاثرةً ولا فرد لفرد

غيره :

ولقد شهدت الخيل تعفر بالقنا وكماتها متسربلون من الدم
لاقت بهم أقرانهم فتجالدوا مهج النفوس بكل لدن لهذم
إنا لنطعن فرج كل كتيبة وعلى أسنتنا لعاب الأرقم

فصل

قال الله تعالى : « وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ » قيل : إن النبي ﷺ قال : إن القوة هي الرمي وإن النبي ﷺ قال لسعد يوم أحد : ارم فداك أبي وأمي .

فصل

روى أن رجلا من الصحابة يقال له : حبيب، نحل جسمه. وكان راميا فقال له رسول الله ﷺ : ما فعل رميك ؟ وما بال جسمك قد نحل ؟

فقال له رجل إلى جنبه : يا رسول الله قد تركه ، وأقبل على العبادة وإنه عليه السلام قال : والذي بعثني بالحق ما أقبل عليه بأفضل مما تركه . وإن الرجل عاد إلى رميه والله أعلم .

فصل

وقيل : إنه ﷺ سأل عن رجل من أصحابه .

فقيل له : ذهب يلعب .

فقال عليه السلام : ما نحن واللعب !

فقيل : هو يرمى يا رسول الله .

قال : كيف لكم فاعبوا ؛ إنه من أوتى حظا فتركه ، كان كفراً للنعم عليه .

فصل

وقال عليه السلام : كل لهو ولعب إلا ثلاثة : رميك بقوسك ، وتأديبك فرسك ، وملاعبتك زوجك .

مسألة :

وفى الخبر : يستوجب الجنة بسهم فى سبيل الله ثلاثة نفر : صانعه ، والممد به ، والرامى به فى سبيل الله .

مسألة :

وفى الخبر عنه ﷺ : من رمى بسهم فى سبيل الله ، بلغ أو قصر ، أصاب العدو ، كان له كعدل رقبة .

وقيل : قال عليه السلام : تعلموا الرمى ، فإن ما بين القذفتين روضة من رياض الجنة .

وعن بعض أهل العلم : إن القوس بمنزلة الردى فى الصلاة . لعله يريد فى الحرب

خبر الكسعى :

العرب تضرب المثل بالكسعى . وهو رجل من أهل اليمن .

وقول : إنه من بنى سعد بن ديفار .

وقرل : إنه من بنى كسع ويقال له : عامر بن الحارث كان يرعى إبلا له بواد كثير الأثل والخمط بينما هو يرعاها ، إذ بصر بنبعة فى صخرة . والنبعة : شجرة من شجر القسىّ . وهو ما كان أعلى الجبل . فقال : ينبغى أن تكون هذه النبعة قوساً فجعل يتعاهدها ، ويقوّمها فى كل يوم ، حتى أدركت واستوت ، ثم قطعها وجففها واتخذ منها قوساً ، وخطمها بوتر . واتخذ من برايتها خمسة أسهم . ثم أتى فترة على موارد حمر فمر به قطيع منها . وكان كامناً فى الفترة فرمى عيراً منها بسهم ، فأصابه . وأخطه السهم أى نفذ منه ، فصار إلى الجبل ، فأورى منه ناراً . فظن أنه أخطأ ، ولم يصب . ثم مر به قطيع آخر ، فرمى عيراً منه بسهم ، فأصابه ونفذ السهم منه إلى الجبل وصنع مثل صنيعه الأول . ثم مر به قطيع رابع ، فرماه فأصاب وصنع كالأول . ثم مر به قطيع خامس ، فرمى فأصاب ونفذ السهم منه إلى الجبل . وصنع مثل الأول . ثم أخذ القوس ، فضرب به حجراً وكسرها وبات فلما أصبح نظر فإذا الحمر مصروعة ، وأسهمه بالدماء مضرجة . فأسف وندم على كسر القوس وقطع أمامله

وأنشأ يقول :

ندمت ندامة لو أن نفسى تطاوعنى إذاً لقطعت خمسى
تبين لى سفاه الرأى منى لعمر أبيك حين كسرت قوسى

* * *

البَابُ الثَّامِنُ

فى الخيل وفضلها ونعوتها

قال الله تعالى : « ومِن رباط الخيلِ تُرْهِبُون به عـدوَّ اللهِ وعَدُوَّكم » . فينبغى لمن أراد مصادمة الأقران ، ومطاعنة الفرسان : أن يرتبط الخيل ، ليحامى بها عن الدين ، ويعدها ليعز بها دولة المسلمين .

وقد قيل : سميت خيلا لاختيالها .

فصل

وقيل : إن ظهورها عز ، وبطونهـا كنز . خلقت للعز والبركات ، مشتقة من الخُيَلاء والحركات ؛ فراكبها عزيز وصاحبها فى حرز حريز ، إلا ما كتب الله .

مسألة :

عن ابن عباس - فى قوله تعالى : « الذين يُنفِقُون أموالَهم بالليل والنهار » . قال : نزلت فى علف الدواب .

مسألة :

قال الله تعالى : « إذ عُرِضَ عليه بالعَشِيِّ الصافِناتُ الجيـادُ » . قيل : كانت تقوم على ثلاث قوائم .

عن ابن عباس قال : كان داود النبى ﷺ يحب الخيل حبًّا شديداً ، حتى اجتمع له ألف فرس ، لم يكن فى الأرض غيره . وهى التى ورثها الله سليمان وكان بها معجبا ، فأضمرها وغيبها .

وكان كثير التسبيح . فعرض يوماً تسعمائة فرس فوجبت الشمس . وشغل عن تسبيحه كما قال الله تعالى : « فَطَفِقَ مَسْحاً بالسُّوقِ والأعناقِ » . فبقيت مائة فرس فقال : هذه أركى من التى شغلتنى فسبيل الخيل إلى هذه الغاية منها .

مسألة :

وقيل : لأنْ أقومَ مقاما ، حيث أخاف العدو ويخافونى ، لا أضرب فيهم بسيف ، وأرجع سالما ، أحبُّ إلىَّ من عبادة ستين سنة غير الفرائض ، إذا كان موافقا للسنة . والله أعلم .

وفى موضع : لأن أكبر تكبيرة على سور رباطات المسلمين ، بإزاء العدو الكاشح .

وفى موضع : لأن أقوم مقاماً ، حيث أخاف العدو ويخافونى ، لا أضرب فيهم بسيف ، ولا أطعن فيهم برمح ، ولا أرمى فيهم بسهم ، وأرجع سالماً ، أحب إلىَّ من عبادة ستين سنة ، غير الفرائض .

مسألة :

ومن ربط فرساً فى سبيل الله ، فكأنما قاتل فرعون ونصر موسى وهارون .

فصل

وللمرابط فى سبيل الله فضائل ؛ قال النبى ﷺ : ما من مرابط فى سبيل الله إلا زحزحه الله عن النار سبعين خريفا .

وعنه عليه السلام : منَ هَمَّ أن يرتبط فرسا فى سبيل الله ، فعجز عن ذلك فمات ، ونيته على ذلك ، أعطى أجر ألف شهيد .

مسألة :

عائشة قالت : سمعت النبي ﷺ يقول : من رابط فُواق ناقة حرمه الله على النار .

مسألة :

جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله دلني على عمل أنال به ثواب المرابط في سبيل الله .

قال : تقدر أن تصلي الليل كله ، ولا تنام ؟ تقدر أن تصوم النهار كله ، ولا تفطر ؟

قال : إن أنا فعلت ذلك ، فما لي ؟

قال : لعلك أن تنال نومة المرابط .

مسألة :

وعنه ﷺ قال : صلاة المرابط تعدل خمسمائة صلاة . ونفقة الدينار والدرهم أفضل من سبعمائة دينار ، ينفقها في غيره . ولأن أحرسَ ثلاث ليال ، مرابطا من وراء بيضة المسلمين ، أحب إليّ من أن تصيبني ليلة القدر في أحد المسجدين : المدينة وبيت المقدس .

مسألة :

وكان ابن المبارك يقول : لولا أربعة أشياء لكان الموت أحب إليّ من الحياة : أولها : الغزو والرباط . والثاني : تعلم العلم وتعليمه والثالث : زيارة الإخوان في الله والرابع : قيام الليل في غفلة الناس .

مسألة :

روى أبو مامة قال : أربعة تجرى عليهم أجورهم بعد الموت : من مات مرابطا فى سبيل الله ، ومن علّم علما أجرى له أجر من عمل به ، ومن تصدق بصدقة فأجرها يجرى له ما جرت ، ورجل ترك ولدا ، فهو يدعو له .

مسألة :

روى عن النبى ﷺ قال : عينان لا تمسهما النار : عين حرست فى سبيل الله ، وعين بكت من خشية الله (فى الوفا - زيادة : وعين غضت عن محارم الله).

فصل

ثم إن أخوف الرباطات والثغور ، أعظمها أجراً . ومن جملتها سواحل البحور . فعن النبى ﷺ قال : حرس ليلة على ساحل البحر ، أفضل من عمل رجل فى أهله ألف سنة . ومن تلك الثغور ، المبنيّة على ساحل البحر : عكا . وقد قيل : قدم وفد من الشام يثرب ، فجاء هنا مضطربا . وسيأتى بعد[1] أصح .

وعن الكلبى : أخرج الله له مائة فرس من البحر ، لها أجنحة .

وفى موضع - قال : بلغنى أن أهل دمشق من العرب ، وأن أهل الحصنين ، جمعوا جموعًا للمسلمين ، فأقبلوا إليهم ، فهزمهم سليمان ، فأصاب منهم ألف فرس ، فعرضت عليه ، فتعجب من حسنها ، حتى شغلته عن العصر ، وغربت الشمس . ثم ذكر فغضب ، فردوها فضرب سوقها وأعناقها بالسيف . وبقى مائة فرس .

---

(١) إلى هنا هذه الزيادة من غير الباب .

مسألة :

وقد اتخذ رسول الله ﷺ الخيل وربطها ، وأعجب بها وحرّض للمسلمين عليها ، وأعلمهم ما لهم فيها ، من المثوبة والأجر ، والتماس العز فى العاجل ، والثواب فى الآجل . وفضّلها فى سهمها ، وزادها مزيدة فى قسمها : جعل لهـا سهمين . وللراجل سهما .

مسألة :

قيل : إن النبى ﷺ رُئى يقبّل ناصية فرس بيده ويقول : الخير معقود فى نواصى الخيل إلى يوم القيامة . وفيها الأجر والغنيمة .

وقال له رجل : إنى أريد أن أقيد فرساً ، قال : فاشتره إذاً أدهم أو كُمَيْتاً أقرح أرثم محجلا طلق اليمين .

وفى حديث آخر : إنها ميامين الخيل . ثم أغر ، تغنم وتسلم .

وعنه ﷺ : عليكم بإناث الخيل ؛ فإن ظهورها عز ـ خ ـ حرز ، وبطونها كنز .

وكان يستحب ﷺ من الخيل الأشقر . وقال : لو جمعت خيل العرب فى صعيد واحد ، ما سبقها إلا الأشقر .

وقيل : إن رجلا سأله : أىُّ المال خير ؟

قال : سكة مأبورة ، أو مهرة مأمورة . يريد كثيرة النتاج .

مسألة :

وقيل : كان يكره الشكال فى الخيل .

واختلف فى تفسيره . فقول : يكون محجلا يداً ورجلا من خلاف .

وقول : إنه يد ورجل .

فصل

وسأل المهدى مطرز بن رباح : أىُّ الخيل أفضل ؟

فقال : الذى إذا استقبلته قلت : باقر . وإذا استعرضته قلت : باقر . وإذا استدبرته قلت : زاجر .

مسألة :

وقال ابن قيصر : خير الخيل إذا استقبلته أقعى ، وإذا استدبرته حسىٌ ، وإذا استعرضته استوى ، وإذا مشى ردى ، وإذا عدا دحا .

فصل (١)

إنه قال : عليكم بالجهاد ؛ فإنه يذهب الغم والهم والحزن .

---

(١) وهنا تكرر آخر . وقد تقدم . وتمام هذا الباب فى نسخة من وزارة التراث بخط الجرادى .

قال : مسألة . وقيل : أرسل مسلم بن عمر ابن عم له إلى الشام ومصر ، يشترى له خيلا . فقال : لا علم لى بالخيل . قال : ألست صاحب قنص ؟ قال : بلى . قال : فانظر كل شىء تستحسنه فى الكلب ، فاطلبه فى الفرس . فقدم بخيل لم يكن فى العرب مثلها .

مسألة : قيل : إن عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ شك فى العتاق والهجن فدعا شاهان بن ربيعة الباهلى بطست من ماء ، فقدموا إلى الخيل فرسا فرسا . فما ثنى سنبكه فشرب هجنه . وما شرب ولم يثن سنبكه عربه . وذلك لأن فى أعناق الخيل قصرا . وهى لا تنال الماء على تلك الحال ، حتى تثنى سنابكها . وأعناق العتاق طوال . وهى تشرب ولا تثنى .

فصل

وذكروا أن كسرى كان إذا أتى سائسه فقال : الفرس يشتكى حافره . قال : المطبخ . وإذا قال : يشتكى ظهره . قال : البيطار .

وعنه عليه السلام قال : الجهاد فى سبيل الله ، خاتمة كل عمل ، وكفارة كل ذنب .

مسألة :

وقيل عن بعض المسلمين : إن من أظهر الزهد فى القيام ، أو دعا إلى تخاذل المسلمين ، فهو عاص لله . وإنما جاز للمسلمين هذا لتفاوت ديارهم ، ولغيبة بعضهم عن بعض ، ولقلة تعارفهم لبعضهم بعضا . فمن حرض على القيام ، ودعا إليه من وثق به ، فهو مالزمه ومن أظهر الزهد فيه ليخلع قلوب المسلمين ، فلا محالة إنه عاص لربه

مسألة :

عن على بن أبى طالب : فياعجبا من جد هؤلاء القوم فى باطلهم ، وفشلكم عن حقكم . قبحاً لكم وترحا ، حتى صرتم غرضا مهدفا ، يغار عليكم فلا تغيرون ، وتُغزَون ولا تغزون . ويعصون الله وترضون . والله ما غُزى قوم قط فى قعر دارهم إلا ذلوا . فإذا أمرتكم بالمسير إليهم فى أيام الحر . قلتم : هذه حمأة القيظ . انتظر بنا ينصرم الحر عنا . وإذا أمرتكم بالمسير إليهم فى أيام الشتاء قلتم : أمهلنا ينصرم القر عنا . كل هذا فراراً من القر والحر . فإذا كنتم من الحر والبرد تفرون ، فأنتم والله من السيف أفر . يا أشباه الرجال ولا رجال . وأحلام الأطفال وعقول ربات الحجال .

وفى موضع : ويا أضغاث الأحلام . أما والله لقد ملأتم جوفى غيظا وغمًّا ، حتى قالت قريش : إن ابن أبى طالب رجل شجاع ولكن لاعلم له بالحرب . لله درأبيهم

فهل فيهم من هو أشد مِراسا منى ؟ فبالله لقد نهضت فيها ، وما بلغتُ العشرين . وأنا اليوم قد جاوزت على الستين ، فى الحث عليه . ولكن لا رأى لمن لا يطاع .

مسألة :

ومن كلامه :

أيها الناس المجتمعة أبدانهم، المختلفة أهواؤهم كلامكم يوهى الصُّم الصلاب، وفعلكم يطمع فيكم عدوكم . وتقولون فى المجالس: ليت وليت . فإذا جاء القتال قلتم : حيِّدا حيذا ، لما غرَّت دعوة من دعاكم . ولا استراح قلب من قاساكم أعاليل وأباطيل. وسألتمونى تأخير دفاع ذى الدَّين الممطول؛ لا يمنع الضيم الذليل، ولا يدرك الحق إلا بالجد والجد .

مسألة :

عن أبى المؤثر ـ يعيب على من قال من العلماء : إن الحرب إذا لم يرج نفعها تركت ، لئلا تغرى بالأرامل والضعاف . قال : فأى المسلمين أثرّ الذى رويته ، وأيهم أشار بالذى رأيته ! كبر مقتا عند الله أن يشار على إمام ، قد قطع الشرا أن يتولى عن حروب عدوه . وقد بلغنا عن النبى ﷺ ، لما أراد الخروج إلى بدر الصغرى ، واشتد على أصحابه الخروج . قال : لأخرجن إليهم ولو بنفسى وحدى. وماقال ذلك إلا أنه يفعل . وسمى الله الذين خذلهم شيطانا فقال : « إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشيطانُ يُخوِّف أولياءه فلا تخافُوهم وخافُونِ » .

ولما بعث أبو بكر جيش أسامة بن زيد قال له المسلمون : لو حبست جيش أسامة بن زيد ، تقوى به فيما قبلك ؛ فإن المسلمين اليـــوم قليل ، والإسلام ضعيف .

قال : إن جيشا أمر النبى ﷺ بإنفاذه ، لأنفـــذته ولو أكلتنى السباع بالمدينة .

ولما أشار فى قتال أهل الردة قال : والله لو لم يساعـدنى على قتالهم أحـد لجاهدتهم بنفسى . ولو منعونى عقالا ، مما أعطوه رسول الله ﷺ لجاهدتهم عليه حتى آخذه أو ألحق بالله . فنصره الله .

مسألة :

وقيل : أوصى أبو مسلم قوما ، وجههم إلى غزو . فقـــال : أشعروا قلوبكم الجراءة ، فإنها سبب الظفر ؛ وأكثروا ذكر الضغائن ، فإنها تبعث على الإقدام والزموا الطاعة ، فإنها حصن المحارب .

* * *

الباب التاسع

في فضل الغزو فى سبيل الله

قيل عن النبى ﷺ : حرمة امرأة الغازى فى سبيل الله كحرمة نسائى عليكم. من آذاها فقد آذى الله . والله الخليفة على تركة الغازى فى سبيله .

فصل

وكان أصحابه ﷺ فى الغزو ، يشترطون الخدمة والأذان .

وسئل عن فضل الخادم فى سبيل الله فقال : لو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام ، والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ، ما أحصى ثواب الخادم فى سبيل الله .

فصل

وقيل : إذا خرج الغازى فى سبيل الله ، وبكى إلى أهله ، وبكوا ، إليه . قيل: بكت الحيطان لبكائهم . فإذا خرج من باب منزله ، خرج من ذنوبه كما تخرج الحية من سلخها . وصفا الذى بينه وبين الله ، وصار فى حد الشرف العظيم . فإذا صفوا فى سبيل الله ، استجيب لهم الدعاء ، وفتحت لهم أبواب السموات ، وأبواب الجنان ، وأشرفت حور العين الحسان وحور كل مؤمن تقول: اللهم ثبته . فإذا صرع الشهيد . فكأنها يتقلبط فى تربة الجنة ، وتبتدره الحور بمناديل الجنة ، ويمسحن على وجهه . ويقلن : اللهم ترّب من تربه ، واعفر من عفره . وكلما تقدم كان أعظم أمره وأشرف . وفى القيامة ، فلا يصف الواصفون ماله من الكرامة .

فصل

وقيل : المنقطع سبعة فى الغزاة مثل المتعبد فى أهله ثلاثين خريفا . والله أعلم .

عن عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ قال : حجة قبل غزوة يعنى حجة الإسلام أفضل من عشر غزوات . وغزوة بعد حجة الإسلام أفضل من عشر حجج ؛ لأن من ضيع الفريضة لم يقبل منه تطوع .

فصل

روى عن النبى ﷺ أنه قال : مثل الذين يغزون من أمتى ، ويأخذون الجعل ، يتقوون به على عدوهم ، كمثل أم موسى ترضع ولدها ، وتأخذ أجرها .

مسألة :

عن ابن عباس ـ فى قوله تعالى : « لا يستوى القاعدون من المؤمنين غيرُ أولى الضرر » يعنى الزمانة . « والمجاهدون فى سبيل الله » .

يقول : لا يستويان فى الفضل : القاعدون عن الغزو ، والمجاهدون فى سبيل الله . « وفضَّل اللهُ المجاهدين على القاعدين درجة » يعنى فضيلة « وكُلًّا وعَدَ اللهُ الحُسْنَى » يعنى المجاهد والقاعد . والحسنى : الجنة . « وفضَّلَ اللهُ المجاهدين على القاعدين » الذين لا عذر لهم « أجراً عظيماً درجاتٍ منه » يعنى فضائل ومغفرة لذنوبهم .

مسألة :

روى عن النبى ﷺ قال : من مات ولم يغز ، ولم يحدث نفسه بالغزو ، مات على شعبة من النفاق .

وعنه عليه السلام: رحم الله عبداً فى سبيل الله ، إن كان غزوٌ غزا، وإن كان سرية خرج فيها . إن غاب لم يفقد ، وإن شهد لم يعرف . طوبى له ، ثم طوبى له .

ويقال : الغزاة أربعة : أفضلهم : راعى دواب أصحابه . والثانى : خادمهم . والثالث : مباشر القتال . والرابع : الصائم القائم .

قال معاذ : كنا مع حاتم فى غَزاة ، فضرب رجل كلبا من العسكر . فقال له حاتم : مه ؛ فإن حرمة هذا الكلب أعظم من حرمة رجل عابد ، يعبد الله فى جبل.

* * *

الباب العاشر

فى فضائل الشهداء

عن سعيد بن جبير أنه قال : الشهداء ثنية الله يعنى من استثناه الله تعالى فى الصعقة ، حين قال : « ونُفِخَ فى الصُّورِ فصَعِق مَن فى السمواتِ ومن فى الأرضِ إلا مَن شاء اللهُ » وبلغنا أن قتلهم صار قصاصا لهم ، بتصيبهم عند الله ، عند من فزع نفخة الصور يوم القيامة ، لايموتون غير الموتة الأولى .

ويقال : ليس بعد النبوة إلا الشهداء . وقيل : لقول الله تعالى : يا أوليائى الذين أراقوا دماءهم فىّ ، فيأتون متقلدى السيوف، وجراحهم تفضح دما، على لون الزعفران ورائحة المسك. ويقولون للخلائق: أفرجوا لنا عن الطريق . فنحن الذين أرقنا فى الله دماءنا، وأيتمنا فى الله أبناءنا، وأرملنا فى الله نساءنا . فعن النبى ﷺ أنه قال:فلو كنت أنا وإبراهيم خليل الرحمن ـصلى الله عليهما وسلمـ لأفرجنا لهم عن الطريق ؛ لما نرى من كرامتهم على الله . وينهى من شرفهم : أنهم تكون لهم موائد تحت العرش . والناس فى هول يوم القيامة . فإذا سمعوا صواعق يوم القيامة قال بعضهم لبعض : كأنه صوت الأذان فى الدنيا .

مسألة :

وعن النبى ﷺ ألف مرة وألف مرة وألف مرة . إن للشهيد عند الله ست خصال ، يغفر له عند أول دفعة من دمه . ويرى مقعده من الجنة ، ويحلى حلية الإيمان، ويجار من عذاب القبر ، ويؤمن يوم الفزع الأكبر ، ويوضع على رأسه التاج . الياقوتة خير من الدنيا وما فيها . ويزوج اثنتين وتسعين زوجة من الحور العين ، ويشفع فى تسعين من أقاربه . ولا يشفعون إلا لمن ارتضى .

فصل

وقال ابن مسعود : أشرف الموت الشهادة . ويقال : فوق كل ذى بِرٍّ بِرٌّ . فإذا أهراق المؤمن دمه ، لم يكن فوقه .

فصل

قيل : لما فتحت خيبر على النبى ﷺ قال لجرير : أتعجبك هذه الحلة ؟

قال : نعم يا نبى الله .

قال : أما والله لو رأيت مناديل الشهداء فى الجنة ، علمت أنها ليست مثل حلتك هذه .

قال : قلت له : شهداء بدر ؟

قال : غيرهم من أمتى . قوم فى آخر الزمان يأتيهم أشرار لهم رهج ، شهيدهم يومئذ بتسعين رجلا ، من شهداء بدر وتسعين ألف شهيد من غير شهداء بدر . الإيمان راسخ فى قلوبهم فلأنا أعرف بأسمائهم من الوالد لولده . وإن الجنة لتشتاقهم ، كما تحن الدافة إلى ولدها . وذلك إذا وهن الدين وعطلت الحدود ، وظهر أهل الجور على أهل الحق . انتدبت لهم صفقة من أمتى . من تخلف عنهم لغير عذر ، فأنا برىء منه . وهو برىء منى .

قال : قلت : يارسول الله صلى الله عليك هل أدرك ذلك الزمان ؟

قال : لا .

قلت : كيف أعمل حتى أبلغ إلى ذلك الثواب .

قال : لو تقربت إلى الله بمثل جميع أعمال العابدين ، من الأولين والآخرين ، لكنت عسى أن تدرك فضل نائمهم فى رباط ساعة واحدة .

مسألة :

وقال محمد محبوب ـ رحمه الله ـ : إنما الشهيد المرزوق من قتل بالسيف .

فصل

. ولم يزل أولياء الله يقتلون فى سالف الدهر . فما نسيهم ربك . وما كان ربك نسيا . ولما رأوا الرماح قد أشرعت والسيوف قد انتضيت وشهرت ، والسهام قد فوقت ، وأرعدت الكتائب بصواعق الموت ، استقبلوا السيوف بوجوههم ، والرماح بصدورهم ، يبادرون إلى جنة ربهم . طوبى لهم ، وحسن مآب .

فكم من عين فى مغار طائر ، طالما بكى صاحبها فى جوف الليل من خشية الله .

وكم كف زال عنها معصمها ، طالما اعتمد عليها صاحبها راكعا وساجداً ، يحذر الآخرة ، ويرجو رحمة ربه .

وكم خد رقيق ، قد فلق بعمد الحديد ، وألقى مطروحا فى تراب الصعيد ، فتخضب بالدماء محاسن وجهه ، وعفر جبينه بالتراب ، وانحطت إليه طير السماء ، وأسرعت إليه سباع الأرض .

مسألة :

وقيل : قال النبى ﷺ فى قتلى أحد : لولا جزع النساء لتركتهم يقبرون ، حتى يحشروا من بطون السباع وحواصل الطير .

وقال عمران[١] بن حطان :

يا جمر نفسى من الأحداث موحشة ... مفزوعة القلب فى روع وفى دهش

أبكى لمصرع مرداس وصحبته ... حتى يستنفد ماء العين بالغمش

بضربة فى سبيل الله مجهزة ... أشهى من الموت فى الأنماط والفرش

صلى الإله على قوم قبورهمُ ... حواصل الطير فى برية[٢] مرش

فصل

قيل : خرج غزاة فى البحر ، ومعهم رجل من أحسنهم عبادة . فلما باشروا القتال والحرب ، لم يلبث أن ضربت عنقه . فقام رأسه على الماء ، واستقبل أهل المركب ، وجعل يتلو هذه الآية : « تِلكَ الدارُ الآخرةُ نَجْعَلُها لِلذين لا يُريدُون عُلُوًّا فى الأرض ولا فَساداً والعاقبةُ للمتقين » ثم انغمس فتوارى .

فصل

عن أبى قدامة الشامى قال : خرجنا للغزو ، فأمرنا الأمين على النفقة ، فسرنا

---

(١) ذكر المبرد : أنه من الخوارج الصفرية . وذكر عنه أبياتا يرثى بها المرداس منها:

ياعين بكى لمرداس ومصرعه ... يارب مرداس اجعلنى كمرداس

وذكر أنه خرج متخفيا من الحجاج إلى عمان .

وحكى الشيخ أبو سعيد الكدمى فى (الاستقامة) أن أهل عمان كانوا على مذهب الصفرية قبل الإمام الجلندى الذى بويع سنة ١٣١٢م فهم فى القرن الأول الهجرى.

وذكر القطب أن عمران من الإباضية ، مستدلا بترحم الإمام الشمنى عليه . والله أعلم .

وتوفى عمران بعمان عام ٨٩ هـ أما المرداس ، فكان استشهاده عام ٦١ هـ .

(٢) المرش : الأرض التى مرش المطر وجهها ا هـ . المعنى : جرحها وغير معالمها . من لسان العرب الجملة الأولى ا هـ .

حتى إذا كنا بموضع يقال له : (عـــين زرب) إذا بامرأة تهتف بى من خلفى : يا أبا قدامة . فنظرت . وإذا بامرأة لم أر مثلها . فخفت أن يكون حبالة الشيطان فما اكترثت لها . فمضيت فنادتنى ثانية بصوت حزين . فقالت : يا أبا قدامة ليس كان قبلك من كان. فوقفت لها على قارعة الطريق ، فإذا عيناها تهملان، فأخرجت من جيبها خرقا ملوية . فقالت : يا أبا قدامة جززت ناصيتى قيدا لفرس الغازى فى سبيل الله . فإذا انطلق فرسك ، فقيده بهذا القيد ليلة ، لعل الله أن يرى شعر حرة مؤمنة ، فيرحمنى .

قال : فأخذتها . ومضيت قليلا ، فإذا بغلام ينادينى . وعنده مدية . فوقفت فقال : اقتل عنى بهذه المدية علجا .

فقلت : يا بنى إن يوم الواقعة أشد من ذلك . فلم يزل يناشدنى ، حتى نودى بالنفير ، وتركنى ومضى إلى المعركة. فلم يزل يضرب يمنة ويسرة ، حتى كسرت المدية . فرجع إلىّ . وقال : يا أبا قدامة أقرضنى ثلاثة أسهم .

فقلت : يا بنى ليس هنا موضع ذلك . فلم يزل يناشدنى ، حتى أعطيته ثلاثة أسهم وقوساً ، على أنه إن استشهد كنت فى شفاعته .

فمضى الغلام ، فرمى واحدا، فقتل علجا. ثم رمى بالثانى ، فقتل آخر . ورجع وسلم علىّ سلام مودع فلما وضع السهم فى كبد القوس ليرمى ، أتاه مزراق ، قصد بين عينيه وخر مغشيًا . وهو يقول : نجوت ورب الكعبة .

فلما انكشف قتام الحرب ، دعوت من ينظر القتلى . فإذا هو فى الأحياء .

قلت : يا غلام ما وعدتنى .

قال : نعم ولى إليك حاجة .

قلت : وما هى ؟

قال : اعلم أنى ابن صاحبة القيد فإذا رجعت فسلم عليها . وهناك خُرْج فاحمله إليها . فإنها نعيت عام أول يا أخى . وإنها تسمع بى ، فأخاف أن تهلك . ثم مات فحفرنا له ودفناه فى أطماره . فما برحنا حتى رمته الأرض من بطنها .

فقلت : إنا لله . أخاف أن يكون خرج بغير إذن والدته . ثم قلت : إن الأرض تقبل من هو شر منه .

فقمت وصليت . ودعوت الله بستره ، فإذا أنا بوقع الجلاجل وطنينها من الهُوِىّ ، ومناد يقول: تنحَّ عنا يا أبا قدامة. فتنحيت ، فإذا أنا بسباع قد أقبلت، وطيور قد هوت عليه ، فأكلته .

فذهبت إلى والدته ، فقرعت الباب ، فإذا بصبية صغيرة فنظرتْ ورجعتْ . وهى تقول : يا أماه . هذا والله أبو قدامة . ولست أرى معه أخى . فخرجت وسلمت عليها . فقالت : حبيبى معزيا أم مهنيا ؟

فقلت : ما معنى معزيا ومهنيا ؟

فقالت : إن كان ولدى مات موتا فعزِّنى وإن كان استشهد فهنئنى .

فقلت : بل استشهد .

فقالت : الحمد لله ؛ إن بينى وبينه علامة فهل أودعك حقيبته ؟

فناولتها الحقيبة ، فأخرجت منها مسحاً وقيدا وسلسلة .

قالت : كان ولدى ، إذا جن عليه الليل ، ونامت العيون ، لبس هذا المسح، وتقيد وتسلسل ، وأخذ يناجى ربه طول ليلته . ويقول : يا رب إذا كان يوم القيامة احشرنى من بطون السباع وحواصل الطير .

فقلت : والله لقد فعل به ما سأل .

فقالت : الحمد لله الذى أجابه إلى ما سأل .

فقالت : مهلا يا أبا قدامة .

فقامت وصلت أربعـــاً ونادت فقالت : إلهى إن كنت غفرت لولدى ، فألحقنى به .

فقال : فسجدت . وما رفعناها إلا ميتة .

فصل

فى أرواح الشهداء

عن ابن عباس قال : لما أصيب إخوانكم يوم أحـد ، جعل الله أرواحهم فى حواصل طير خضر ، ترد بهم أنهار الجنة ، فتأكل من ثمارها ، وتأوى إلى قناديل من ذهب ، فى ظل العرش . فلما وجدوا طيب مشربهم ومأواهم ومأكلهم وحسن منقلبهم قالوا : ياليت إخواننا يعلمون ما صنـــع الله بنا ؛ لئلا يزهدوا فى الجهاد ، ولا يستأخروا عن الحرب فقال الله لهم : أنا أبلغهم عنكم . فأنزل الله : « ولا تحسبن الذين قُتلوا فى سبيل الله أمواتاً بل أحياء عندَ رَبِّهم يُرزَقُون » . فذلك قوله : « ويَسْتَبْشِرُون بالذين لَم يَلْحَقُوا بهم مِّن خَلْفِهِم » يعنى إخوانهم من أهل الدنيا .

مسألة :

قال الله تعالى : « إنَّ اللهَ اشترَى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنةَ » .

عن عطا. قال: نفسك موضع كل شهوة وبلية . ومالُك محل كل إثم ومعصية فأراد أن يزيل ملكك عما يضرك ، ويعوضك عليه ما ينفعك ، عاجلا وآجلا .

قال : سهل بن عبد الله : لا نفس للمؤمن ؛ لأنها دخلت فى البيع من الله . فمن لم يبع من الله حياته الفانية ، فكيف يعيش مع الله ، ويحيى حياة طيبة ؟!

قال أبو عثمان : اشترى منه أنفسهم كيلا يخاصموا عنها ؛ فإنها ليست لهم .

وقيل : الإشارة فى هذا قطع طمع إبليس عن إضلال المؤمنين ، فإنه شرى فى الحماية . ألا تراه يقول : « إن عبادى ليس لك عليهم سلطان » .

ومنها : أن فيه افتخار العبد ، أنه مِلك لله تعالى . وحق له الافتخار .

ومنها : أن لا يسأل غير الله شيئا ، ولا يرفع حاجته إلا إليه ، ولا يسجد لغيره .

ومن إشارته : العلم بأن المؤمن يحبه الله . أى لو لم يحبه لم يشتره .

ومنها: أن يعلم أن الله قَبِله بجميع عيوبه؛ لقول الله: «هو أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم» فما أحسن هذا العقد ؛ إذ المبتاع : المؤمن . والعارض : محمد ﷺ والدلالُ : جبريل عليه السلام . والمشترى : رب العالمين .

* * *

البَابُ الحَادِي عَشَرَ

فضل الرباط فى سبيل الله

« يا أيُّها الذين آمَنوا اصْبِرُوا وصَابِرُوا ورابِطُوا واتَّقُوا اللهَ لعلَّكم تُفْلِحُون » .

وقيل : من رابط فى سبيل الله ، فله بكل خطوة تعدل كذا من الدهور . وكأنما قاتل فرعون وهامان ونصرَ موسى وهارون .

مسألة :

وقيل : من رابط يوما واحداً فى سبيل الله ، كان أفضل من عبادة ألف سنة كل سنة ثلاثمائة وستون يوما ، كل يوم كعمر الدنيا سبعين مرة .

وقيل : حسنة واحدة من حسنات المرابط فى سبيل الله ، تعدل حسنات جميع العباد .

وقيل : الذين يدركهم الموت فى الرباط ، يمرون على أهل القيامة ، كهبوب الرياح ، لاحساب ولاعقاب .

وقيل : من رابط العدو أربعين يوما ، فهو عظيم الأجر .

وقيل ـ عن أبى هريرة ـ قال : الناظر فى البحر فى سبيل الله ، له مد طرفه يوم القيامة يستضىء به .

مسألة :

وقيل : إن الركوب فى الشذا[1] أفضل من الرباط بدنا . وتعليم العلم أفضل من ذلك كله .

مسألة :

وقيل : لَأَنْ أقومَ مقاما ، حيث أخاف العدو ويخافنى ، لا أضرب فيهم بسيف ، وأرجع سالما ، أحب إلىّ من عبادة ستين سنة غير الفرائض ، إذا كان موافقا للسنة . والله أعلم .

وفى موضع : لَأَنْ أكبِّرَ تكبيرة على سور رباط المسلمين ، بإزاء العدو الكاشح .

وفى موضع : لَأَنْ أقومَ مقاما ، حيث أخاف العدو ويخافنى ، لا أضرب فيهم بسيف ، ولا أطعن فيهم برمح ، ولا أرمى بسهم . وأرجع سالما ، أحبّ إلىّ من عبادة ستين سنة غير الفرائض .

مسألة :

وللمرابط فى سبيل الله فضائل :

فمنها : بقوله ﷺ : ما من مرابط ، يرابط فى سبيل الله إلا زحزحه الله عن النار سبعين خريفا .

وعنه ـ عليه السلام ـ : من همّ أن يرتبط فرسا فى سبيل الله ، فعجز عن ذلك . ومات ونيته على ذلك ، أعطى أجر ألف شهيد .

---

(١) الشذا : سفن حربية يقاتل عليها المسلمون ، زمان الإمام الصلت بن مالك ، ومن قبله من الأئمة . وكان لهم أسطول حربى . وسفن المشركين يسمونها : بوارج .

عن عائشة قالت : سمعت النبي ﷺ يقول : من رابط غُواق ناقة ، حرمه الله على النار .

مسألة :

قيل : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يارسول الله دلني على عمل ، أنال به ثواب المرابط في سبيل الله . تقدم في الباب قبل هذا .

مسألة :

وعنه ﷺ قال : صلاة المرابط تعدل خمسمائة صلاة . ونفقة الدينار والدرهم أفضل من سبعمائة دينار ينفقها في غيره . ولأن أحرُسَ ثلاث ليال مرابطا، من وراء بيضة المسلمين ، أحب إليّ من أن تصيبني ليلة القدر ، في أحد المسجدين : مسجد المدينة ، وبيت المقدس .

مسألة :

وكان ابن المبارك يقول : لولا أربعة أشياء . تقدم في الباب قبل هذا .

روى أبو أمامة : أربعة تجرى عليهم أجورهم بعد الموت : من مات مرابطا في سبيل الله . ومن علم علما ، أجرى له ثواب من عمل به . ومن تصدق بصدقة ، فأجرها يجرى له ما جرت . ورجل ترك ولدا ، فهو يدعو له .

مسألة :

روى عن النبي ﷺ قال : عينان . الحديث تقدم .

مسألة :

ثم إن أخوف الرباطات والثغور ، أعظمها أجرا ومن جملتها : سواحل البحور . فعن النبي ﷺ قال : حرس ليلة على ساحل البحر ، أفضل من عمل رجل

فى أهله ألف سنة . ومن تلك الثغور ، المبنيّة على ساحل البحر : عكا . فقد قيل : قدم وفد من الشام إلى أهل يثرب . وجاء بعضهم إلى عائشة فقالت : من أين أنت ؟

قال : أنا من أرض الشام .

قالت : ومن أىّ الشام ؟

قال : من الأردن .

قالت : ومن أى الأردن ؟

قال : من أردن عكا .

قالت : من نفس المدينة ؟

قال : نعم .

فرفعت الحجاب ، وخرت ساجرة لعظمة الله . ثم رفعت رأسها . وهى تقول: آن لى أن أرى رجلا من أهل الجنة[1] .

فصل

قيل : أرسل مسلم بن عمر ابن عم له إلى الشام أو مصر ، يشترى له خيلا .

فقال : لا علم لى بالخيل .

فقال : ألست صاحب قنص ؟

قال : بلا .

قال : فانظر كل شىء تستحسنه فى الكلاب ، فاطلبه فى الفرس

فقدم بخيل لم يكن يقدم مثلها فى العرب .

---

(١) تقدم فى الباب الرابع ، فى الحث على الجهاد بكماله .

مسألة :

قيل : إن عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ شك فى العتاق والهجين . فدعا سلمان بن ربيعة الباهلى بطست من ماء ، فوضعت فى الأرض ، فقدم إلى الخيل فرسا فرسا . فما ثنى سنبكه منها ثم شرب هجّنه وما شرب ولم يثن سنبكه ، جعله عتيقا ؛ لأن فى أعناق الهجن قِصرا ، فلا تنال الماء حتى تثنى سنابكها . وأعناق العِراب طوال ، فهى تشرب ولا تثنى .

فصل

وذكر أن كسرى كان إذا أتى سائسه فقال : الفرس يشتكى حافره . فقال : المطبخ . وإذا قال : يشتكى ظهره قال : البيطار [1] .

* * *

(١) وهذا أيضا ذكرته فى حاشية باب الخيل .

البَابُ الثَّانِي عَشَرَ

فى الأسلحة وما جاء فيها

ومن حمل السلاح إلى دار الحرب فى الحرب ، ضمن ما قتل بذلك السلاح . وإن كان فى غير وقت الحرب ، لم يضمن .

مسألة :

ولا يحمل السلاح إلى بلاد الحرب ، ولا ما يكون فيه قوة لهم على المحاربة ، إلا أن تكون بلاد ، لا ينال أهلها حربا للمسلمين ، مثل الصين ونحوها .

وقول : إنه لا بأس بحمل ذلك إلى تلك البلاد ، ولا تباع من أهل الحرب السلاح ، ولا الدروع ، ولا الخيل ، ولا ما يقرون به من الطعام .

مسألة :

قال أبو الحسن : ـ فيمن خاف على سلاحه ، فأعاره عند رجل غير ثقة ، فقتل به رجلا فقال : إذا لم يكن أذن له بذلك ، ولم يعره ليظلم به أحداً ، ولم يرض بذلك ، ولم يأذن له فى سلاحه بظلم . ولم يعلم بذلك ، فيرضى به فأرجو أن لا يأثم ـ إن شاء الله .

* * *

الباب الثالث عشر

فى صفة وجوب الجهاد

وأصل ما أوجب الله على الرجال من المسلمين فرض الجهاد، إذا كانوا كنصف العدو ، ومن أهل حربهم فى الآلة والقوة والمركوب والعدة والقدرة ، آمنين غدر بعضهم من بعض ، وخديعة بعضهم من بعض ، وخلف بعضهم فى وقت صعقات الحرب ، وفى غير ذلك ، من الأوقات التى تزول فيها عن بعضهم البعض ، غير أنهم لا يرجعون ولا بعضهم إلى مثل هؤلاء . ولا إيثار الدنيا ، ولا قبول الرشوة ، ولا نقض العهد ، ولا بيعة .

فإذا كانوا مع بعضهم البعض ، على هذه الصفة وكانوا كالنصف من عدوهم ، آمنين مراد المعونة لحربهم من رعيتهم ، أو من غير رعيتهم ، من المستهاد المشرفة عليهم ، لم يسعهم إلا أن يقوموا لله بالإنكار على عدوهم ، وقتاله على ما يوجبه الحق ، كان من أهل الجحود والإنكار ، أو من أهل البغى ، أو من أهل الإقرار ، أو من فساق مصرهم ، ممن غلب على أمرهم ، أو غير ذلك من الجبابرة من الأنصار . ولا يسعهم ترك الحرب على هذه الصفة .

مسألة :

وعليهم أن يتآلفوا ويتعاونوا ، ويتوازروا حتى يميتوا الباطل ، ويحيوا الحق بوجودهم ، أو يستشهدوا فيحوزوا أفضل المنازل ، ويدخلوا أفضل المداخل .

مسألة :

وإذا كانت الحرب نضيلة على المسلمين، على هذه الصفة، لم تكن فريضة إلا من بعد قضاء الحقوق ، والخلاص من التبعات والقيام بما يلزم للعولة من الزوجات والأولاد الصغار ، وغيرهم ، ممن يجب عولهم . فيقوم لهم بالكفاية ، إلى قدر ما يصل من قربه وقصوه ، ويرجع إليهم ، أو يستشهد ، فيكون قد كفى مؤونتهم، ويجعلهم حيث يأمن عليهم ، ممن يخلفه من الأعداء . ويكون معهم ممن يؤنسهم في موضعهم ، الذى يجعلهم فيه . ويقوم لهم بما يلزمه . هو أن يقوم لهم به ، من القيام بمعانيهم وأسبابهم اللازمة لهم . ويكون مأمونا عليهم ، ويكون محرما منهم، يسعه معاشرتهم ومساكنتهم .

فإذا نال هذا المسلم هذه الصفة ، وكانت الحرب فريضة ، لم يسعه إلا القيام بنفسه ، إذا كان سالما من الماهات، التى قد عذر الله بها صاحبها،عن فضل الجهاد. وكان له الفضل عن الغزو بالمركوب ، إن كان يقدر على المشى ، وبما يقدر به على الحرب ، وما لم يكن على هذه الصفة ، فالحرب وسيلة وفضيلة،ليس بلازم إلا بوجه ما يقدر على الدفع عن الحريم ، وعن نفسه فى أنه قد يجب عليه الدفع عن الإسلام وأهله ، فى أصل ما أوجب الله علينا الحرب .

مسألة :

أبو الحوارى ـ هل للمسلمين أن يحاربوا بلا إمام، فقد فعل ذلك المسلمون . منهم : محمد بن المعلى الكندى ، كان من علماء المسلمين وفقهائهم . ثار هو ومن معه من المسلمين على راشد الجلندانى ، فأعطاه الله الظفر عليهم ، وقامت دولتهم بعمان ، وجرت أحكامهم فيها . فقد حارب المسلمون بإمام وغير إمام وبالله التوفيق .

* * *

البَابُ الرَّابِعُ عَشَرَ

فى فرائض الجهاد وشروطه

الشيخ أبو محمد : الجهاد فرض على الكفاية ، إذا قام به البعض سقط عن الباقين . ولا يجب فرض إلا بخصال . إحداها : العلم به ، والقدرة ، والعدة ، والثبات .

والإمام إذا قدر عليه بعد الخلاص. الحجة فى وجوبه قول الله تعالى: « يا أيُّها « الذين آمنوا قاتِلُوا الذين يَلُونَكُم من الكفار ولْيَجِدوا فيكم غِلظةً » .

والحجة فى القوة : ما دل عليه قوله جل ذكره : « ليس على الأعمى حرجٌ » الآية فدل بهذا أن الجهاد يجب بالقوة ، ويسقط بالعجز عنه .

والحجة على وجوب العُدة ـ قوله تعالى : « وأَعِدُّوا لهم مَّا استَطَعْتُم مِّن قوة ومِن رِباطِ الخيلِ تُرهِبُون به عدوَّ اللهِ وعدوَّكم » .

والحجة فى الثبات : قوله تعالى: «يا أيُّها الذين آمَنُوا إذَا لَقِيتُم فِئَةً فاثبتُوا» وقوله تعالى : « ومَن يُوَلِّهِم يومَئِذٍ دُبُرَه إلا مُتَحرِّفاً لِقتالٍ أو مُتَحيِّزاً إلى فئةٍ فقد باء بغضبٍ مِّن اللهِ » فأفادنا بذلك الثبات عند لقاء العدو .

والحجة فى إقامة الإمام ، مع الحاجة إليه ، وجوب ذلك : إجماع الأمة .

مسألة :

وأجمعوا أن فرض الجهاد لا يلزم حتى يكونوا كنصف عدوهم. وأن الفرض لزمهم لذلك، دليله قول الله : « فإن يكُن مِّنكُم مِّائةٌ صابرةٌ يَغلِبوا مائتين » .

وذهب بعض المتأولين : أن هذا ليس بأمر ، ولا أنه إلزام فرض الجهـاد . ولأنه خبر . والخبر لا يوجب الفرض . والناس ـ على ترك ذلك ـ مخالفة متأولة .

مسألة :

وحكم الله فى وقعة بدر، بقتال المؤمنين عشرة أمثالهم من المشركين ، بقوله: « إن يكُن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين » ثم قال : « الآنَ خفَّفَ اللهُ عنكم وعَلِم أنَّ فيكُم ضَعفاً ، فإن يكُن منكم مائةٌ صابرةٌ يَغلِبوا مائتين » . الآية .

مسألة :

عن الشيخ أبى المنذر ـ قال الله تعالى : « وقاتِلوا التى تَبْغِى حتى تَفِىء إلى أمر اللهِ » فكانت الآية فى مخرجها ، وظاهرِ إثباتها عامة الأمر ، فيما وقعت عليه إلى ما خصته حجة ، أو منعته سنة .

وإذا كان الأمر عاما ، كان الحكم به لازما ، فيما اشتملته الآية بعمومها ، ودخل فيه من معانيها كلها ، إلا أن يقوم فى ذلك ، ما يخصه منها بحجة ، يجب ذلك بها .

ولما كان ذلك كذلك ، كان القتال كله ، وما يقاتل به ، داخلا فى الأمر الكافة المؤمنين به . ولم يجب زواله عنهم إلا بحجة تمنعهم ، ما وجب من ذلك عليهم .

ولما كان القتل يجب مع أشد القتال . وكان أشد القتال داخـلا فى الأمر لدخول كل القتال فيه ، صح الأمر بالقتال الذى يجب مع وجوب أشد القتال .

ولما كان غير مأمون وجوبه مع القتال المأمور به ، كان ذلك إباحة له ، كما

يقول من يقول، فيمن تلفت نفسه فى الاقتصاص منه ـ : أن لا تبعة على المقتص منه به.

ولما لم يكن فى الأمر بالقتال خصوص بيد دون عصى ، ولا سلاح دون سلاح، دخل فى ذلك كل ماقاتل به ، مما كان معروفا به ، فى قتال الناس فى حروبهم ، مالم يمتنع المقاتل بها دونه، مما يقاتل على الامتناع منه، مع ماجرت به السنة. وكان المعروف فى تأويل الآية مع الأمة ، أن قتال الفئة الباغية ، ما كان القتال به بينهم فى حروبهم.

وأيضا فلو كان هذا القتال المأمور به ، بغير السلاح ، لمن يقاتلهم بالسلاح ، لم يكن فى هذا الأمر لهم به ، إلا إتلاف أنفسهم و إباحة البغاة ذلك منهم .

ولما دخل المؤمنون جميعا ، فى الأمر بقتال الفئة الباغية ، و إنكار هذا المنكر العام لهم، الأمر به بآيات الكتاب المبين ، إلا من أخرجته من ذلك سنة الرسول الأمين، كان ذلك لازما لهم. ولم يجب زواله عنهم؛ لعدم إمامهم، ولغيبة بعضهم.

فهذا الأمر به عام. و إنكارهم هذا المنكر واجب على جميعهم ، مع لزوم ذلك من حجج عقولهم . فلا زوال لذلك عنهم ، إلا من جاءت السنة بعذره، من العبيد والأطفال و النساء والعميان والزمنى والمرضى منهم .

فهذا ما يجب فعله ، على المؤمنين المصدقين بالشهادتين ، وغير منهى عنه من أعانهم عليه ، من أهل ذمتهم ، ممن ذكرنا عذره ، فى لزوم ذلك له منهم .

ودخل فى الأمر به الفاسق من أهل قبلتهم ، كان هذا البغى ، من محرمين له على أنفسهم ، أو مستحلين فى دينهم ، مع إمام لهم فى بغيهم ، أو بغير إمام لهم .

فإن كان للمسلمين إمام ، أو تهيأ لهم إقامة إمام ، فعلوا ذلك . وكانوا معه فى ذلك ، على ما أمرهم الله به .

* * *

الباب الخامس عشر

فى جهاد القليل للكثير

فى كتب موسى بن على : أن الله لم يعرض القتال على النبى ﷺ ، ولا على المؤمنين حتى كثر عددهم، وقووا على عدوهم. ثم أمدهم بالملائكة، ونصرهم بالرعب فى قلوب أعدائهم.

فإن كان المسلمون مستضعفين فى الأرض، نزلوا بمنزلة النبى ﷺ والمؤمنين.

ولا يكون القتال إلا إذا رجى نفعه . وأما إذا استضعفوا أنفسهم ، وخافوا من قتالهم ، أن يرجع عليهم فيه فلا .

مسألة :

وقال الفضل بن الحوارى : للمسلم أن يجاهد بنفسه، دون دمه وماله . وللقليل أن يجاهد الكثير .

وروى عن النبى ﷺ أنه قال : ليس للمؤمن أن يذل نفسه . فقيل : أن يعرض نفسه للبلاء بما لا يقوم به .

قال أبو سعيد : إنما يخرج معنى هذا أن لا يعرض نفسه لمعصية الله ، من قليلها وكثيرها ؛ فإنه لا يقوم لها . وأما الطاعات ، فالمؤمن يقوم له ولا يقدر عليه . ولا يكون ذليلا فى ذلك .

فإن قيل : قد روى عن النبى ﷺ أنه قال : المقتول دون ماله شهيد .وقال: أفضل الأعمال كلمة حق يقتل عليها صاحبها ، عند سلطان جائر .

قيل له : وقد قال ذلك ﷺ .

والمعنى : إذا قاتل على ماله ، على جاء الظفر ، ومنع المعتدى ، فهو شهيد ، إلا أنه يقاتل مائة رجل ، مع علمه أنه لا يبلغ مراده . وأن قتاله يؤدى إلى قتله ، فهذا قاتل نفسه .

وكذلك المتكلم بالحق عند الجائر ، فهو أن يتكلم بالحق ، وهو يرجو أن يقبل منه .

الشيخ أبو محمد — فيمن خرج عليه اللصوص ، وهو لا يقدر على قتالهم. والذى يغلب على ظنه، أنه مقتول متى قاتل ، فلا يقاتل. وإنما يقاتل إذا طمع بالظفر ، إلا أن يكون إنما يريدون قتله . فعليه أن يدفع عن نفسه جهده .

وفى الضياء : انظر إلى هذا القول الذى ينسب إلى أبى محمد؛ فإن الموجود فى آثار المسلمين غير ذلك . وفيه قول : أنه يقاتل فضيلة ، ولو لم يطمع أنه يظفر .

قال أبو سعيد : إذا لم يحجزه عن القتال معنى، من دين أو حق ، لا يبلغ إلى التوبة إلا بأدائه ، كان له بمعنى الاتفاق ، أن يجاهد عن نفسه وماله، ولو لم يقع له، ولم يظن أنه يظفر . وليس الظفر مما يخاطب الله به عباده . قال الله تعالى : « وَمَن يُقَاتِلْ فى سبيل اللهِ فيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ نسوفَ نُؤتيهِ أجرًا عظيماً » ويقرأ فيَقتُل أو يَغلب .

والجهاد مباح فيه الفضل. وأخاف أن يكون هذا المذهب خارجا من مذاهب أصحابنا ؛ لأن عامة مخارجهم إنما يخرج فى معنى التعارف ، أنهم مغلوبون فى معنى أحكام الظن ؛ لأن القليل منهم يخرج ، وهو يعلم أن أهل الأرض كلهم أعداؤه ، وحرب له .

وسئل النبي ﷺ عن أفضل الجهاد . فقال : كلمة عدل تكلم بها بين يدى جبار ، فيقتل عليها ولا يخرج أنه غالب . ولا أنه مطيع له . ولكن المؤمن فى أموره بين أمرين : إما لازم عليه القيام به ، على كل حال قدر عليه ، ما لم يعجز عنه . لا من لاشك فيه ، وإما فضيلة . فهو أن يبذل نفسه لله ، أو يغتنم الرخصة .

ويروى عن قومنا فى معنى الجهاد : « وَلا تُلْقُوا بِأَيديكم إلى التَّهْلُكَةِ » فقالوا : ليس له أن يحمل نفسه على الجهاد على التهلكة ، حتى يكون معه أنه يظفر أو يغلب . وليس هذا من مذاهب أصحابنا فى معنى اللازم ، إلا على معنى اغتنام الرخصة وإنما تؤول الآية : أن يذنب العبد الذنب .

وقول : لا تمسكوا عن الصدقة فتهلكوا .

وقول : لا تمسكوا عن الجهاد فتهلكوا .

مسألة :

عمن يقع به اللصوص ، وخاف إن قاتلهم قتلوا أصحابه ، وأضروهم بأشد مما إذا استسلموا .

فالذى عرفنا : أنه إذا لم تكن الحرب عليه فرضا . وإنما هو وسيلة ، فهو مخير فى ذلك ويسعه ذلك وإن خاطر بنفسه وقاتل ، فقد نال الشرف الأعلى ، والنعيم الذى لا يزول ، إن كان ذلك لذلك أهلا .

وإن استسلم وسعه ذلك . وليس عليه القتال ، من أجل ما يتخوف على أصحابه من الضرر . بل مباح له أن يجاهد عن نفسه ، وينكر المنكر ، غير أنه مما يستحب الفقهاء : أنه إذا كانت الحرب لا يرجى نفعها ، فتركها أولى . وذلك عندنا لما يحبون ،

من سلامة المسلم ألا يبذل نفسه إلا فى موضع يدخل على الإسلام وإلا فهو مباح له إن شاء الله . ولا تكون إرادته إدخال الضرر على أصحابه . وإنما يريد دفع الظلم عن نفسه وعن أصحابه، وأن يجود بنفسه لله فى ذلك .

وكذلك يكون فى القرية . ويذهب على القرية ، وأهل بيته من السلطان ، أو غيره من الفساق وإذا استسلم كان أهون ما أفضـــل له . وأما أهل القرية ، فالواجب فيهم حسب ما مضى .

وأما بنوه ومن يلزمه عوله ، فلا يقاتل ، ولا يخرج للقتال ، حتى يجعل عياله ، حيث يأمن عليهم، ويجعل لهم من يقوم بهم، إلى أن ينقطع أمرهم ، فى ذلك الوجه الذى يريده ، إلى أن يقتل فيلحق بربه، أو يرجع إليهم . فهذا إذا كان هو الخارج من ذات نفسه .

وأما إذا غشيه الأمر إلى البلاد أو المنزل، فله أن يقاتل عن نفسه ولا يكون نيته إلا دفع الظلم عن نفسه ، حتى يسلم ، ويسلم من يخاف عليه ، فقتال دفع ، لا قتال فرض .

وعلى هذا السبيل، يكون قتال المدين؛ لقوله: «قاتِلُوا فى سبيل اللهِ أو ادفَعُوا» وهذا مثله قتال الدفع، وقتال الفرض التجريد والجهاد بالمغابذة والخروج .

وفى الجامع : ومن بارز العدوّ الكثير بنفسه وحده ، طلباً للفضل ، فله ثواب ذلك . ولا يؤمر بذلك .

قال غيره : له الفضل ويؤمر .

وقيل : شُوورَ . وفى ـ خ ـ : سئل أبو المؤثر فى خـــروج المسلمين فى الأربعين .

فقال : لا أحب أن يكونوا جَزَرًا للكلاب .

قيل : قد فعلوا .

فقال : لهم جنات الفردوس ، ونعيم لايزول . وإذا حصل فى المحاربة ، فمضى على سبيل الشهادة ، رأيناه قد حاز الغنيمة والصفقة الكريمة .

* * *

الباب السادس عشر

فى الجهاد على الكفاية وغير ذلك

وعن الأمر الذى يوجد ، إذا ترك الناس كلهم الجهاد كفروا : أخاص أم عام ؟ وما هو جهاد المشركين أم من كان ؟ وهل أحد قائم بشىء منه ؟

فى موضع : فتفسيره عند القدرة ، ووجوب الفرائض ، إذا لزمهم القيام . ولا يلزمهم ذلك ، حتى يكونوا كنصف العدو .

وقد قيل : إن فرض الجهاد إنما يجب مع القدرة ، والعدد والعدة والأوقية والسلاح والكراع والإمام .

فإذا صاروا كنصف العدو ، لزمهم الفرض . وإن كانوا أقل ، لم يلزمهم فرض .

فإذا تركوه بعد أن يكونوا كما وصفت كفروا .

وإذا قام به البعض ، سقط عمن لم يقم به ؛ لقولهم : ولا نكفّر متخلفا عنا ، ولا نجبر الناس على الجهاد ؛ قال الله تعالى : « فإن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين » أى يقابلوا مائتين . « وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفا ، من الذين كفروا » أى يقاتلون ألفا . ثم قال : « الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين » .

فأوجب بالفرض الأخير . وبعد وقعة بدر رخص لهم : أن يقاتل الرجل رجلين ، والمائة مائتين .

ومن هذا لايلزمهم الجهاد، إلا أن يكونوا كنصف العدو . والله أعلم وأمنّ وأفضل أن يكفرهم ، ويكفروا عند عجزهم . وإنما يكفرون إذا تركوا ذلك عند القدرة .

مسألة :

أبو الحسن : وإنما يجب الجهاد بالأسباب الكاملة ، وأن يكونوا فى العدد كنصف العدو ، من العدد والعدة والسلاح والكراع والأوقية والحمولة والطعام والمؤنة ، وما يحمل عليه ، وما يكون فيه ، وما تشرب الناس والدواب فيه .

والعدة الكاملة ، بها يجب فرض الجهاد ، لمن أراد جهاد مشرك أو باغ ، أو من يجب جهاده مع الإمام ، من غير بسط الأيدى إلى حرام ، أو ارتكاب فى مسيرهم ، ممن لايحل بتحريمهم ، ولا استحلال بدعوة ضلال .

مسألة :

وعلى المسلمين ـ إذا وجدوا سبيلا ـ أن يتبايعوا ويتعاقدوا ، ويتراسلوا فى طلب الوسيلة فى الجهاد ، إن قدروا ، والقيام بالفريضة ، إذا وجدوا واستطاعوا. والنية ، والديمونة لله ، بجهاد أعداء الإسلام ، عند من تجوز له المجاهدة عنده . والمسير عند من أوجب الله المسير عنده . والرباط فى جهاد العدو ، إذا لزمهم ذلك .

مسألة :

قال : ولست أعلم أحدا من أهل القبلة قائما بشيء من الجهاد ، على الوجه الذى أمر الله به ورسوله ﷺ .

وقد سمعت بعض من يروى عنهم : لولا الذين يقاتلون أهل الروم ، لكنا قد هلكنا . ولم آخذ بذلك ؛ لأن أولئك ليسوا على استقامة ولا حق ، ولا يدعون إلى الإسلام، كسيرة النبى ﷺ والمسلمين من بعده . والرأى ماتقدم . والله أعلم .

مسألة :

وإذا كان عدد المسلمين كثيراً ، وليس عندهم خيل ، وعدوهم أقل عدداً ، وعندهم خيل ، فلا يلزمهم جهاد ، لأن الفارس لا يجاهده إلا فارس مثله .

مسألة :

الشيخ أبو محمد ـ رحمه الله ـ : وإذا لزم المسلمين جهاد عدوهم ومحاربته ؛ إذا صاروا كنصف عدده . قال أصحابنا : وإذا لقوهم لم يكن لهم الهرب عنه . وإن فنوا عن آخرهم .

قال : والنظر يوجب عندى : أن يكونوا إذا رجعوا إلى الحال التى كان الفرض ساقطا فيها عنهم، قبل أن يكمل العدد الذى يلزم به فرض الجهاد ، أن الفرض يسقط عنهم ؛ لأن الفرض إنما وجب ببلوغ ذلك الحد . فإذا كان الفرض يجب بوصف سقط بزواله ، فإن نقص عددهم عن الحد الذى وجب الفرض به ، واختاروا محاربة عدوهم للفضل ، مع الرجاء وغلبة الظن : أنهم سيظهرون على عدوهم ، كان ذلك لهم جائزا ، إلا أن يصيروا فى حال من يقتل نفسه ، فلا يحل لهم ذلك .

• • •

الباب السابع عشر

ما يجب على المسلمين من الاجتماع والجهاد

عن أبى المنذر : وإذا لم يتهيأ للمسلمين إقامة إمام ، وتهيأ لهم من العـــدد والآلات ، ما قد يجوز أن يكون لهم به الدائرة على عدوهم ، فى منعهم إياهم ، والتغلب عليهم ، والظلم لهم ، ولو كانوا أقل عددا وآلة منهم ، لأن الله قد أوجب عليهم محاربة مثلى عددهم ، بقوله : «فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين» فهذا إذا اتفق اجتماعهم .

مسألة :

وإذا لم يتفق لهم ذلك ، ولم يطمعوا - مع تفرقهم - بمنع البغاة عن ظلمهم وبغيهم ، لم يجب عليهم أن يحاربوهم ، إذا لم يكن فى ذلك إلا قتـــل أنفسهم ، وإباحة الباغين ذلك منهم ، أو عدموا الآلة التى بها يقاتلونهم ، فليس يجب عليهم ما ليس فيه وبه ، إلا إتلاف أنفسهم ، دون منع الباغين الظالمين عن ظلمهم ، إذا لم يكن بذلك كان الأمر لهم . وإنما يوقف على ذلك ، عن جهة مالم تجر به عادة ، فى غلبة بينهم .

فأما إذا كانوا على رجاء مادة أو معونة لهم ، التمسوا ذلك حتى يصلحوا ذات بينهم ، بأمر الله لهم . ولا يجب عليهم الاجتماع مع عجزهم عنه ، ولجهل بعضهم بعضا ، مع تقارب ديارهم وتباعد نواحيهم .

مسألة :

وأما إذا تقاربت ديارهم، وعرف بعضهم بعضا، تراسلوا وتواعدوا الاجتماع في موضع واحد ، للقيام بأمر الله لهم ، مما قد لزمهم، مما لم يخافوا معاجلة عدوهم ، قبل الاجتماع منهم ، بإتلاف أنفسهم ، دون ما يرجون به إزالة بغيهم عنهم .

وعليهم التداعي والتراسل ، والعزم من كل واحد منهم ، على أنه متى وجد قوما ، يجب بمثلهم قتال الفئة الباغية ، أن يخرج إليهم ليعينهم عليهم .

ومتى عرف منهم الاجتماع والتداعي إليه لذلك ، فلا محالة أنه عاص لربه ، ما لم يحرض ويعزم على الاجتماع، والدعاء إليه منهم ، إنه شيء هم به مكلفون فعله، بالاجتماع الذي يقوم به . ولا يقوم بدون ذلك منهم .

فمن حرض منهم على الاجتماع، ودعا إليه ، فهو ملزمه. ومن لم يحرض منهم على فعل ذلك ، مع الإمكان الذي وصفناه من التعارف والتراسل والآلات ، فهو عاص لربه ، بترك إظهار الحرص على ذلك ، والدعاء إليه ، مع رجائه في أنه، إن دعا إلى ذلك ، أجيب إليه .

وقد أرجو أن لا يأثم بترك الدعاء إلى ذلك، مع إياسه من الإجابة له، ما كان عزمه على الدعاء ، متى طمع في الإجابة له إليه . ولا يلزمه في ذلك المعصية لله تعالى، ما لم يظهر منه الزهد ، في القيام بذلك ، كما وصفنا .

مسألة :

فأما إن قام من المسلمين من قد يجوز منه ، منع البغاة عن بغيهم إن أعلمهم .

ـ خ ـ : أعانهم بالأسباب التي ذكرنا ، فلم يعنهم ، مع الإمكان في ذلك له ،

وحاجتهم إليه، ودعا إلى ما فيه تخاذلهم عن عدوهم. فهذا عاص لله. وإن جاز عندنا، إن ترك إظهار الحرص منه على اجتماع المسلمين، وترك الدعاء إليه، لإياسه من الإجابة له، أو لخوف، أو لتقصير من إياس، أو زهد في القيام، لم يجز لنا القضاء مع ذلك، عليه بالمعصية لربه، والخلع بها له.

مسألة:

ومما يوجد ونرجو أن يكون صوابا، وجوب العـــذر في ترك الدعاء، مع الإياس به، مع قيام الحجة: حجة الاجتماع على الإياس، في حرب البغاة، أن ذلك عليهم.

ولو وجب الدعاء إلى الطاعة، من قد قامت الحجة عليه، مع الإياس من قبوله بها، لوجب أن لا يسكت أحد، في وقت من الأوقات، عن الدعاء إلى ذلك، أهل الذمة وغيرهم. وأن لا يشتغل بغير ذلك منهم، ما كان بحضرته وإن أيس من قبولهم وهذا ما لا يوجبه عقل. والإجماع يمنع من وجوبه.

وكذلك الاجتماع على حرب البغاة؛ إذا وقع الإياس من قبولهم.

مسألة:

وأما من خاف أن يقوم أحد من المسلمين عليه، بترك الدعاء منه إلى الاجتماع على حرب البغاة، وإنكار ظلمهم وعدوانهم، بغير الإياس من قبولهم، أظهر ذلك لهم. ولم تفحمهم معهم التهمة له، بترك الدعاء إلى فعل ما أوجب الله فعله منهم بهذا ولتجويز المسلمين العذر لبعضهم البعض، من رجاء القاعدين الخارجين، كفاية إياهم، وبما وصفناه من الأسباب التي يجب بها عذرهم، ما تولى الخارجون القاعدين

منهم ؛ لأنهم لا يجب عليهم المعاونة لهم. ولو كان ذلك كذلك، لوجب العذر لكل منهم، ولسقط فرض جهاد الباغين عنهم والإنكار عليهم .

مسألة :

قال محمد بن جعفر: وإذا كان فى البلاد سلطان ظالم، أو فساق يظلمون الناس. فإن كان المسلمون فى قوة، لهم مقدرة على إنكار ذلك، فلهم أن ينكروه .

فإن قاتلهم أهل المنكر على ذلك، وبدأوا بالقتال، قاتلوهم بعد الحجة عليهم .

فإن رأوا معروفاً، فأمروا به، فلهم فعل ذلك .

وأما إن أرادوا أن يقاتلوا سلطانا ظالما، أو يستفتحوا بلاداً فيها الجور . فالوجه فى ذلك : أن يقيموا إماماً فاضلا عادلا ؛ لأن الأحكام لا تقوم إلا بإمام . ثم يسيرون مع الإمام إلى السلطان الجائر الظالم، ويدعونه إلى الحق والعدل، وما حكم الله به فى القرآن .

* * *

الباب الثامن عشر

فيمن لا يجب عليه الجهاد

أجمع الناس جميعا: أن النساء والصبيان والعبيد والأصاغر والأكابر والزَّمْنَى خارجون من فرض الجهاد ، وأنهم لم يخاطبوا بآية الجهاد .

مسألة :

ومن لم يأذن له أبواه ، أو أحدهما ، لم يلزمه الخروج مع المجاهدين إلا فى حال حاجة الناس ؛ لقول النبى ﷺ لرجل هاجر إليه من اليمن : هجرت الشرك . ولكن الجهاد ، فهل لك أحد باليمن ؟

قال : لى أبوان .

قال : اذهب فاستأذنهما . فإن أذنا لك فجاهد .

مسألة :

عن بشير ـ قال : قال الله تعالى ، فى فرض الجهاد : « كُتِب عليكُمُ القتالُ وهو كُرْهٌ لكُم » فأجمعت العلماء بالسنة : أنه ليس بفرض على امرأة ، ولا عبد ، ولا على من لم يبلغ الحلم ، ولا على من لا مال له .

وقال: « ليس على الضُّعفاء ولا عَلَى المرضى ولا على الذين لا يَجِدُون ما يُنفِقُون حرجٌ » .

وقال : « إنما السبيلُ على الذين يَستأذِنُونَك وهُم أغنياء » .

وقال : « ليس على الأَعْمَى حرجٌ ولا على الأعرج حرجٌ ولا على المريضِ حرجٌ » .

مسألة :

والثابت عن النبي ﷺ : أنه رد فى بعض غزواته عبدالله بن عمر يوم أحد، وأجازه يوم الخندق .

وفى رواية : أنه رد ابن أربع عشرة سنة . وأجاز ابن خمس عشرة سنة . والله أعلم .

* * *

الباب التاسع عشر

من يجوز الجهاد معه والاستعانة به ومن لا يجوز

وأما الخروج فى الجهاد، مع أهل هذا الزمان، فلم أره يجوز عند الفسقة . ولا يجوز عند من ينتهك أخذ أموال الناس، وباستحلال الحرام فى مسيره .

فإن وجد قواما بالحق ، جاهد معهم . وإن لم يجد ، فهو على الديمونة والنية بذلك . ويوجب على نفسه فى نيته ، متى وجد من يجوز له الخروج معه والجهاد ، خرج وجاهد ، فرضا كان أو فضلا .

ولا يخرج مع أهل الضلال ، ولا يكثر الجهال فى انتهاك ما لا يحل .

فصل

مسألة :

ومن دين المسلمين : أن لا يسيروا فى جيش الظالمين ، يظهرون المنكر ، ولا يستطيع المسلمون أن ينكروا عليهم . وفى الحق على المسلمين أن ينزلوهم ، ولا يشدوا على أعضادهم .

عن أبى المنذر : وأيضا ضرب من المحاربة على الكافة ، مع ولاة أمورهم الضالة . وهو الدفاع عن حريم المصر ، إذا دهمهم العدو ، وقصد إلى جملته ، كان التعاين ـ فى نسخة ـ : التعافى عن بلدانهم ونواحيهم ، إلى حد مصرهم الذى منه مدخل العدو إليهم ، ومنعوه عن ذلك ، ودفعوه عن جملة مصرهم ؛ لأنه حريم جميعهم .

هذا إذا كان عقدهم . والأغلب فى قلوبهم ، بالخبر المرفوع عن سيرته فى غيرهم ، بأنه يظلمهم بأكثر من ظلم المقيم معهم فى فوره ، ودخولهم إليهم ، وإقامته فيهم.

مسألة :

وليس لأحد من المسلمين المحاربة ، مع أحد المتساوين ، فى ظلم الرعية ، من الظالمين لها .

وقد قيل : إنما الدفع عن الحريم ، فى غشيان البلد ، فإنما قيل للرعية المحاربة ، مع الأقل ظلماً منهما ، قصداً لدفع الأكثر ظلما لها ، عن زيادة ظلمه ، لا لمعونته ، وتمكن سلطانه .

مسألة :

وقد قيل : إذا صح بتواتر الخبر ، فى مملكة أحد الباغين ، من ظلمه للرعية ، وسفك دمائها ، واغتصاب أموالها ، أكثر مما فى الناحية الأخرى ، كان للرعية المحاربة ، مع الأقل منهما ظلما ، إلى الأكثر منهما ظلما ، لإزالة زيادة ظلمه عن رعيته ، ما لم يخافوا فى فورة دخوله المصر ، أكثر مما هم فيه ، من الجور ، مع المقيم معهم ، وما لم يتعارفوا منه ، فى مسيرة من الظلم والجور ، وأكثر مما يريدون إزالته من الجور ، فى المسير معه ، وعلى من سار عنده ، لإظهار ما يريدون به إلى أهل الناحية التى يسيرون إليها ، من إزالته زيادة الجور عليهم ، وعلى من كان فى ناحية الأكثر ظلما ، إعانة الخارجين ، لإزالة مازاده المقيم معهم ، من الجور عليهم فى سيرته فيهم ، ما كان ذلك ممكنا لهم . وكان ذلك مشتهراً زيادة جور أحدهما ، فى الناحيتين جميعا .

مسألة :

ومثال ذلك فى الرعية : ما يجد من مظلوم واحد ، نصر بيّن من المظالم . ثم يجد السبيل إلى إزالة أحدهما عنه، دون الآخر منهما. كان إزالتها عنه، ما نقدر عليه معهما واجب علينا. وأولى بنا من تركه يظلمه بهما جميعا. وفى المسير مع الأقل ظلما.

مثال : هو نحو ما أجازوه من الاستعانة بالبغاة ، على قطاع السبيل الذين يأخذون الأموال ، ويسفكون الدماء ، ويقتحمون الحرام . فإذا كان الباغى المستولى لا يبلغ من الظلم مبلغهم فى الاستعانة عليهم، كان للرعية أن يسألوا المعونة، إذا لم يجدوا سبيلا إلى كفاية ذلك منهم ، عمن هو أقل ظلما منه فيهم .

مسألة :

وعلى المسلمين أن يتقيأوا من قراهم ونواحيهم ، لمحاربة من تجوز لهم محاربته، مع محاربتهم ، دفاعاً عن حريمهم ، وإزالة زيادة الجور عنهم بينهم .

مسألة :

وإذا لم يتبين للرعية الأقل ظلما من الأكثر ، لم يكن محاربة أحدهما مع الآخر منهما .

فإن سار أحدهما إلى ناحية الآخر ، وكان عند أهل ناحية المقيم منهما ، أنه ينتهك حريمه بما ليس عليه المقيم ، كان لهم الدفع عن حريمهم وعلى أهل القرى معاونتهم على الدفع عنهم ، إذا لم يكن يأمن أهل الناحية السائر منهما ، ظلمه بأكثر من ظلم ، المقيم فى فوره دخوله ، لم ينحطوا معه إليهم .

مسألة :

وكل محارب من البغاة ، من حيث جاز لهم ذلك ، فإنما ذلك فى الدفع عن الحريم ، وإزالة زيادة الظلم المبين ، فعليهم إثبات النيات منهم ، للوجه الذى جاز لهم ، لا لمعونتهم ، وتمكين بسلطانهم .

فإذا انقضى الذى لهم ، جازت لهم المحاربة ، وأمسكوا عن بغيهم .

مسألة :

وعليهم أن يطهروا إرادتهم بمحاربتهم ، مع من لزمه اسم البغى معهم ، لأهل الناحية المقصود بالحرب صاحبها .

مسألة :

بلغنا أن جعفر بن السمان وحبّاب بن كاتب سارا مع حبيب بن المهلب ، إلى أن قتلا معه ، فتكلم فى ذلك ، فأظهر أبو عبيدة ولايتهما ، فنزل الناس إلى ذلك من قوله فيهما وكانا من فقهاء المسلمين .

ويقال : إن جعفر حمل عن جابر أكثر مما حمل أبو عبيدة عنه .

وقيل : إن محمد بن جساس وموسى بن أبى جابر ، سارا مع غسان بن عبد الملك إلى راشد بن النظر . وكانا من فقهاء المسلمين .

وقيل عن محمد بن محبوب : من سمع بعدوّ خرج من طرف من عمان ، يقع بأحد من المسلمين ، قاتله بغير إمام ، ووسعه ذلك ، إذا كان الإمام غائباً . وإن كان مأمونا من قبله ، لم يقاتله إلا برأى الإمام .

وفى مرضع ـ فيمن فاجأ قتال المشركين، وهو بحضرة قومه : أيقاتل معهم ؟

قال : إذا خاف على ماله أو نفسه من المشركين، إذا ظفروا قاتل مع قومه .

قال أبو المؤثر : ولو أمن على نفسه، وخاف على حـــرم المسلمين ودمائهم وأموالهم، قاتل أيضاً مع قومه . والله أعلم .

مسألة :

عن محمد بن محبوب ـ رحمه الله ـ فى نسخة ـ سئل ابن محبوب عن الغزو مع قومنا، إلى العدو من المشركين .

قال : إن كان المسلمون يكرهون أن يخرجوا إلى العدو، والحكم إلى غيرهم، مخافة أن يعطوا عهداً ، ولا يوفى لهم به . وكانوا يقولون : إذا كان العدو هم الداخلين على المسلمين، يقاتلونهم ويأخذون أموالهم، ويسبون ذراريهم، فللمسلمين أن يقاتلوهم عن أنفسهم، وعن الناس .

مسألة :

وعمن كان فى بلد الجور ، وهو بلده . فدخل قوم يريدون استباحته : أينبغى للرجل أن يخرج مع راية الفاسقين ؟

قال : إذا كانوا يريدون عامة البلد ، فللمسلمين أن يدفعوا عن الحريم .

قيل : أيدفع بالقتال بالسلاح ؟

قال : نعم . وما أقول : إنه فرض والله أعلم ، إذا كانوا فى دار تقية .

قيل : مصر مثل عمان، أهل الجور غالبون عليه، فنزل بهم قوم أعلى المسلمين، أن يخرجوا إليهم إلى جلفار وحيث نزلوا من الأطراف، حتى يغشوهم فى بلادهم. فليس لهم أن يخرجوا إليهم مع الفاسقين وأهل الضلال .

قال أبو المؤثر : إذا كان السلطان الذى سار لإهلاك عمان كلها . فإذا اجتمع عليه أهل عمان ، فحاربوه ، ورجوا دفعه . وإن خلُّوا بينه وبين المصر ، ظهر عليهم منفردين ، واستباح حريمهم . فما أرى بأساً أن يسير واليهم مع سلطانهم ، دفاعا عن البلاد .

قال غيره :

وقول : إن عمان كلها بمنزلة البلد الواحد ، يجـــوز الدفاع فيها، من حيث ما كان ، كالدفاع فى البلد والسلطان ، إذا غلب على طرف ـ خ ـ : قطر منهما ، فقد غلب عليها .

مسألة :

وفى غزو المشرك مع المسلمين : إن النبى ﷺ غزا بيهود بنى قينقاع ، وشهد معه صفوان بن أمية حنين بعد الفتح، وهو مشرك . والله أعلم .

مسألة :

ولا بأس على المسلمين أن يستعينوا بمن أجابهم على عدوهم ، ولو كانوا من أهل الحرب، أو أهل العهد، إذا كان لهم القوة والعهد والحكم عليهم .

مسألة :

فيمن غصب منه مال ـ أنه إن حكم له الحاكم بذلك ، ولم يدّعه بالبينة . وهو يعلم أن ذلك المال له ، فهو له حلال أن يأخذه ويأكله . ولكن على الحاكم أن يغرم مثل ذلك المال للمحكوم عليه .

فإن استعان هذا المغصوب على الغاصب، بقوم صدقوه على قوله، وهم لا يعلمون أن ذلك الرجل غصب ماله هذا، فقاتلوه معه، واستخرجوا من يده هذا المال، من بعد أن جرحوه .

قال : أما على هذه الصفة ، فيحل له أن يأخذ ماله منه ، إذا وجده بعينه .

وأما القتال، فعلى هؤلاء القصاص للمجروح لما جرحوه . وسواء ذلك كان فى قرية أو سبيل . ولو علموا أيضا أن هذا الرجل اغتصب هذا الرجل ماله ، وهم فى بلد ينالون فيه العدل، فلا يحل لهم قتاله ، على هذا المال، ويرفعون أمرهم إلى ولى الأمر حتى ينصفه .

فإن قاتلوه على المال ، حتى قتلوه ، أو جرحوه ، فعليهم القود به والقصاص ، ولو أقر بعد ذلك: أنه غصبه هذا المال. ولكن إذا كانوا فى سبيل ليس فى قرية، فتوقع رجل على مال رجل، فيغصبه إياه ، ومعه قوم، فلهم أن يعينوه على من قطع السبل .

وإن قدروا أن يأخذوا هذا المال، بغير قتال، فليأخذوه ، ولا يقاتلوه .

فإن امتنع بالمال، فليقاتلوه ودمه حلال .

والذى معنا من الأثر : أن من كان فى سفر ومعه أصحاب ، فوقع عليهم قوم يقاتلونهم، ولا يعلم لهم حقا ، فله أن يقاتل مع أصحابه، ويدفع عنهم بسلاحه . وله فى ذلك الفضل .

مسألة :

بلغنا عن الحسن البصرى أنه قال : لا تقتلوا الخوارج مع الجبابرة ؛ فليس من أراد الله فأخطأه ، كمن أراد الشيطان فأصابه .

مسألة :

ومن سار مع هؤلاء الظلمة ، وكثّرهم بنفسه، ولم يقول الظلم بيده ، ولا بلسانه فقتلوا وظلموا . وهو معهم . فنقول ـ والله أعلم ـ : إنه شريك لهم ؛ لأنه قيل : من نظر المقتول سواد رأسه، فقد أشرك فى دمه .

قال أبو عبدالله: بلغنا أن المنير بن المنير، غزا مع قوم أهلَ العراق والله أعلم. لعله علم منهم عدلا فى أمورهم .

مسألة :

أبو سعيد ـ فى أحياء متجاورين ـ أريد أحد منهم بغارة ، فتعاقدوا جميعا على من أغار . مايجوز لهم ؟

قال : يجوز لهم كلهم ـ المغار عليهم ، والمعين ـ ما وافق الحق ، من قتل ، أو قتال، أو دفع . وما خالف الحق ، لم يجز لهم ولو تعاقدوا عليه[1] .

---

(١) قال فى نسخة بخط الجرادى : قال الناسخ : وجدت فى جواب الفقيه الرضى عبدالباقى محمد بن على عن رجل من المسلمين ، له ولاية عندهم . وخرج فى دولة جبار آخر أثقل ظلما ، وأكثر غشما من الخارج معه . فقتل هذا الولى . ما القول فيه وفى ولايته ؟

الجواب ـ والله الهادى لطريق الصواب ـ :

إن هذا كان قد جرى فى الزمن السالف. خرج من علماء المسلمين. وأظنهم الحتات بن كاتب أو ضمام من السائب ، أو جعفر بن السمان ، أو كلهم أو واحد منهم ، أو اثنان منهم. والله أعلم أى منهم . فقتلا تحت راية يزيد بن المهلب ، الخارج على الحجاج بن يوسف . فأظهر المسلمون البراءة من إخوانهم الذين قتلوا تحت راية يزيد بن المهلب : فبلغ ذلك الشيخ أبا عبيدة مسلم ابن أبى كريمة . وكان قد عمى ، فقادوه إلى المسجد ، فصعد المنبر وأظهر ولايتهم . وأعلن بها فرجع جميع المسلمين إلى ولايتهم . فهذا كذا . وسبيله سبيله . والله أعلم . =

مسألة :

فإن قتلوا قتيلا فى بعض الأحياء ، أو استاقوا مالا ، فأتبعهم أهل البلد ، ليردوا ما أخذوا ، وحاربوهم ، وامتنعوا عن رده .

قال : إذا كان المال فى أيديهم قائما بعينه ، فلأهله محاربتهم عليه ، بغير الحجة .

= وكذلك وجدت فى جواب الفقيه محمد بن سليمان بن أحمد بن مفرج ، كما قد جاء فى جواب الفقيه محمد بن على ، عن رجل من المسلمين ، خرج عند هذه الدولة التى خرجت إلى عمان ، عند آل عمير وبنى يعرب . ونيته يعينهم على زوال الظلم ، الذى هلك العباد . وسعى فى الأرض الفساد وأنه ممن قد أخرج من بلاده ، أو من غيرهم. وقاتل وخرب، على من تحصن وخرج. ماتقول فى ولايته؟ وهل يجوز له أن يفعل ذلك؟ أيكون سالما عند الله سبحانه ؟ وإن كان لا يجوز له . فما يجب عليه ؟

الجواب : يجوز له جميع ما فعله من ذلك الذى وصفته . وإن كانت له ولاية متقدمة، فهو على ولايته . وقد خرج من خرج من المسلمين ، فى عصر أبى عبيدة مسلم بن أبى كريمة ـ رحمه الله ـ وعاب عليهم من عاب ، فتولاهم أبو عبيدة، فرجع الناس إلى ولايتهم.

وقلت أيضا : واحد عرض على الخروج، وندب إليه ، وساعد بالقول ، ولم يخرج عندهم فإن كان لا يجوز ، فما يجب عليه ؟

الجواب : إنه جائز ، ويؤجر عليه ـ إن شاء الله .

وقلت أيضا : وآخر كلما وصله نكاية فيه ، واحتصن عنده فى الحصون ، من خراب أو قتل أو جراح أو ألم ، فرح هذا المسلم الولى ، ودخل عليه السرور ، والرضى بما يصيبهم، من هؤلاء الخارجين عليهم . ولكل منهم نيته ، لزوال الظلوم الغشوم ، الذى قد استولى على العباد ، وسعى فى الأرض الخراب . ونرجو أن يكون غيره أهون منه . فبين لى الرأى فى ذلك من ولايتهم وبراءتهم ، وما يجب عليهم .

الجواب : كل من تقدمت له ولاية ممن ذكرت ، أو براءة ، فهو على حالته ، قد ازدادوا أجراً وفضلا . ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . والله ذو الفضل العظيم .

فهنيئا لهم الأجر ، بطردهم الجبابرة المفسدين فى الأرض ، ولا يصلحون . وازدد المخدوم من سؤال المسلمين ، ومطالعة آثارهم ، تجد ذلك ـ إن شاء الله ـ مشروحا ومنصوصا، ومسطرا موجودا . اهـ . ما زاده الجرادى بتاريخ عام ١٠٨٧ هـ .

وإن بدأوهم بالقتال ، فلمن أعانهم. فمن علم بظلمهم ، كعلمهم من الحق ، إلى أن يصلوا إلى المال بعينه .

وإن كان قد تلف واستهلك، فليس له محاربتهم عليه ـ فيما قيل ـ لأنه قد صار ذلك فى ذمتهم .

وأما القتيل، فإن كانوا قتلوه فتكا ، وامتنعوا بما يلزمهم فيه من الحق ، من سبيل القود بعد الحجة، والدعاء إلى ذلك، فإن ذلك لأولياء المقتول، أن يقتلوا قاتل صاحبهم. ولا يبين لى فى هذا المرضع محاربة لغيرهم؛ لأن هذا يخرج على وجه القود عندى ، بعد الامتناع من حكم العدل .

فإن حملوا عليهم باطلهم، وقاتلوهم على غير حجة، فأخاف أن لا يسعهم ذلك فى أمر القتيل، إلا على ما وصفت لك؛ لأنه قد صار حقا فى ذمتهم . والله أعلم .

مسألة :

فإن فاجأ قتال المشركين، وهو بحضرة قومه . أيقاتل معهم ؟

قال: إن خاف على ماله، أو نفسه من المشركين، إذا ظهروا ـ خ ـ: إذا ظفروا قاتل مع قومه .

وفى موضع : والمسلم لا يغزو مع قومه . قال الله تعالى « وَإِنْ طَائِفَتَانِ من المؤمنين اقْتَتَلُوا فأصلِحُوا بينهما فإن بَغَتْ إحداهما عَلَى الأُخرى فقاتِلُوا التى تَبغِى حتى تَفِيءَ إلى أمر اللهِ فإن فَاءَتْ فأصلِحُوا بَينَهُمَا بالعدل » .

وذلك أن يكون بين الطائفتين التنازع، مما ينزغ بينهما الشيطان، فيرفع أمرهم إلى القتال والدم، فيطلب بينهم، فيطلب إليهم حق ما يقرون به ، ويدينون بتحريمه .

فإن أعطوه قبل منهم. وإن امتنع بما عليه من قليل أو كثير مما يعرفه ويقر به، صار باغيا لا إيمان له ، وحلال دمه . ولا قصاص عليه . ولا دية لهم أبداً ، حتى يعطوا العدل فيه . ولا يهدر عنهم، إذا هُم فاءوا إلى العدل، بعد ذلك الحق، الذى إنما قوتلوا عليه .

* * *

البَابُ العِشْرُونَ

فى قتال الدفع لمن عليه دين أو عيال أو غير ذلك

ومن كان عليه دين . وكان قادراً على قضاء دينه أدى دينه وجاهدوا .

واختلفوا إذا لم يقدر على قضاء الدين، ودهمه القتال .

فقال أكثر أصحابنا : لايقاتل ولا ينقاد، ولا يعرض نفسه للقتال ، الذى قد يأتى عليه منه القتل، فيكون سببا لذهاب حقوق الناس .

قال محمد بن محبوب: إذا كان عليه دين ، لم يقاتل ، إلا أن يعرض له . فإن عرض له ، وقد خلّف وفاء قاتل .

وفى موضع عنه : إذا دهمه القتال قاتل ، ودفع عن نفسه . فإن قتل ، رجونا أن يتحمل الله عنه دينه .

وفى موضع عنه : إن كان عليه دين، لايعلم به أحد إلا هو، فليرجع إلى دينه ولا يقاتل .

وسئل موسى بن على عن المدين ، يعرض له القتال أيقاتل أم يولى ؟

قال : بل يولى ، فإن خاف التبع ، فليقاتل، ولا يقتل مدبرا .

قال : قال ذلك محمد بن محبوب .

مسألة :

الشيخ محمد : اتفقوا على أن ليس له خروج فى الجهاد حتى يقضى دينه .

ويوجد لمحمد بن محبوب ـ فيمن عليه دين ، وفى ماله وفاء لدينه ـ أن يوصى إلى عدل ، ويخرج يجاهد مع الناس .

والنظر يوجب : أن من عليه دين لا يجد سبيلا إلى قضائه : أن عليه فرض الجهاد ، إذا وجده ؛ لأن الجهاد فرض على من قدر عليه . والدين ليس بفرض على من لم يقدر على أدائه . والله أعلم .

قال المصنف : هذا النظر يوجب أن لا يجب على المدين طلب ما يقضى به دينه . وفى ذلك نظر . والله أعلم .

مسألة :

وقيل : إن المدين تكون نيته فى قتاله ، ليسلم نفسه ، وليقضى دينه ، ويقوم بالحقوق اللازمة له .

وكذلك إن كان له مال ، فيعجبنى أن يكون نيته تسليم ماله ، ليقضى منه دينه من زراعة ، أو غيرها . والله أعلم .

مسألة :

وأما الدفع ، فهو أن يدفع عن نفسه بنفسه ، وعن الحريم من الظلم . ولا يسعه عند القدرة ترك الدفع .

مسألة :

وقد اختلف المسلمون فى موضع ، ما يجوز فيه الدفع ، لمن لم تكمل له آلة الجهاد ، وشرائط الخلاص والمصابة ، وغير ذلك ، إلا أنه أطاق على الدفع .

فقول: له أن يخرج فيه ، ولو لم يمكنه الخلاص فى ذلك الحين، الذى دهمهم فيه العدو ، وخيف استباحة المصر . ولو خرج إلى الثغر الذى يكون فيه استفتاح

المصر ، وهو على حال الاعتقـــاد ، لأداء الحقوق . ويوصى إن كان له فى الوقت وصية . ولم يخف فى تخلفه فى الوصية دهوم الأمر ؛ لأنه إذا لم يدفع فى جماعة أهل المصر ، إذا قدروا حتى يستفتح المصر ، لم تكن له طاقة فى الدفاع .

وقول : ليس له أن يتعـــاطى مثل الثغور من المصر . ولا عليه ذلك مثل الكور التى تكون فى حالة العزلة فى المصر ، أن يكون السلطان يمكن أن يتغلب على قطر من المصر . ولا يصل إليهـــا ، فى فسحتها عن موضع الثغور وأقطار المصر . ولكن إن عمد السلطان إلى تلكم الكورة ، التى هو فيها . وقد تعولتم أن السلطان ، إذا أظهر لم يبق لسائر أهلها دفع وأويس من الدفاع هنالك ، وقد يتعاطى الدفاع ، ما لم يظهر عليهـــا . فالدفاع هاهنا يجب . وإجازته أقرب . وله الخروج على تلك النية .

وقول: ليس له، ولا عليه أن يعرض لتلف نفسه، إلا بعد أداء اللازم والتخلص من المظالم والمحارم ، بوجود ملك يتخلص منه ، ومال يخلفه ، بوصى يوصى فيه بما عليه من الحقوق ، ويجد من يقوم بوصيته من الثقات ، للذين يتخلفون عن العدو ، ويكون على حال ما يستفيده رجيه من خلاص ، بما يتعارف أنه يرجى له الخلاص إلا ما أتى الله به من أمره ، من ذهاب ماله ، أو موت وصيه .

وقول : ليس له ، ولا عليه أن يخرج من وطنه ، يعرض نفسه للتلف ، ولو وجد الوصى القوة فى المال ، حتى يؤدى الحقوق التى عليه بنفسه ، لأن الوصى غير مخاطب بها ، وإن كان ثقة ، إلا فى ماله بعد موته . وقد يمكن تلفها قبله . ويمكن موت وصيه قبل موته . ويمكن موت الشهود قبل موته ، وتزول عنهم كلفته ما حملوه . ولا يكون هو على حال الخلاص حقيقة ، إلا أن يفعل ذلك بنفسه .

ومن ذلك أن حقوق العباد مقدمة على حقوق الله ، فى المحيا والممات . وكان الحق لازما للعباد أداؤه ، ولم يقدر على أدائه ، مزيلا عنه حق الله من الجهاد . ومن الدفع الذى لا يبلغ إليه ، إلا بخوف منه على ذهاب نفسه .

وقول : إنه يخرج فى جماعة أهل الدفع ، على أنه لا يحضر فى موضع، لا يخاف على نفسه منه التلف ، وأنه يكثر بنفسه ويجاهد .

فإن دهمته حرب إلى موضعه ، وهو على هذه النية ، جاز له أن يدافع .

وقول : ولو حضرت الحرب إلى موضعه ووطنه ، على غير تعريض منه لذلك، فليس له أن يلقى نفسه للحرب ، إلا بعد أداء الحقوق . وعليه الهرب ، ما لم يكن فى حد الزحف .

وقول : لو عاين الحرب ، كان له أن يولى ، إن رجا السلامة ، حتى يؤدى الحقوق التى عليه .

فإن خاف الدرك أقبل إلى الحرب ، على نية أنه يجاهد عن نفسه حتى يسلم ، ليؤدى الحقوق التى عليه . فهذا . ولعل ما لم يحضرنا من الاختلاف أكثر .

مسألة :

ومن الأثر : ومن جواب أبى الحسن ـ وعن العدو إذا دهم البلد ، يريد قتل الرجال ، وأخذ الأموال ، وحرق المنازل . هل يجوز لأحد أن يقهر أحدا على جهاده ؟

فعلى ما وصفت . فهذا العدو جهاده على أهل البلد وحربهم من أفضل الجهاد،

إذا كان يريد الفساد ، وظلم العباد ولا ينبغى لمن له طاقة أن يتخلف عن ذلك ؛ لأنه إن كان أهل البلد كنصف العدو ، وجب على أهل البلد الذين يلزمهم الجهاد عن بلدهم من الرجال . فجهاده على الرجال الأصحاء جهاد فرض .

وإذا كان العدو أكثر من نصفهم ، فجهاده فضيلة ولا ينبغى لأحد أن يرغب بنفسه على أحد أجر المنزلتين .

أما الجبر على القتال ، فلا يؤمر بجبر الناس على القتال ؛ لأنه قد جاء فى سير أهل العدل : لا يجبر الناس على القتال . ولكن يوزع إليهم فى القول . ويشد عليهم القول ، ويعرّفون اللازم ، ويرغبون فى فضيلته ، ويحذرون من تضييع فريضته .

مسألة :

وقيل : إن القتال إذا كان قتال دفع ، وليس هو فريضة . فلا بأس إن قتل مولياً .

ويوجد أن قتال أهل عمان وسيلة ، وليس بفريضة . ومن قتل موليا فلا بأس ؛ لأن عمان مصر واحد .

قال الناسخ الأول : وجدت هذه المسألة فى الحاشية ، من كتاب : « بيان الشرع » .

وعن جبار يظلم الناس ، ويقتلهم فى البلد ، إذا أراد قتاله ومنعه وليس عنده مال ، يلزم الناس أن يسيروا مع هذا الذى يريد دفع ظلمه ، ظلم شىء من مالهم . وهل يجبر بعضهم بعضا على نفوسهم بالمال ، فى نفقة الرجال ، فى حال حرب الجبار ؟

قال : لا أقول بذلك ، ولا يجبر الناس على ذلك .

قلت : وكذلك الإمام إذا لم يكن عنده مال ، لتجهيز العساكر ، لمحاربة العدو وهل على الرعية أن يعينوه بالمال ؟ وهل له جبرهم ؟

قال : يأخذ جميع الصدقة، إذا احتاج إلى ذلك فى عز الدولة ، ومناصبة العدو. وليس له جبرهم على غير هذا كله .

كذلك ليس له أن يجبر رعيته ؛ على الخروج معه إلى الجهاد ، إلا أن تخرج خارجة ، تريد استباحة البلاد ، جاز له جبرهم على ذلك . وإنما جاز له ، إذا كان خارجا إلى الحرب ، واحتاج إلى الرواحل ، ليحمل الطعام، إن له أن يجبرهم على أخذ دوابهم ، ليحمل عليها ، ويعطيهم الكراء . والله أعلم .

وأرى أن الجبر إنما يجوز فى هذا، لمن يستطيع الخروج. وبالله التوفيق. انقضى.

مسألة :

قال محمد بن محبوب : إن قدم ناس من الجهلاء أو من اللصوص ، أو من يُخاف ، أو لا يؤمن على القرية . وقالوا : إنا لا نريد ظلمك ، وهم لا يؤمنون ، إذا دخلوا . فلا يستخل قتال قوم دخلوا البلاد ، حتى يكون منهم الحدث الذى يستحقرن به ذلك ، وتكون عليهم الحجة .

مسألة :

وهل لأهل البلد أن يُخرجوا من خافوه من السكان عندهم ، فلا نبصر النفى ، ولا إخراج الناس من منازلهم ، ولا من البلاد ومن أحدث حدثاً حكم عليه بالحق فى حدثه ، ونحو ذلك قال محمد بن محبوب .

* * *

الباب الحادى والعشرون

فى النية للجهاد

ولا يسع الإنسانَ أن يهمل النية للجهاد، لإياسه من ذلك . بل الفريضة عليه: أن يجدد النية ، ولا ييأس من ذلك ، لتركه النية للفرض .

وكذلك لو كان فقيرا لا يستطيع الحج، فعليه أن يجدد النية، متى وجد الاستطاعة للحج ؛ فإنه يحج بترك النية عن الحج .

وكذلك سائر الطاعات ، من التعليم . وصلة الأرحام ، وغير ذلك. فلا يقطع نيته إياسا منه ، فيهلك بسوء نيته . وإن كان عاجزاً عنه فى الوقت ، فإن الله قادر أن يوجده . وقد وجدت أن عليه ينوى : أنه لو قدر على أن يملأ الأرض عدلا لفعل . والله أعلم .

مسألة :

وجدت ـ فيمن أراد محاربة عدوه بلقائه إياه : أنه تكون نيته أنه يحاربه ، لتأديته بالرسالة ، وتتابع المقالة . وإن محاربته له أمر بالمعروف ، ونهى عن المنكر. وإن كان عليه جوره وظلمه وتعدّيه وغشمه ، أو نحو هـذا . ثم يستعيذ ويقرأ : « ولقد سَبَقَتْ كلمتُنا لِعبادِنا المرسَلِين » إلى آخر الآية .

مسألة :

والمجاهد لا يجوز له أن يلقى نفسه للتهلكة ، ويكون قصده : أن يجاهد إلى أن يغلب أو يسلم .

فإن كان يجاهد على أنه مقتول ، أو أنه يجب أن يقتل ، فهو [1] هالك .

مسألة :

قال بشير : سألت عزان : ممن يريد الجهاد فى سبيل الله . فلما كان عند الحرب ، خطر على قلبه : أن من يريد أن يقاتل ليقال : إنه شجاع ، أو أنه غير جبان . قال : حبطت تلك النية ، لأجل هذا الرأى الذى قد حدث له .

قال : ولكن يدافع هذا الخاطر ، ويقاتل . والله أعلم .

وقيل : أتى أعرابى النبى ﷺ . فقال : يا رسول الله — الرجل يقاتل ليغنم ، ويقاتل ليرى مكانه . فما فى سبيل الله ؟

قال : من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا ، فهو فى سبيل الله .

مسألة :

وعلى كل مسلم أن يعتقد فى نفسه أنه متى وجد قوماً ، يجب بمثلهم قتال الفئة الباغية ، أن يخرج معهم ، ليعينهم عليهم ؛ لأنه شىء مكلفون فعله ، عند الاجتماع ، ووجود السبيل ، بالآلة واجتماع الكلمة .

مسألة :

ابن روح : وأرى لمن خرج فى الغزو مع المسلمين ، أن يعتقد فى كل أمره وفى كل شبهة عرضت له ، لا يتضح له فيها بيان حكم الحق ، الديانة بدين المسلمين ، بالصدق فى ذلك ، إنه ملزم نفسه فى جميع ذلك ، ما ألزمه المسلمون ، من ذهاب نفسه . فما سواها مما يبلغ إليه طوله .

(١) رد هذا القول بعض العلماء ، واعتبره خطأ ؛ فإن قصد الشهادة ونيتها أمر مطلوب شرعاً . قال الله تعالى : « ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضاة الله » .

فإذا قتل على هذه النية ، وعلم الله منه الصدق رجـونا له أن يكون شهيداً .

ولو كان يجب عليه فى تلك الشبهات ، قود نفس فما سواها ؟

قال : وأقول : إنه إذا خرج وهـو مصر على المعاصى ، مقتول بحقوق العباد والذمائم ، وقف فى الزحف مع المسلمين ، فأخلص لله التوبة ، فى حال الموقف ، ودان بما يلزمه ، وندم على مافرط ، وألزم نفسه الثبات ، خوفاً من الله ، فى الفرار عن الزحف . وجاهـــد فى سبيل الله على هذه الصفة . رجوت أن يقبله الله ، ويستشهد ، كما علم من إبراهيم فى ذبح ابنه . فناداه : « أن يا إبراهيمُ قد صَدَّقْتَ الرؤيا » .

مسألة :

ومن فر من الزحف ، فعليه أن يتوب ، ويكون على طلب الحرب فإن وجده حارب فيه . وإن لم يجده حتى يموت ، فالله أولى بالعذر .

وعن عمر ـ رحمه الله ـ أنه قال : من الناس من يقاتل رياء وسمعة . ومنهم من يقاتل ينوى الدنيا . ومنهم من ألجمه القتال ، فلم يجد فداء . ومنهم من يقاتل صابراً محتسباً أولئك الشهداء .

قوله : ألجمه القتال : أى أرهقه وغشيه ، فلم يجد مخلصا .

* * *

الباب الثانى والعشرون

ما يستحب فى الجهاد من القول والوقت

قيل : كان أحب الأيام إلى رسول الله ﷺ أن يعقد رايته يوم الخميس — على ما وجدت .

وكان أحب الأيام إليه أن يسافر فيه يوم الخميس .

وكانت العرب تقول : أخِّر الحرب مااستطعت. فإن لم تجد بُدًّا، فاجعل ذلك فى آخر النهار .

وقال النعمان لأصحابه : إنى قد لقيت مع رسول الله ﷺ . وكان من أحب من يلقى فيه ، إذا لم يلق أول النهار ، إذا زالت الشمس ، دخلت الصلاة ، وهبَّت الرياح ، ودُعى المسلمون .

وروى عن على : أنه كان يكره الحجامة ، والابتداء فى عمل ، فى محاق القمر، وحلوله فى برج العقرب .

مسألة :

قال بعضهم : كنت مع عمر بن عبد العزيز ، فوق سطح، وهو يريد الركوب فنظرت فإذا القمر فى الدبران . قلت : انظروا إلى القمر . ما أحسن الطالع — خ — استواءه فرفع رأسه، فرأى منزلة ، فضحك به . وقال : إنما أردت أن أنظر إلى منزله . وإنَّا لا نقيم لشمس ولا قمر . ولكن نسير بالله الواحد القهار .

مسألة :

وكان يقال : يوم السبت يوم مكر وخديعة . ويوم الأحد يوم عرس وبناء . ويوم الاثنين يوم سفر، وابتغاء رزق ويوم الثلاثاء يوم حرب ودم . ويوم الأربعاء لا أخذ ولا عطاء .

قال المصنف: وسمعت أنه يقال: يوم الأربعاء يوم علاج ودواء . ويوم الخميس يوم دخول على الأمراء وطلب الحوائج . ويوم الجمعة يوم جاب ونكاح .

مسألة :

ويستحب للإمام إذا خرج أن يكون أكثر ناصريه، ومن ينتصر به: الضعفاء لما روى ابو الدرداء قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول: ابغوني بضعفائكم ، فإنما ترزقون وتنصرون بضعفائكم .

مسألة :

وقيل : قال النبي ﷺ لزيد بن حارثة ، أو لعمرو بن العاص : إذا بعثتك في سرية ، فلا تفقهم واقتطعهم ؛ فإن الله ينصر القوم بأضعفهم .

وقيل: غزا نبي من الأنبياء أو غير نبي فقال: ألا لا يغزونّ معي رجل بنى بناء لم يكمله ، ولا رجل أخذ امرأة ، ولم يبن بها . ولا رجل زرع زرعاً ولم يحصده .

مسألة :

قال الله تعالى : « الذي جَعل لَكُم مِّن الفُلْكِ والأنعام ما تَركَبون لِتَستَوُوا على ظهورِه ثم تَذْكُروا نعمةَ ربكم إذَا استَويتُم عليه وتقولوا سُبحانَ الذي سخَّرَ لنا هذا وما كُنا له مُقْرِنين » .

فينبغى للراكب أن يقول : بسم الله . الحمد لله الذى هدانا للإسلام ، وعلمنا القرآن ، ومنّ علينا بنبينا محمد ـ عليه السلام .

الحمد لله الذى جعلنا من خير أمة أخرجت للناس .

الحمد لله الذى حملنا فى البر والبحر ، ورزقنا من الطيبات ، وفضلنا على كثير ممن خلق تفضيلا. بسم الله مَجْرِيها ومُرسَاها إن ربى لَغفورٌ رَّحِيمٌ . وما قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ والأرضُ جميعا قَبْضَتُهُ يوم القيامةِ والسمواتُ مطويات بيمينه . سبحانه وتعالى عَمَّا يُشْرِكون .

مسألة :

فإذا سار فى البر والبحر يقول : سبحان الذى سخر لنا هـــذا وما كنا له مقرنين . وما كنا له مطيقين . إنَّا إلى ربنا لَمُنْقَلِبُون . وإنَّا إلى ربنا فى الآخرة لراجعون .

مسألة :

وقيل : من ركب دابته أو سفينته ، فلم يذكر اسم الله عليها ، جلله الشيطان. فيقول له : تَغَنَّ . فإن لم يتغن . قال له : تَمَنَّ . يوسوس إليه الحاجات الكثيرة ، فينسى ما فرض الله عليه ، من الذكر . وهو فرض . والله أعلم .

مسألة :

ويستحب للإمام أن يدعو عند التقاء الصفين ؛ لما روى أنس بن مالك قال: كان رسول الله ﷺ إذا غزا قال : اللهم أنت عضدى ، وأنت ناصرى ، وبك أقاتل .

وفى موضع ـ يقول : وبك أجول ، وبك أصول ، وبك أقول . وإذا خاف قال: اللهم إنى أجعلك فى نحورهم ، وأعوذ بك من شرورهم. ويُستحب أنْ يكثر عند لقاء العدو .

ويوجد أن رسول الله ﷺ غزا خيبر . فلما دخل القرية قال : الله أكبر . خربت خيبر . إنا نزلنا بساحة قوم . فساء صباح المنذَرين .

ويوجد أنه عليه السلام كان يقول عند لقاء العَدو : اللهم مُنزل الكتاب ، ومُجرى السحاب ، وهازم الأحزاب ، اهزمهم لنا اليوم .

* * *

الباب الثالث والعشرون

فى شرط الشهادة للخارجين إلى الجهاد

هذا ما يقول به الإمام الخليل بن شاذان ، فى العسكر الخارج للجهاد : وإنى قد أمّرت عليكم يحى بن سعيد وأبا زيد دلهم بن أحمد وأبا عبد الله محمد بن راشد وأمرتهم وإياكم ، بطاعة الله تعالى ، وطاعة رسوله محمد ﷺ واتباع آثار أئمة الهدى، والاقتداء بهم فيما ساروا به ، فى حرب عدوهم .

ولا تقاتلوا قوماً إلا بعد الاحتجاج والإبلاغ، فى إقامة الحجة عليهم، إلا من قد قامت عليه الحجة فردها ، أو كان منه حدث قال المسلمون بإجازة حربه عند ركوبها .

وأن لاتغنموا لأهل القبلة مالا، ولا تَسْبُوا لهم ذرية،ولا عيالا . ولا تركبوا محجوراً ولا تنتهكوا فى مسيركم محظوراً. وليكن قصدكم فى إقامة الدين والعمل به، لله رب العالمين .

فإن أتيتم ما شرطته عليكم ، وعهدته إليكم ، فذلك الواجب عليكم ، وتلك الرجيّة منكم . وإن خالفتم ذلك بدم سفكتموه ، أو مال غنمتموه ، أو منكر ركبتموه ، أو باطل أتيتموه فضمان ذلك عليكم ، فى صلب أموالكم دونى ، ودون مال المسلمين.وقد ألزمتكم طاعة هؤلاء القوم الذين قدمتهم عليكم ،وأمرتهم فيكم ، فيما أمروكم به ، من الحق المبين ، ونهوكم عنه من مخالفة رب العالمين . وحجرت عليكم عصيانهم وخلافهم ـ خ ـ : خذلانهم .

شرط آخر :

هذا كتاب كتبه فلان ابن فلان، والى الإمام فلان ـ أعز الله نصره للعسكر الخارج إلى البلد الفلانى ، لأخذ البغاة منه .

وإنى أوصيكم ونفسى بتقوى الله عز وجل ، وسنة نبيه المرسل محمد ﷺ ، والعمل بكتاب الله المنزّل ولا تحدثوا فى مسيركم هـــذا إلا ما أباحه الله تعالى لـكم .

واعلموا أن من ســيرة المسلمين : أن لاغنيمة فى أهل القبلة ، ولا سبا على ذراريهم . وأن لا تقتلوا موليا . ولا تجهزوا على جريح متشحط فى دمه . وأن لاتعترضوا أحداً بالسيف، من غير حجة يقيمونها عليه . واتبعوا آثارهم ، واسلـكوا سبيلهم، واهتدوا بهديهم تـكونوا منهم .

فمن خالف منـكم ما رسمته عليكم ، وتعدى فى شىء ، لايجوز عند الله ، من أخذ مال من غير حله ، أو سفك دم من غير إباحة، فأنا الإمام ـ أعزه الله ونصره ـ بريئان منه ، وضمان ما يحدثه عليه، فى ماله ونفسه ، بعد المؤاخذة له عليه، والمعاقبة بما يستحقه .

فاتقوا الله حق تقاته . وكونوا مع الصادقين وما التوفيق إلا بالله . عليه توكلت . وعليه فليتوكل المتوكلون .

فصل

هذا ما عاهد عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ لسعد بن أبى وقاص :

إنى قد استعملتك على من مررت من ناحية مصر . ومن سقط هنالك من العرب ، فادعهم إلى الله ، والجهاد فى سبيل الله .

فمن تبعك منهم ، فاحمله ، وزوّده ، وأعطه من السلاح ما يكفيه ورافق واجعل كل قبيلة على حدتها ومنزلتها .

ومن لم يبلغ سيعبر بمن معه من قبيلته ، فضمهم إلى من أحب من الجيش.

فإذا قاربت العدو ، فلا تنزلن منزلا تستأخر عنه ، فإن نكوصك بعد تقدمك هيبة منك ، ووهن وجراءة لعدوك عليك .

واتبع الفرصة ، وتحرز من البيات ، وتعاهد الحرس . وأطِل السهر . ولا تأمن العدو وإن كان بعيدا واندب إلى القتال وقل : من قتل قتيلا فله سلبه .

وتعاهدهم فى سلاحهم وكراعهم ، واجعلهم أشياعاً ، على كل سبعة رجلا منهم واجعل فيهم لواءهم .

ثم عُد مرضاهم وداوِ جرحاهم ، وأصلح بينهم ، وألزمهم عهد القرآن ، وامنعهم ذكر الجاهلية ؛ فإنه يورث الضغينة بينهم . ألزمهم عهدى وألزمهم أمرى والسلام.

فسار سعد حتى قدم العراق . فلما فتح المدائن . وبلغ عمر كتب إليه :

أوصيك بتقوى الله ، وأن تعرض عن زهـرة الدنيا حتى تلقى الخلص من الماضين ، الذين دفنوا فى أسمالهم ، لاصقة بطونهم بظهورهم ، ليس بينهما حجاب. لم تفتنهم الدنيا ، ولم يفتقدوا بها .

مسألة :

وقيل : لما ولى يزيد بن معاوية سالم بن زياد خراسان . قال له : إن أباك كفى أخاه عظيما . وقد استكفيتك صغيرا ، فلا تتكلن على عذر مني ، فإني قد اتكلت على كفاية منك . وإياك مني قبل أن أقول : إياى منك ؛ فإن الظن إذا أخلف منك أخلف فيك . وأنت فى أدنى حظك ، فاطلب أقصاه . وقد أتعبك أبوك ، فلا تريحن نفسك واذكر فى يومك أحاديث عدلك .

* * *

الباب الرابع والعشرون

بيان سيرة المسلمين ودينهم

ومن كلام المختار بن عوف ـ رحمه الله ـ : فإن دين المسلمين أبلج منسوب، واضحة سبله، معروفة طرقه . ليس فيه اعتلال على أحد من الناس . ولا أخذ بالإحنات ولا طلب بالسخائم ، ولا محاباة فى الحقوق . ولا يأخذوا واحدا فى شبهة ولا ميلولة فى هوى .

ولا نخيف آمنا . ولا نقطع سبيلا . ولا ننبه نائما أقرّ بالعدل عن مرقده ، إلا مستقارا بحق عن حدث كان منه .

ولا نقطع رحما. ولا ننقض عهداً ولا نهايج الناس للأمن بعد البغى والامتناع. ولا نحرف الكتاب عن مواضعه .

ولا نتعرض للناس بالقتل من غير دعوة . ولا نغتنم العثرة . ولا نأخذ بظن ولا تهمة .

ولا نتجسس لعورة . ولا نبيت الناس فى منازلهم. ولانتقل مواليا ولا نجبر الناس على القتال .

قال غيره : وحد الجبر معنا إذا لم يخرج جيش . ولا نسير بسيرة نعتذر عنها . ولا ندين بالشك والارتياب .

فإن أظهرنا الله على عدونا ، وهزمهم لنا ، لم ننسف داراً ، ولا نغتنم مالاً . ولا نسبي عيالا . ولا نقبع موليًا . ولا نرد التوبة على أهلها .

ولا نضرب الناس على التهم والظنون . ولا نلقى الناس بوجوه كدرة ، ولا قلوب حاسدة ، ولا ألسن كاذبة ، ولا نيات مختلفة .

ولا يطعن بعضنا على بعض ولا يقذف بعضنا بعضا بالمنكرات من غير يقين ولا يأمن عدونا مع طائفة ، ويخاف من أخرى . ولا نحمي صافية ولا زكاة - خ - : جزية ، حتى نكون حكاماً ، نمنع من الظلم والعدوان ، ونملك بلادنا وأمصارنا وبرنا وبحرنا .

ولا نسأل الناس أموالهم ، ونحن حكام عليهم . ولا نأخذ عشر من لم نمنع من السيارة الذين يمرون بنا من أهل الأمصار .

ولا نجبي جباية من لم يجر فيهم حكمنا . فهذا رأينا . وهذه سيرتنا التي مضى عليها العلماء بالله ، من أسلافنا وأئمتنا .

مسألة :

ومن سيرة المسلمين في قومهم : ألا يسبُوا ذراريهم ، ولا يغنموا أموالهم ، ولا يحرقوا منازلهم ، ولا يقتلوا أحدا منهم غيلة ، إلا أن يكونوا في حال المحارب الممتنع بحدثه ، فقد حلت محاربته . ولا يأخذوهم بإحنة .

قال غيره : لا يأخذونهم بإحنة في غير حق . وأما إن وافق ما في صدورهم من الإحنة إباحة دمائهم ، بوجه من الوجوه . فذلك من أبلغ السرور . ولا يسمونهم مشركين . ولكنهم بغاة إنما يقاتلون على ما نقضوا من دين الله ، وامتنعوا به . فإذا استكملوه حرمت دماؤهم . ولا تعرِّضوا الناس ولا تلعنوهم . ولا تبرأوا منهم ، وهم يقرون بالحكم ويرضون به . ولا تقاتلوا قوما حتى يُدْعَوْا إلى الإسلام .

* * *

الباب الخامس والعشرون

تسخير الدواب لجهاد العدو

وأما ما سخره المسلمون من ركاب الرعية وسلاحهم ، لحربهم بغير إذنهم ، فبالكرى لذلك . وماتلف من ذلك ، فغرمه عليهم لهم ، فى بيوت أموالهم ، إن كان لهم إمام ومال وإن لم يكن ذلك ، فهو على من أخذه منهم

فصل

قال الإمام الحضرمى : فإن مسنا فى الحرب حاج لمركب : أخذنا دواب الناظرين بأجرة .

مسألة :

وعن هاشم : تحاجروا إلى مسلم ، وحاجب فى أمر السفن والجمال ، فأخذها المسلمون عند الحرب ، قال : يوفون كراءها وإن عطبت ضمنوها . فرأى لهم حاجب ذلك ، بمحضر من مسلم .

وعن محمد بن محبوب ـ رحمه الله ـ إن الضمان عليهم فى مال المسلمين .

وعن غيره : إن أجرة السفن فى مال المسلمين .

مسألة :

فإذا وقعوا فى القرية وهربوا ، وليس معنا حمولة نتبعهم عليها . وفى القرية جمال وحمير حمر . قال : أرى لكم أن تسخروها ، وتتبعوها عليها ، إذا عرفتم أهلها ، فحضر أهلها أو غابوا ، فاركبوها بالكرى . واتبعوهم عليهم .

قيل : فعلَى مَن الكَرْى ؟ وإن تلفت فعلَى مَن ضمانُها ؟

قال : على المسلمين فى بيت مالهم .

قيل : فإن قتل الذين ركبوها ، أترى عليهم شيئا ، إذا لم يعطوا ثمنهـــا أو كراها ؟

قال : لا أرى عليهم شيئا — إن شاء الله .

قيل : فإن كانت الجمال فى القرية، ونراها ولا نعرف أهلها أنسخرها ونركبها؟

قال : لا أحب ذلك أن تأخذوها إلا حتى تعرفوا أهلها .

مسألة :

قيل : فإن سمع باجتماعهم ولم يقفوا ، فيخاف أن يقفوا ولم يقفوا ؟

قال : لا أرى أن تسخروا جِمـال الناس فى مثل هذا ، إذا كنتم الخارجين إليهم . ولا تركبوها إلا برأى أهلها .

* * *

الباب السادس والعشرون

فى ترتيب الخروج والخارجين إلى الجهاد

من سيرة محمد بن محبوب ـ رحمه الله ـ إلى إمام حضرموت :

انظر أيها الإمام ـ رحمنا الله وإياك ـ أن تدعو إلى الله وإلى نصر دين الله، وإنكار المنكر ، وإطفاء الفتنة بجميع من أجابك . واكتب وأرسل رسلك إلى كل حاضر ، وصالح وطالح ، أو غاو أو رشيد . وادعهم إلى بذل المال . وافرض لهم الفرائض الجزيلة . وتعدُهم أنك تعطيهم إياها ، إذا أمكن ذلك .

وما كان معك من مال الله أو سلاح الله ، أو دواب الله . فابذل ذلك لهم ، على أنهم لا يضعوا أيديهم ، إلا حيث تأمرهم أنت . ولا عذر لمن لزمته بيعتك دون المسير معك ، فى كشف هذه الظلمة .

فسر بمن أجابك . واجعل على كل خمسين منهم قائدا مصلحا حازما. وأومرهم بالسمع له ، والطاعة فى طاعة الله .

وابسط للناس بشرك ورفقك ، وألن لهم جانبك . واخفض لهم جناحك ، وواسهم بنفسك . واحتمل زلتهم . وأقل عثرتهم ، وانشر دعوتهم ، وأكثر مشاورتهم .

واجعل للخاصة مشورة، وللعامة مشورة ولا يرى أحد منهم أنك استهزأت رأيه ، ولا رددت مشورته، ولا اشتغششت نصيحته. ولو علمت الغش من بعضهم، فغط عليه . واستره عن غيره ، وأعلمه به سرا ، حتى يعلم أنك قد غفرت عليه ، فلم

تجازه بالإساءة ، وعفوت عنه . وكن له خدنا ، ولأمره متفقدا فإن ذلك أحرى لتمكن ودك فى قلوبهم ، وأرجى لمناصحتهم .

ثم سر بهم على بركة الله ، عند حضور الثمرة وقبض الصدقة ، من الثمار او الماشية . وابذل ذلك لهم ، وأجر عليهم نفقاتهم . ولا تحبس للفقراء من ذلك شيئا ، فليس هذا ـ حين إعطاء الفقراء ، وإقامة الدولة ، وإحياء الدين ـ أقربَ إلى الله من إعطاء المساكين . وقد أجاز ذلك المسلمون فى سيرتهم : أن يستعينوا بجميع الصدقات والصوافى ، ما داموا يحتاجون إلى ذلك ، فى إقامة أمر الله ، والوفاء بأمانته وإعزاز دينه ، وإذلال أهل محاربته .

فصل

وما استعان به المسلمون من مال الله ، وأنفقوه عند حاجتهم إليه ، فى إقامة الدين وإعزاز الدعوة ، فى وقت خوفهم عليها ، فليس عليهم أن يفرضوا للفقراء من ذلك شيئا إلا بعد سكون الأمر ، ووضع الحرب أوزارها ، وأمن المسلمين من خوفهم . ولكن يعطيهم الإمام ما رأى من ذلك ، على قدر ما يعلم فى ذلك ، من قوة المسلمين ولا وهنه ، وإقامة عساكر المسلمين ، والذب عن بيضتهم ، أحق وأولى ، من إعطاء الفقراء ، إذا خيف على الدولة ، أن يظهر عليها عدوها ، وينتهك حرمتها . والذب من ورائها بمال الله ، أحق وأولى ، من تفرقته على الفقراء .

فصل

ثم ادخل القوى بنفسك ، وبمن اتبعك ، ووارس الناس بنفسك ، وادعهم إلى الحق والإيمان . وأعلمهم أنك غير محارب إلا من نصب راية الضلال .

واجمع على ذلك أهـــل الفتنة والمعصية . فإن امتنعوا من الحق ، وأرادوا الحرب والاجتماع على دعـــوة الجاهلية ، لسفك الدماء وتحريق المنازل ، يريدون أن تـكون كلمتهم العليا العزيزة ، وكلمة الحق ذليـلة . فأوائك تنبذ لهم الحرب على سواء : « إن الله لا يحب الخائنين » .

ومن أراد المسير معك من المحدثين، من أحد الفريقين، فلا تبعدهم كل الإبعاد ولا تأذن لهم بالمسير عندك ، ولا تؤيسهم من عفوك وحسن نظرك لهم .

وقل لهم أن ينزلوا منازلهم وقراهم ، متفرقين غير مجتمعين إلى رئيس ولا قائد ولا غيره ، حتى يصيروا إلى الـكين .

فصل

وانزل بعسكرك بين القرى التى كانت فيها الفتن ، على مورد واسع جامع . واجعل على عسكرك الحرس بالليل .

ولا تترك العزم والحذر، والحزم فى كل شىء من أمرك، مع كثرة الدعاء أنت ومن معك .

وطوِّل الرغبة والابتهال إلى الله ، فى سلامة دينـكم ، وصلاح أمركم ، وعزة دعوتـكم . وحقن الدماء ، وسكِّن الفتن عنـكم بالليـــل والنهار ، وفى الضحى والأسحار .

فصل

ثم أرسلْ إلى رؤساء الفريقين ومساندهم والمطـاعين فيهم فرادى ، وكلمهم أنت ومن معك كلاما ليناً قويا : أن يهدموا ما قد مضى ، ويطـأوا على الدماء ،

ويجعلوها تحت أقدامهم والأموال والمنازل، إلى أن يسكن الناس ويأمنوا، وينزل ما فى قلوبهم ، ويجعل المدة فيما بينهم إلى سنة .

وتعلمهم أنا كتبنا إليك بذلك ، إلى أن تكتب إلى إخوانك من أهل عمان، وتشرح لهم الأمر، وتستشيرهم فى تلك الدماء والأموال والمنازل . وتكتب إليهم بما قامت به البينة عندك . ثم يرجع إليك جوابهم — إن شاء الله — إلا أن يكون مالا قائماً بحاله لم يتلف . فذلك يرد إلى أهله ، ولا يؤخر إلى سنة أو قبل أو خروج يصح على أحد بعينه وليس فيه شبهة ولا يحتج فيه أحد الفريقين فيه بحجة . فذلك يقام ، وتنفذه على ما تراه من العدل ، برأيك ورأى الملأ ، من ذوى العلم والحجى فى الدين ولا تؤخر فى ذلك إلى سنة .

فإذا أجابوا إلى ذلك ، قبل ذلك منهم ، وقبلت من دخل على عسكرك من الفريقين ، من بعد توبتهم واستغفارهم من فتنهم ، مما كان منهم . ووليت القرى ولاة من صالح الفريقين، ممن لم يدخل فى الفتنة. وملأت القرى من القرى الرجال، ورجعت إلى عسكرك ، وخلفت فى هذه القرى ، التى تخاف الفتن من ناحيتهم — قواداً ورجالا كثيرا — إن شاء الله .

فصل

وإن كرهوا هذا الصلح ، أو كرهه أحد الفريقين ، وأرادوا معاودة الفتنة ؛ ليقضوا أوقارهم ، ويأخذوا آثارهم ، فلا تبرح موضعك راصداً لهم، وكائدا عن رعيتك . والله الكائد عنهم ، والكائد لهم — إن شاء الله .

فصل

وإن اجتمعوا وتآلفوا ، وأراد أحد الحزبين أن يسيروا إلى الآخر ، فوجه إليهم قوادك ورجالك .

فإن خفت الوهنة والضعف ، فسر بنفسك ، ولاتصال الحرب بنفسك . وكن ردءا وممدًّا .

وادع القوم إلى الفيئة عن البغى ، والخروج من البغى ، والخروج من البغى إلى الحق والعدل . واردعهم ، واجعل أنصارك فى نحورهم وصدورهم ، مع تذكيرهم بالله ، وترغيبهم فى المعروف والاتقاء والتقرى ، وترهيبهم من الله ومن عقابه .

وانههم أن لا يطفئوا نور الله بفقههم . فإن قتلوا قبلت منهم . فإن كرهوا ، فلا تبدأوهم بالقتال واحجروهم .

مسألة :

فإن بدأوكم بالقتال فقاتلوهم . وإن بدأوا أحدا من أهل القرى أو من الرعية فقاتلهم ، واحسر لهم عن ذراع ، وشمر لهم عن ساق ؛ فقد بغوا وحل قتالهم وقتلهم ، حتى يفيئوا إلى أمر الله . كما قال الله .

واستعن بالله عليهم . وانصروا الله ينصركم . « ولا تَهِنُوا ولا تحزنوا وأنتم الأعْلَوْن إن كنتم مؤمنين والله معكم ولن يتِرَكُم أعمالكم » وقال : « أم حسبتُم أن تَدْخُلوا الجنةَ ولَمَّا يَأتِكُم مثلُ الذين خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَسَّتْهُم البأساءُ والضَّرَّاءُ وزلزلوا حتى يقولَ الرسولُ والذى آمنوا معه متى نصرُ اللهِ ألا إنَّ

نصرَ اللهِ قريبٌ » . وقال: « إنما ذٰلِكُمُ الشيطانُ يُخَوِّف أولياءه فلا تخافوهم وَخافُونِ إن كنتم مؤمنين » .

أعز الله كلمتكم ، وقوّى دعوتكم ، ورد إليكم نعمتكم ، وأفلج حجتكم ، وأثرى أموالكم ، وكثّر على الحق رجالكم ، وصدق مقالكم ، وشكر أعمالكم ، ورَضِيَ آمالكم ، ورتق الله بكم الفتوق ، وأعطى بكم الحقوق ، وأحيَى بكم سنة الصادق الصدوق ، وأخمد بكم ذوى الفتنة والمروق .

كان الله معكم ، وجعلكم معه . وكان لكم ، وجعلكم له . ودفع الله بكم الأعداء ، وداوى بكم الأدواء ، وأوضح بكم سبيل الهدى ، وأدام الله سيركم ، وأعز نصركم ، وقوى قلوبكم ، وطهر عيوبكم ، وستر عيوبكم ، ومكن الله بكم الإسلام ، ووصل بكم الأرحام ، وجلا بكم الظلام .

شد الله أزركم ، ووضع وِزركم . أنار الله بكم الشرع ، وأطفأ بكم البدع .

وسكّن الله بكم الروعات ، وأذهب بكم الفزعات ، وحقن الله بكم الدماء ، وجلا بكم العمى . لا أراكم الله سوءا ، ولا أشمت بنا ولا بكم عدوا .

مسألة :

وكتب محمد بن محبوب : وهو يسلم عليكم . وهذا كتابه ، وكلامه عنا وعنه إليكم . قبل الله ذلك منا ومنه ، ورزقكم قبول ذلك والمحافظة عليه ، وبلغنا وإياكم إلى جزيل الثواب وحسن المآب ، ووهب الله لنا ولكم فصل الخطاب .

مسألة :

وقال أبو بكر لعكرمة ـ حين وجهه إلى عمان ـ : سر على بركة الله. ولا تنزلن على مستأمن ، ولا تجورن على حق مسلم . وأهدر الكفر بعضه ببعض . وقدم النذور بين يديك . ومهما قلت : إنى فاعل فافعله ولا تجعل قولك لغوا فى عقوبة ولا عفو . ولا ترجى إذا أمنت. ولا تخف إذا خوفت . ولكن انظر متى تقول وما تقول .

ولا تعدن معصية بأكثر من عقوبتها ؛ فإنك إن فعلت ذلك أثمت . وإن تركته كذبت .

ولا تؤمنن شريفا دون أن تكفل بقومه . ولا تكفلن ضعيفا بغير نفسه . واتق الله .

مسألة :

وقال رسول الله ﷺ : خير الصحابة أربعة . وخير السوايا أربعمائة . وخير الجيوش أربعة آلاف . ولن يُغلب اثنا عشر ألفا من قلة ، إذا اجتمعت كلمتهم .

وقال رجل يوم حنين : لن نُغلب اليوم من قلة . وكانوا اثنى عشر ألفاً ، فهزم المسلمون يومئذ . فأنزل الله : « ويومَ حُنَين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تُغن عنكم شيئا وضاقت عليكم الأرضُ بما رَحُبَتْ ثم وَليتُم مُدْبِرِينَ » .

مسألة :

وقيل : كان قيس بن عاصم إذا غزا شهد معه من ولده ثلاثة وثلاثون رجلا فيقول لهم : إياكم والبغى ؛ فإنه ما بغى قوم قط إلا ذَلُّوا . وكان الرجل منهم يظلم ، فلا ينتصر ، مخافة القل والقلة .

* * *

الباب السابع والعشرون

فى الحرب والقتال

وما يجوز من ذلك من فعل أو مقال

قال الله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار ومن يولهم يومئذ دُبُرَه إلا مُتَحَرِّفاً لقتال أو مُتَحَيِّزاً إلى فئة» .

قال بعض : يوم بدر خاصة « إلا متحرفا لقتال» يعنى مستطردا يريد الكرة «أو متحيزا إلى فئة» يعنى ينحاز إلى أصحابه من غير هزيمة وهى عندنا مرسلة .

فليس لمسلم ، إذا تلاقى زحف المسلمين ، وزحف الكافرين ، أن يوليهم دبره راجعا عن قتالهم ، إلا من عذر ، أو يرجع قبل ذلك .

قال غيره : الموجود عن السلف الصالح فى الآية أنها محكمة ليست بمنسوخة .

ويوجد عن قومنا أنها فى بدر خاصة . ولا يصح ذلك فى قول أصحابنا ، لأن الآثار تدل أن الآية مرسلة ثابتة ، غير منسوخة ؛ لأن الوعد والوعيد لا ينسخ .

فمن زعم أن الله أوعد أهل الكبائر النار ، ثم نسخ بقوله : « إن الله لا يَغْفِر أن يُشرَكَ به ويَغْفِر ما دُونَ ذلك لمَنْ يشاء » فقد كذب ؛ لأن جابرا كان يقول: إنما الناسخ والمنسوخ فى الأمر والنهى . يأمر الله عباده بأمر ثم يخفف عنهم ، أو ينهاهم عن أمر ، ثم يرخص فيه ، لعلمه بصلاحهم .

قال المصنف : أما نسخ الوعيد على صفة ، مع ثبوت حكمها ، فلا يجوز . وأما نسخ الصفة فجائز . ومع ذلك يرتفع الوعيد لاينسخ . والله أعلم .

رجع :

وقد كان المسلمون وخوارجهم ، يحاربون عدوهم ، وهم قليل ، وعدوهم كثير .

فما علمنا أن أحدا ولى دبره عن عدوه منهزما ، كعبد الله بن وهب الراسبي وأصحابه ، والمرداس بن حدير وأصحابه ، والجلندا بن مسعود وعبد الله بن يحيى طالب الحق . ومن استشهد من أصحابه وغيرهم .

وقول : إن الآية منسوخة بقوله : « إن الذين تَوَلَّوْا منكم يومَ الْتَقَى الجمْعَانِ » إلى قوله : « ولقد عفَا اللهُ عنهم » .

وقيل : ذلك نزل فى يوم أحد . وذلك بعد وقعة بدر .

وقول : إن ذلك خاص فى العفو عند التوبة . وهذا أحب إلىّ .

مسألة :

وقيل : يستحب فى الحرب طول الأظفار ، وتخليق الشعر . ولم أعلم العلة فى الحرب ، طول الأظفار وتخليق الشعر ، إلا أننى أظن أنه للقوة ، لا لغير ذلك . والله أعلم .

مسألة :

وقيل : لا يحمل الرجل وحده على القوم إلا بإذن الإمام .

وقيل : لم يحمل . نسخة : يبرز حمزة وعلى وأبو عبيدة يوم بدر ، إلا بإذن النبى ﷺ .

مسألة :

وكان يكره أن يباشر الإمام القتال بنفسه ؛ لأن قتله فشل على الجيش .

مسألة :

وكان النبى ﷺ يباشر القتال بنفسه . وكذلك الأئمة الصالحون من بعده .

مسألة :

وقيل فى رجل طعن برمح ، فمشى فيه حتى قتل صاحبه .

قال : لم يعن على نفسه بشىء ، إن قدر على أن يقتل عدوه ، وهو فى الرمح ، فليفعل .

وكذلك بلغنا عن سيد المسلمين وإمامهم فى الدين المرداس بن حدير ، مشى فيه الرمح الذى طعن به ، حتى أخذ صاحبه الذى طعنه فقتله ، فوقعا جميعا ميتين .

مسألة :

وقيل : كان النبى صلى الله عليه لا يقاتل العدو إلا يصافهم .

* * *

الباب الثامن والعشرون

فى المحارب وصفته وأحكامه

قيل : فما صفة المحارب ؟

قال : هم الذين يقعدون فى المرصد ، فى طريق المسلمين ، فيصيبون منهم الدماء والأموال ، أو يقعون بأموال المسلمين ، فيساقون ظلما وعدوانا، فيقبعهم المسلمون. فإن ظفروا بهم ، حكموا عليهم بما وجب عليهم ، من قتل أو قطع أو صلب ، أو يخرجوا من أرض الإسلام . كما قال الله تعالى .

مسألة :

وإذا أراد الرجل ضربك ، فرمى ولم يصبك . وأشار عليك بسيفه ، فقدحل لك قتاله . ولا تتعمد لقتله . فإن قتلته على هذه الحال ، كنت سالماً من الإثم — إن شاء الله .

مسألة :

ومن شهر السلاح فى سوق المسلمين ، قطعت يده . كذلك فى الأثر ، فى غير موضع ، عن الربيع وغيره من المسلمين .

وعن النبى ﷺ : ليس منا من شهر السلاح علينا .

مسألة :

وفى بعض الآثار : إن السلاح الذى يجب على من شَهَرَه العقوبة ، هو مثل السيف والرمح والخنجر والخصين والجزر والبرزين .

وفى المدية اختلاف .

فإذا أشار بشىء من هذا للناس ، وقصد به إليهم . وإن أشار بعصى أو بحجر ، ورمى به ، فليس بمحارب . وليس العصى والحجر من السلاح .

وأما القوس . فإن أراد أن يرمى به ، أو رمى فهو محارب .

مسألة :

ومن كتاب المعتبر : ولو أن محدثا من أهل القبلة ، أحدث حدثا صغيرا أو كبيرا ، وطولب بالتوبة من ذلك ، ولو لم يكن من حقوق العباد ، فلم يتب ، كان محدثا . وعليه الحبس ، ويعاقب بأشد العقوبة ، إذا أصر ولم يتب على صغير أو كبير .

وأشد العقوبة على الإحداث . والإحداث الإصرار معنا . ولا يسأم له من ذلك . ولا يعلم أنه يقتل . ولو كان يقتل على شىء من الكبائر دون الإنكار ، لكان حقيقا بذلك أهل الإصرار ؛ لأن المصر محارب لله ، لاحق فى عظيم الجرم بأهل الإنكار . ولكنه لا يسأم له من العقوبة ، ما أعطى بيده ولم يحارب . فإن حارب على ذلك حورب ، وكان باغيا ، ولو أصر على مثقال ذرة ، وعل شعرة ينتفها ، ظالما لها ، أو على كذبة أو نظرة . وكل ذلك سواء أصر عل كبير أو صغير ؛ لقوله تعالى : « جَاهِدِ الكفارَ المنافِقِين واغلُظْ عليهم » .

فالكفار : هم أهل الشرك والجحود . فجهاد المشركين والمنافقين فى دين الله ، كله سواء ، ثابت لازم ، على من قدر على ذلك . فمن جعل الله له ذلك وليس أهل البغى وحدهم ، ولا السفاك الدماء ، ولا أكلة أموال اليتامى ظلما بالسلطة ،

ولكن الباغى جميع من امتنع عن الرجوع إلى شيء من الحق ، من حقوق الله ، أو حقوق العباد ، مما يلزمه فى دين الله .

مسألة :

قال محمد بن محبوب : إن قدم أناس من الجند ، أو من اللصوص ، أو ممن يخاف أو يؤمن على القرية . وقالوا : إنا لا نريد ظلمكم ، وهم لا يؤمنون إن دخلوا ، فالرأى معنا على ماوصفنا : أن لا يستحل قتال قوم دخلوا البلاد ، حتى يكون منهم الحدث الذى يستحقون به ذلك ، وتقوم عليهم الحجة .

مسألة :

قيل : هل لأهل البلدان أن يخرجوا من خافوه من السكان عندهم ، فلا نبصر النفى. ولا إخراج الناس من منازلهم ، ولا من البلاد. ومن أحدث حدثا ، حكم عليه بالحق . ونحو ذلك قال محمد بن محبوب ـ رحمه الله ـ والله أعلم .

مسألة :

ومنه : ولا أعلم أن أحداً حاربهم ، ولا أحداً منهم . فما دام معطياً بيده العدل فى حق ، أو حد . ولو تمادى فى أداء الحقوق ، وأبطأ فيها ، فإنه لا يسأم له من الحبس أو غيره من العقوبة .

ولا يقتل على التمادى بأداء الحقوق، مادام فى حال الإقرار، ولم يخرج إلى حد الإنكار ، إلا ما خص من حقوق تكون لاحقة لشبه الإنكار ، فى عظم حقوقها، يكون كمن امتنع عن الصلاة الحاضرة والصوم الحاضر . فأبى أن يصوم أو يصلى. وامتنع عن ذلك مصرًا .

فقول : إن لم يصل ولم يصم ولم يختتن ، إنه يقتل على ذلك ، إن لم يصل ولم يصم على الأبد مقيما . وشبهوه بالأيمان . وأحسب أنهم ذهبوا إلى قتله ، إذا لم يفعل الحاضر ، لا على تركه للماضى . ولكنه إذا عرف منه أنه قد عزم على ترك الصوم أو الصلاة . وهو يطالب بذلك فلا يفعل ، قتل على فعله اللازم له .

وقول : لا يقتل ما لم ينكر فرضها ، أعنى فرض الصلاة ، وفرض الصوم ، أو شيئا من الفرائض على الجحود . ولكنه يعاقب ويحبس . ولا يسأم له من العقوبة ، من الحبس والضرب والقتل ، إذا عزم على ترك ذلك ، حتى يموت ، أو يفعل ما يلزمه من ذلك .

مسألة :

وقيل : من خرج بحرمة قوم ، وهو ليس بولى لها ، إن لهم أن يخرجوا فى أثرها ، ويأخذوها منه . فإن جاهدهم فليجاهدوه . وإن قتلوه ، فلا شىء عليهم .

* * *

الباب التاسع والعشرون

فيمن دعا بالعشائر والقبائل .

ومن دعا فى النائرة بالعشائر والقبائل : يا آل فلان ، فإن ذلك من أفعال الجاهلية .

وقول : إنه يقتل .

وعن بشير : أن رجلا أتى رجلا فى مجلسه بعصا ، فشجه . فصاح المضروب: يابنى فلان . فضربه الرجل بالسيف فقتل . وطلب الأولياء دمه .

فقال : إن أرادوا أن يأخذوا بالجرح ، فلهم ذلك ، وأهدر دمه من بعد .

قيل له : فإن قال : يا أهل سلوت . فألزمه بذلك ؛ لأن قوله : يا أهل قرية كذا ، لايحل دمه . وكذلك الأول فيه نظر . ولانحب مخالفة الأثر .

مسألة :

وفى الأثر ـ عن النبى ﷺ أنه قال: إذا تداعوا بالعشائر والقبائل فاضربوا أنفه بالسيف ، حتى تكون الدعوة خالصة لله تعالى ؛ وأظن فى خبر : إذا تداعوا بالعشائر ، فضعوا عليهم السيوف .

مسألة :

وقيل : إن الحبس من الأنصار الذين دعوا : يا آل فلان . وقالوا : الظاهرة.

الظاهرة . وبرزوا للقتال أتاهم النبى ﷺ فقال : بدعوة الجاهلية تدعون ، وأنا بين أظهركم . وقد هداكم الله بالإسلام . أو قال : بى فرجع القوم . وقد قال : ترجعون كفارا . فسعى من قال بذلك كافراً ، إن لم يرجع ويتب .

مسألة :

وفى حديث أبى بن كعب أنه أعقل إنسانا اتصل . قوله : اتصل . أى دعا دعوة الجاهلية . وهى أن يقول : يا آل فلان .

وفى حديث النبى ﷺ : من اتصل فأعضوه .

قال الأعشى يذكر امرأة شبيب :

إذا اتصلت قالت: أبكر بن وائل وبكر سبتها والأنوف رواغم

وقال يزيد بن مهلهل الطائى :

إذا اتصلت دعت أبنـــاء بكر وخصت بالدعاء بنى كلاب

قال أبو عبيدة : ومنه قول الله تعالى : « إلا الذين يَصِلُون إلى قَوْمٍ بَيْنَكم وبَيْنَهم ميثاق » أى يتصلون . يقال : وصلت إلى فلان . أى اعتزمت عليه ، واتصلت منه . كما يقال : هديت واهتديت . والاتصال يكون فى النسب والحلف لا غير .

* * *

الباب الثلاثون

فيمن أسلم من المشركين

وإذا أسلم الحربى ـ نسخة ـ : الذمى . وتحول إلى دين الإسلام ، وترك فى دار الشرك زوجته وماله وولده . ثم ظهر المسلمون عليهم . فما كان له من مال ، فهو له . ولا يكون فيئا . وأولاده الصغار تبع له . وهم مسلمون .

وأما زوجته الحربية ، وأولاده الكبار ، فإن لم يسلموا ، فهم فىء للمسلمين ، ويقسمونهم إذا أخذوهم .

مسألة :

ومن أسلم من البالغين ، من قبل أن يظفر بهم المسلمون ، فلا سبيل عليهم . ومن أسلم منهم من بعد الأخذ والإسار ، استخدم وبيع ، واستعبد ولا يقتل .

مسألة :

ومن قال من المشركين : أشهد أن لا إله إلا الله ، فقد حقن بها دمه ، وحرم بها قتله . فمن سمعه من المسلمين قال ذلك ثم قتله . وقال : جهلت . ظننت أن ذلك لا يبريه من القتل ، فليس هذا بما يسعه جهله . وهو مأخوذ بديته فى ماله ، يؤديها إلى ورثته من المسلمين ، أو جنسه من المسلمين إن لم يكن له ورثة فى الإسلام .

فإن لم يكن علم بإسلامه ، وقتله على أنه مشرك ، فهو خطأ . وديته فى بيت مال المسلمين . وفى كل ذلك عليه أيضا عتق رقبة فى ماله .

وذلك أنه إذا أصح أنه قد دخل فى الإسلام ، أو أعلمه ثقة : أنه قد قال : أشهد أن لا إله إلا الله . فإن لم يشهد بذلك إلا غير ثقة . فليس قول أولئك مما يلزم به الدية .

مسألة :

وكذلك إن قال : أشهد أن محمداً رسول الله ، فلا يقبل أيضا ، ويعرض عليه الإسلام .

قال المقدام : يارسول الله ـ إن اختلفت أنا ورجل من المشركين، بغير شىء، فضربنى فقطع يدى . فلما هويت إليه قال : لا إله إلا الله . أفتقتله أم أدعه ؟

قال : بل دعه .

مسألة :

وإذا ألقى الأعداء السلاح . وطلبوا الأمان . ثم رجعوا يحاربون .

قال أبو عبد الله : كلما ألقوا السلاح ، فلا يقتلون .

وقال لأصحابه : لاترفعوا هذا ، فيضل بهم ، فيماملونا به .

وإن أومأ أنه مسلم . وكان أعجميا . فتكلم بكلام مما يتوهم أنه مسلم ، فلا تعجل فى قتله حتى يتبين كلامه ، ويُعرف ما هو عليه .

فإن أسلم قُبل منه . وإن استبان أنه لم يرد الإسلام ، فهو على حاله الأول .

مسألة :

وإن قال : أنا مسلم ، لم يقتل . ومن قتله بعد علمه ، فعليه ديته ، يؤديها إلى ورثته ، أو إلى جنسه من المسلمين ، إن لم يكن له ورثة فى الإسلام .

مسألة :

وقيل : ما أتى المشرك من سرق ، أو قتل ، أو زنا فى شركه . ثم أسلم ، فقد محا الإسلام عنه ذلك الشرك ، إلا أن يكون أتى ذلك ، وهو بين ظهرانى المسلمين ، حيث يجرى عليه حكمهم ، فإنه يقام عليه حد السارق .

وكذلك السارق المرتد .

مسألة :

وقيل : إذا أسلم المملوك من أهل الحرب ، فهو حر .

قال أصحابنا : فإن أسلم مولاه يرد عليه . فإن أسلم مع سيده ، فهو عبده . وقد أسلم أبو بكر ، وعنده عبيد من الطائف قبل مواليهم ، فلم يردهم رسول الله صلى الله عليه . وقال : أولئك عتقاء الله . فلا أدرى ما حكم أصحابنا هذا .

قال النبى ﷺ — على ما بلغنا يوم الطائف — : من خرج إلينا ، فهو حر . وقد خرج من خرج ، وأسلم من أسلم ، فلم يردهم . فالحر لا يرجع عبدا بعد إسلامه .

مسألة :

وإذا أسلم قوم من أهل الحرب ، ولبعضهم على بعض دين ومطالب فى حال شركهم ، فإنهم يؤخذون به — فيما قيل — إلا ما كانوا يستحلونه فى دينهم ، وهو جائز فى دينهم ، فهو عنهم موضوع . وما كان فى أيديهم للمسلمين ، إنه يرد إلى أهله .

مسألة :

وإذا أسلم العبد ، قبل أن يسلم مولاه ، وهو على قول أصحابنا حر ، إن خرج من دار الشرك إلى دار المسلمين .

فإذا أسلم فى دار الحرب ، وهو مملوك ، فأسلم مولاه بعده ، قبل أن يخرج المملوك إلى دار الإسلام ، فهو مردود على مولاه .

وإن أسلم ومولاه مشرك . ثم خرج من دار الحرب إلى دار الإسلام . فعن بعض قال : إنه يترك فى دار الإسلام ، ولا يرد إليه .

فإن طلبه سيده أمر ببيعه . وإن أسلم ، فهو أولى به . وهذا خلاف الأول .

والسنة جاءت : أن من خرج إلينا ، فهو حر . وقال النبى ﷺ لأهل الطائف : أولئك عتقاء الله .

مسألة :

ومن أسلم من شركه ، ومعه ثمن الخمر والخنازير ، فهو له .

وقول : يرده على من أخذه منه ، وهو أحوط .

وإذا أسلم الذمى ، ودخل فى دار الإسلام ، وترك ماله وزوجته وولده فى دار الشرك . ثم ظهر عليهم المسلمون . فما كان له من مال ، فهو له ، وولده الصغار تبع له .

وأما الأولاد الكبار وزوجته ، فإن لم يسلموا ، فهم فىء للمسلمين يقسمون ، إذا أخذوهم .

* * *

الباب الحادي والثلاثون
في ذكر أول الجهاد كيف كان أيام النبي ﷺ

قيل ـ والله أعلم ـ : إن الله تعالى ، لما بعث نبيه محمداً ﷺ ، وقطع بحجته عذر من شاهده ، أو غاب عنه ، أقام بضع عشرة حجة بمكة ، يدعو إلى توحيد الله سرا ثلاث سنين ، وعشرا جهـــرا ، بالمواعظ الشافية ، والحكمة البالغة ، يجادلهم بالحسنى ، ويصبر منهم على الأذى .

فلما قهرهم بآيات القرآن قال الكافرون منهم ـ لما دعاهم ـ : « لا تَسمَعُوا لِهٰذَا القرآن والْغَوْا فيه لعلَّكم تَغلِبُون » فأمره الله ومن معه ، بهجرة دارهم والخروج إلى إخوانهم الذين تبوَّأوا الدار والإيمان من قبلهم ، وفرض عليهم الجهاد بأموالهم وأنفسهم . فلما هاجروا ، كان أول ما أوحى إليه ذكر القتال أن قال : « أُذِنَ للذين يقاتَلُون بأنهم ظُلِمُوا وإن اللهَ على نصرهم لقديرٌ » .

ثم قال : « قاتِلوا في سبيل الله الذين يقاتِلُونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين » .

ونهى عن قتال من لم يقاتلهم . ثم أمرهم بقتال من يليهم منهم . ثم نهاهم عن ذلك ، عند المسجد الحرام بقوله : « قُلْ قِتالٌ فيه كبيرٌ » أي من الذنوب .

فلما اتصلت الدعوة بأقطار الأرض وآفاق البلاد ، وقامت فيها الحجة ، أمر الله نبيه بقتال المشركين كافة ، بعد التبرى إليهم من عهدهم ، للأوقات التى كانوا وعدوه فيها الاستجابة له ، بعد النظر منهم ، وإيذانه بحرب تكون بينهم .

فبرىء إليهم رسول الله ﷺ ، بعد مضى أجلهم الذى عقد به ذمته لهم . فأنزل الله فى ذلك أول سورة براءة . وهو قوله : « فسيحوا فى الأرض أربعةَ أشهرٍ » نادى بهـا على بن أبى طالب ، فى الموسم سنة سبع من الهجرة ، بأمر من رسول الله ﷺ وعشرين من ذى القعدة إلى عشر من ربيع الآخر . فتلك أربعة أشهر كوامل ، أجلًا للمشركين ، حيث كانوا ـ خ ـ : شاءوا من الأرض ، إعذارا وإنذاراً لهم بلوغ مأمنهم ، وبراءة منهم ، ونبذًا بالحرب بعدها إليهم ، إن لم يؤمنوا بالله ورسوله ، ويذعنوا لحكمه ، إلا من كان له عهد ، إلى أكثر منها بقـوله : « إلا الذين عاهَدتُم من المشركين ، ثم لم ينقصوكم شيئاً ولم يظاهروا عليكم أحدًا فأتِمُّوا إليهم عهدهم إلى مدتهم . فإذا انسلخ الأشهر الحرم » وهى هـذه الأربعة « فاقتلوا المشركين حيثُ وجدتُمُوهم وخُذُوهم واحصُروهُم واقعُدُوا لهم كُلَّ مَرْصَدٍ » فهم المشركين بهذه الآية .

ثم قال : « فإن تابوا وأقاموا الصلاةَ وآتَوُا الزكاة فخَلُّوا سبيلهم » .

وقال : « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » وهم أهل الأربعة الأشهر . فإن اعتدى أحد منهم فى الأربعة ، فلا أمان له ، لقوله : « الشهرُ الحرامُ بالشهرِ الحرامِ والحرماتُ قصاص فمن اعْتَدَى عليكم فاعتَدُوا عليه » يقول : من نقض عهده فاعتدوا عليه بنقضه .

وقال : « وإما تَخافَنَّ من قوم خيانة فانْبِذْ إليهم على سواء » .

يقول : إن اطلع على عذر منهم ، نبذ الحرب إليهم . وما كانوا على الوفاء ، أتم إليهم عهدهم إلى مدتهم .

* * *

الباب الثانى والثلاثون

فى سيرة النبى ﷺ فى المشركين

الشيخ أبو الحسن : كان الحكم والسيرة فى عبدة الأوثان من العرب أن يقاتلوا ، حتى لاتكون فتنة ؛ ويكون الدين كله لله . ولايكون شريك ، يكون الدين كله لله . ولا يكون شرك . ويكون الدين كله لله . فاستحل فى ذلك قتالهم، وغنيمة أموالهم وسبائهم . ورد سبأ حنين وهوازن رسول الله ﷺ . ولم يسب بعد ذلك أحداً من العرب وفتح مكة ، وردها إلى أيدى أهلها ولم يسبهم .

وقيل: إنه قال : لارق على عربى . ولم يقر بعد الفتح . ونزول براءة أحد من المشركين على دينه ، إلا من كان له مدة .

مسألة :

وكانت السيرة فى أهل الكتاب : أن يقاتلوا حتى يقروا بالإسلام . وإن امتنعوا قوتلوا ، حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فاستحل فى قتالهم سباهم ، وغنيمة أموالهم .

وأجلى بنى النضير ، وأخذ أموالهم . وقتل بني قريظة ، وسبى ذراريهم ونساءهم .

وغنم خيبر ، وجعلها بين من قاتل عليها على قسمة الغنيمة . وأخرج الخمس لمن سمى الله وقسمه . وقسم الباقى بين من قاتل عليه . وبيّن السهام فى ذلك .

وأعطى النساء والعبيد شيئا غير السهام بلا قسمة .

وأخذ الجزية والصلح من ألقى بيده . ولم يقاتل ، وأقره على دينه .

وقد أقر يهود خيبر ، بعد القتال ، على دينهـــم . وعاملهم على أموالهم ، بالنصف من ثمارها . ورفع عنهم الجزية ، وصالح أهل فدك ، على نصف ثمرتها ، والنصف منها ، وحقن دماءهم ، وأقرهم على دينهم . وقيل : إنهم النصارى .

وصالح الوفد الذين أتوه من نجران ، على ما وقـــع بينهم من ذلك ، وأقرهم على دينهم .

مسألة :

وروى أنه سئل عن المجوس . فقال ﷺ : سُنُّوا بهم سنة أهل الكتاب . فهذه أسماء أهل الشرك والأحكام فيها ، كما حكم الله ورسوله ﷺ .

مسألة :

قال الله تعالى فى المشركين : « وقاتلوهم حتى لاتكون فتنة . ويكون الدين كله لله » .

ثم استثنى أهل الكتاب فقال : « قاتِلُوا الذين لا يُؤْمِنونَ باللهِ ولا باليومِ الآخرِ ولا يُحرِّمون ما حَرَّمَ اللهُ ورسولُه ولايَدِينُون دينَ الحق من الذين أُوتُوا الكتابَ حتى يُعطُوا الجزيةَ عن يدٍ وهم صاغِرُون » .

وأما المرتدون ، فلن يقبل منهم إلا الرجوع إلى الإسلام أو قتلهم . فهؤلاء أصناف ثلاثة : عبدة الأوثان والنيران وكفرة أهل الكتاب .

والمرتدون عن الإسلام ، اسم الشرك لهم لازم . وحكم الحرب لهم واجب .

الشيخ أبو الحسن : وأهل الشرك،فإنهم قسمان : اليهود والنصارى والمجوس يقاتلون فى كل حال حربهم ، حتى يقروا بالجزية ، ويصيروا ذمة، أو يقتلون وتُسبَى ذراريهم ، وتغنم أموالهم . وذلك حلال فى حال محاربتهم .

وإن أقروا بالجزية ، وطلبوا الصلح والأمان ، قُبل منهم ، ولا تغنم أموالهم، ولا تسبى ذراريهم .

وفى حال غنيمة أموالهم وسبى ذراريهم لا يحل تزويجهم،ولا نكاح نسائهم، ولا يحل أيضا وطء إمائهم ، بتزويج ، ولا ملك يمين ، حتى يسلموا .

وإذا صاروا صلحا وأعطوا الجزية ، حل نساء أهـل الكتاب بالتزويج ولا يحل سبْى بعد الصلح ، ويحل تزويج نسائهم .

وأما المجوس ، فلا يحل تزويج نسائهم؛لأن الله حرم المشركات مجملا،واستثنى نساء أهل الكتاب بالتزويج ، عند السلم وإعطاء الحق .

مسألة :

ومن الأثر ـ فى نصارى سقطرا الذين قتلوا ـ : ما الحكم فيهم ، وفى أموالهم وذراريهم ؟

قال : إن حاربوا هؤلاء المسلمين، فإنهم يقتلون مقاتليهم،ويسبون ذراريهم ، والذين ولدوا بعد نقض العهد .

وأما الذين ولدوا قبل نقضهم العهد ، فلا يحل سباهم ؛ وعلى المسلمين البينة على من ولدوه بعدهم .

فمن أقيمت عليه بينة عدل ، فهو سبي ومن لم تقم عليه بذلك بينة عـــدل ، فلا يُسبَى . والأموال فلا بينة فيها . ويغنمون أموالهم ، من إبل وماشية ، أو حيوان ، أو غير ذلك . ولا أرى أن يعجل على من احتج ببينة عدل ، أنه ممن ينقض العهد . فإن كانت منهم ، فلابد من الحق . وفيها حرارة ، لايلهمهم الله إياها . وإن لم يذلهم ويخذلهم ويقتلهم .

فالوجه إذا دعوا إلى الرجعة إلى عهدهم ، كان ذلك لهم . ولا يحـل قتالهم ، ولا غنيمة أموالهم ولا سبي ذراريهم . فهذا مما ينبغي أن يكتم ويستر عنهم . فلا نحب أن يكشف ، فيظهر عليهم النصارى ، من أهل عمان ، ويكون هذا لهم حجة . وأرجو أن يعقله الله عنهم — إن شاء الله .

مسألة :

أما عبدة الأوثان من العرب ، فلا يحل تزويج نسائهم ، ولا سبي ذراريهم . ولا يقرون على دينهم ، ولا تقبل منهم مصالحة ولا عهد ، إلا إما الدخول في الإسلام ، وإما ضرب أعناقهم . وفي حال الحرب تغنم أموالهم . وأما إذا كانوا في حال السلم ، لم تسترق أموالهم ، ولم تؤخذ . فمن دخل إليهم بأمان .

وفي موضع آخر : قال أبو عبد الله : إن أهل الشرك من عبـــدة الأوثان ، بمنزلة المجوس ، إذا دعوا إلى الإسلام ، فاختاروا أن يعطوا الجزية ، ويكونوا على دينهم ، قُبِل ذلك منهم ، ولم يحاربوا .

مسألة :

وجميع مال أهـل الشرك وغيرهم ، إذا لم يكونوا حربا ، لم يحل من أموالهم شيء ، ولا سبْى ذراريهم . وإذا كانوا حربا ؛ كان فى أموالهم الغنيمة ، والسبْى . ولا يحل تزويجهم ، على كل حال .

مسألة :

عبدة الأوثان من العرب ، لا تقبل منهم الجزية ، ولا يقبل منهم إلا رجوعهم إلى الإسلام ، أو ضرب أعناقهم .

وأما عبدة الأوثان من العجم ، فتقبل منهم الجزية ، إذا أذعنوا بهـا ، ما لم يحاربوا . فإن حاربوا ، حل قتلهم ، وغنيمة أموالهم ، وسبْى ذراريهم ، إلا أن يكون قد جرى قبل ذلك صلح من المسلمين ، على تسليم شيء إليهم .

فإن سلموا إليهم ما كان قد جرى بينهم عليه الصلح ، فلا يجـوز حربهم . وحرام غنيمة أموالهم ، وسبْى ذراريهم . قال : هكذا عرفت عن الشيخ أبى الحسن وابن جعفر .

مسألة :

قال أبو عبد الله : ما سبَى رسول الله ﷺ أحدا من العرب إلا عرب يهود خيبر .

وقيل : إنه كان ممن سبَى منهم امرأة ، كانت أخته من الرضاعة . فقالت : يا محمد إنى أختك من الرضاعة ، وأنا فلانة .

فقال لها : وما علامة ذلك ؟

فقالت: إن فى ظهرى عضة منك ، وأنا وأنتَ صبيان . فعرف ذلك . وسأل أهل الغنيمة ، فوهبوها له ، وجميع ما كانوا غنموا من رجالهم ونسائهم ، فخلاهم رسول الله ﷺ .

مسألة :

وفى الأثر ـ فى مشركى العرب ـ: إن الله أحل دماءهم وأموالهم واستعرضهم ، وصدهم عن المسجد الحرام ، وحرم مواريثهم ومناكحهم ، وأكل ذبائحهم ، ولا يقرون على دينهم .

مسألة :

ولو كان لهؤلاء المحاربين ، من المشركين من الرجال ، أرحام من النساء والذرارى ، فى بلد غير ذلك البلد الذى حاربوا فيه المسلمين ، لم يحل للمسلمين سبيهم . وهم فى بلد آخر .

وليس للمسلمين إتباع سبْى ذراريهم ، من البلد الذى كانت فيه المحاربة إلى بلد آخر ، إلا من هرب من النساء والذرارى ، من ذلك البلد الذى وقعت فيه المحاربة ، من بعد أن وقعت الحرب بينهم وبين المسلمين . فأولئك عليهم السبْى .

وأما من هرب قبل وقوع الحرب إلى بلد آخر ، فلا سبْى عليهم ، إلا من صح أنه ولد من بعد نقض العهد فلا .

مسألة :

وعمن غنم المسلمون ماله ، وسبَوا ذريته ، من أهل بلاد المشركين المحاربين ،

وصح ذلك عليهم . وهو غائب ، هل يقبل منه ، إذا قدم وألقى بيده . وقد قسمت الغنيمة . أو لم تقسم . ويرد عليه ماله وذريته .

فأقول : ليس ذلك له ، وإنما يسلم بنفسه ، إذا ألقى بيده إلى المسلمين ، من قبل أن يقدر عليه ، فقد مضت الغنيمة بما فيها .

مسألة :

ومن كان غير بالغ منهم فهو غنيمة يباع ، ولا قبل عليه ويستخدم. ويجبرون على الإسلام ، ولا يتركون على دين آبائهم ؛ لأنهم قد صاروا للمسلمين .

مسألة :

ومن أسلم من البالغين ، قبل أن يظفر بهم ، فلا سبيل عليهم . ومن أسلم منهم بعد الأخذ والإسار استخدم ، وبيع واستعبد ، ولم يقتل .

ومن لم يسلم من الأسارى من البالغين ، قتل ولم يبع .

وقول : إن الإمام مخيّر فيهم ، إن شاء استخدمهم ؛ لأنهم قد صاروا فيئا للمسلمين مالا ، لا قتل عليهم . وإن شاء جبرهم على الإسلام .

فإن لم يسلموا قتلوا . واستعبادهم أحب إلينا ؛ لأنه لا قتل على مال وهو غنيمة .

ومن سُبِي من صبيان أهل الحرب، وصار عبداً . فإذا بلغ . فإن كره الإسلام بيع فى الأعراب . وإنما القتل فى ذلك على الأحرار .

* * *

الباب الثالث والثلاثون

فى سباء أهل الحرب من المشركين

وإذا سبى أحد من أهل الحرب ، وله امرأة وولد ، أمر أن يُسْلم . فإن أسلم قبل منه . وإن كره قتل .. والرجل والمرأة كذلك بمنزلة واحدة . وإن كان لهما ولد ، فأسلم أحدهما ، أمر ولده . والذى أسلم من والديه أحق به . وإن لم يسلم قتل . وإنما يصنع ذلك بالأحرار .

وأما النصارى ، فلا يجبرون على الإسلام ، إذا كانوا مملوكين يتركون على دينهم وإذا كانوا مجوسا ، عرض عليهم الإسلام . فإن أسلموا وإلا قتلوا ، إذا كانوا من أهل الحرب .

قال غيره : قد قيل هذا فى أهل الحرب ، من غير أهل الذمة ، من اليهود والنصارى والمجوس والعهد إنهم يجبرون على الإسلام . فإن لم يسلموا قتلوا .

وقول : يجبر على الإسلام العرب ، إذا ارتدوا والذين لا سبا عليهم ، وهم العرب ، لا يجوز سباهم ولا يقارُّون على الشرك ، إلا من تقدم له عهد ، من نصارى العرب ويهود العرب ، ومن تقدم له عهد فى ذلك . وإلا فلا يقارّ أحد من العرب على الشرك .

وأما العجم ، من جميع أهل الشرك ، فإنهم لا يجبرون على الإسلام . ولكن من أسلم منهم قبل الظفر به ، فهو مسلم حر .

ومن ظفر به كان غنيمة فإن أسلم كان مالا للمسلمين . ومن لم يسلم من البالغين . فقول : يقتل .

وقول : يكون غنيمة ، يباع فى الأعراب، إذا أتموا على شركهم، ولا يقتلون قول : الإمام بالخيار كما تقدم .

وقال : والذى يجب من ذلك أن كل من وقع عليه اسم الغنيمة، إنه لا يقتل. ولكن إذا أسلم ، وإلا بيع فى الأعراب، ولم يترك فى أمصار المسلمين؛ لأن الغنيمة جائزة فى الأعاجم . ولا تتلف الغنيمة . وهم مال المسلمين ، وفيها حق الله . والله أعلم .

مسألة :

وأما من كان من مشركى العجم ، ممن لم يثبت له عهد ، ولا ذمة . وهو من أهل الحرب ، من جميع العجم من المشركين ، ما لم يكونوا من العرب ، ممن لا يقارُّون على الشرك ، ولا يجبرون على الإسلام . ولكنهم يدعون إلى الإسلام، إذا حوربوا فإن أسلموا قُبل منهم، وكان لهم ما للمسلمين وإن حاربوا حوربوا. فمن قتل منهم فى المحاربة ، فقد مضى. ومن ظفر به من قبل أن يسلم، وأخذ أسيراً. فمن صحت محاربته ، فالإمام فيهم بالخيار، إن لم يسلموا ، إن شاء قتلهم ، وإن شاء تركهم غنيمة . ولا يجبرون على الإسلام ، ولكنهم يباعون فى الأعراب ، وفى غير أمصار المسلمين ، ويكونون غنيمة .

وقول : ليس لهم قتلهم ، ولكنهم غنيمة، من حيث ما ظفر بهم غير مسلمين. فإن أسلموا كانوا عبيدا مسلمين . فإن لم يسلموا ، فهم غنيمة ، ويباعون فى الأعراب . فإن لم يكن بيعهم فى الأعراب ، فلا يجبرون على الإسلام على حال .

وأما من لم تصح عليه محاربة ، وظفر به منهم ، من البالغين الرجال والنساء ، فى دار أهل الحرب من المشركين ، ممن لم يصح له عهـــد ولا ذمة ، فإنه غنيمة . ولا يقتلون على حال ، من النساء والرجال ، إلا أنهم يُدعون إلى الإسلام . فإن أسلموا ، فهم عبيد مسلمون . وإن لم يسلموا ، لم يجبروا على الإسلام . وكانوا عبيدا ـ كما وصفنا ـ مشركين ، وأموالهم غنيمة ، وأصـــول أموالهم صوافى للمسلمين .

وأما ما كان من ذراريهم صغارا ، فغنمهم المسلمون وهم صغار ، وصاروا ملـكا فى الغنيمة ، بمنزلة أولاد أهـــل الإسلام . ولو لم يسلم آباؤهم ، فهم مسلمون فى الحـكم ، فى أحكام الطهارة ، وجميع أحـكام أولاد المسلمين .

وكذلك من ثبت عليه السباء ، من أولاد أهل العهد ، الذين ولدوا فى المحاربة ، فهم بمنزلة المسلمين . وهم غنيمة عبيد للمسلمين .

* * *

باب فى حرب المشركين وما يجوز فيه

وسن رسول الله ﷺ ، فى حرب المشركين فى حكم القرآن : أن يضرب منهم على كل بنان ، وأن يقعدوا لهم كل مرصد ، وأن يُجْهَزَ على جريحهم ، ويقتل مقبلهم ومدبرهم . ثم أرضهم وديارهم وأموالهم ميراث للمؤمنين ، لقوله : « وأورثكم أرضَهُم وديارَهُم وأموالهم » .

مسألة :

من كتاب ابن جعفر :

المجمَع عليه من رأى المسلمين : أنهم لا يقاتلون إلا بعد الدعوة إلى الإسلام. فإن دخلوا فى الإسلام قبل منهم ، وكان لهم ما للمسلمين ، ولا يقاتلون .

وإن نفروا عن الدخول ، أحل قتالهم ، وغنيمة أموالهم وسبْى ذراريهم ونسائهم ، بعد الدعوة لهم .

قال غيره: وقد جاء عن بعض الفقهاء : قد بلغت الدعوة ، فلا دعوة لهم . والأول أحب إلينا . إلا أن يلقوهم فى غير بلادهم ، ففى دعوتهم اختلاف ، إلا أن يجد المسلمون فى أيديهم سباء ، وغنيمة من أموال الناس ، فإنهم يقاتلون من غير دعوة والدعاء أحب إلينا .

وإذا انهزم العدو . ثم قدر على أخذه منهم من بعد ، فلا دعوة لهم ، غير الدعاء الأول .

وكذلك من قدر عليه منهم ، وهو بالغ قُتل ، إلا أن يدخل فى الإسلام ، فلا يحل قتله . ومن كان غير بالغ منهم فهو غنيمة ، ويجبرون على الإسلام ، ويجاز منهم على الجريح ؛ لأنهم فى هذا خلاف أهل القتلة .

مسألة :

وقيل : إن أهل الشرك يحل قتالهم ، على كل حال ، بإعشار وتحريق وتغريق وبكل وجه . وكذلك مضت السنة .

وقول : إلا الحريق . والمعمول به جوازه .

وبلغنا أن النبي ﷺ نهى عن التحريق . وبعث أبو بكر سرية ، فنهاهم أن يحرقوا . ولم يصح ذلك عندنا . ولو صح لم يعمل المسلمون بخلافه .

مسألة :

وإذا ظفروا بعدوهم ، فلهم أن يسبوا من الذرية ، ويأخذوا من الأموال ما قدروا عليه ، وأمكنهم من المنازل ، والقرى والأحياء ، ما داموا فى تلك الدار الذين قاتلوهم بعد الدعوة . فإذا انقطع حدها ، أو جاءت قرية أخرى ، فلابد لهم من دعوة أخرى قبل قتالهم .

مسألة :

فإذا كان القتال بين المسلمين والمشركين الذين دعوهم . ثم دخل فى المشركين قوم ، جاءوا بعد الدعوة . فقيل إن المسلمين لايقاتلون إلا من دعوا . فإن عرفوا أحدا بعينه ، جاء من بعد الدعوة . لا يقاتلونهم حتى ، يدعوا إلى الإسلام ، إلا أن يبدأوا بالقتال .

قال غيره : ومعى أنه قيل : إذا جاءوا داخلين الحرب قوتلوا . وإن جاءوا إلى المنازل أو إلى مأمنهم ، فهو كما قال .

* * *

باب فى قائدالسرية والجهاد وما ينبغى له

وقيل : يقيم قائد السرية على من كان معه ، حـــد ما أصابوا ، إلا القتل والرجم ؛ فإن ذلك لا يقيمه إلا الإمام الأعظم .

* * *

باب فى حكم دار الحرب ودار الأمان وحكم داخلهما

عن أبى الحسن ـ فى مسلم دخل فى أرض الحرب بأمان ، وأدان فيهم ديونا، وظهر المسلمون عليهم .

قال : ذهب دين المسلم ، وصارت أموالهم غنائم للمسلمين ، ولا يحل للمسلمين إذا دخلوا دار الحرب ، أن يشتروا منهم شيئا، لا يحل فى الدين. فإن اضطروا إلى أكل الميتة ولحم الخنزير ، فاشترى منهم ، فلا بأس

وقيل : لا تحمل المصاحف إلى أرض الحرب .

مسألة :

ويكره أن ينقل الرجل أهله إلى أرض الحرب .

وقال بعض : وكذلك إلى الأعراب .

مسألة :

وقيل فى قوم : من أهل العهد ، ثقل عليهم الخراج أو غيره ، فلحقوا بأهل الحرب . ثم ظهر المسلمون على تلك البلاد ، فلا يسبَون ، ولا تؤخذ أموالهم . ما لم ينقضوا العهد بخلاف المسلمين .

وفى موضع : إذا دخل صاحب عهد بذريته دار الحرب ، فلا سبا عليهم إلا من كان بالغا .

مسألة :

ولا ينبغى للمشرك إذا أسلم فى المشركين ، إلا أن يقتطع شيئا من أموالهم بخيانة ، ولا مكابرة . وهم فى أمانهم ، حتى ينابذهم وينابذوه .

مسألة :

وقيل : لا يقبل المسلم من المشركين ما أهدوا إليه ، من الذهب والفضة والمتاع. ولا يقبل ما أهدوا من العبيد إلا ما أصابوا من غيرهم ، فى حال حربهم ؛ لأن لهم أمانا عنده ، كما أمن عندهم .

قال غيره : معى أن له أن يقبل ما أهدوا إليه ، من ذهب وفضة أو متاع . ولا يقبل ما أهدوا إليه من الرقيق ، من غير أملاكهم ، مما يغنمونه ويسبونه ، من أهل عهدهم . ومن حيث يأمن ؛ لأن لهم الذمة عليه .

مسألة :

وإذا دخل المسلم أرض الحرب بأمان ، فغزاهم آخرون . فقول : إن أرادوه ، فليمنع نفسه ، وإن لم يريدوه ، فليتركهم .

وقول : لا يعين عليهم ، ولا على من له عندهم أمان . ولا بأس أن يعينهم . ولا بأس أن يعين على أهل حربهم وينصرهم ؛ لقوله عز وجل : « وإن استنصروكم فى الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق » . وهو قول الحسن .

مسألة :

وقيل فى مسلم دخل أرض الحرب بأمان ، فقتلوه عمداً أو خطأ ثم أسلموا ، فلا شىء عليهم ، فيما أصابوا من ذلك الدم ، بخطأ أو عمد .

وفى موضع : وكذلك إن كان المسلمون ثم أمنوه ، فـــلا شىء عليهم ، فيما أصابوا .

وقال الربيع : يرد على المسلم ماله ورقيقه . وليس عليه قود .

وأما ما أخذوا من ماله ، فعليهم رده ، إذا وجد فى أيديهم .

وقول : عليهم رد القرض والوديعة .

وكذلك إذا أسلموا . وقد قتل بعضهم بعضا ، فلا شىء عليهم .

وقول : عليهم ما كانوا يدينون بتحريمه ورده .

مسألة :

وكذلك إذا دخل الحربى بأمان دار الإسلام ، فقتله مسلم ، أو غصبه . وفى نسخة : فقتل مسلما أو غصبه . ثم لحق بدار الشرك . ثم أسلم .

فقول : إن قتله عمداً ، فعليه القود . وعليه أن يرد ماله ، وليس للإمام أن يأمنه على ما أصاب .

قال غيره : إن كان الحربى قتل المسلم ، ثم خرج إلى دار الحرب ، ثم أسلم ، فعليه القود ، وعليه رد المال .

فإن كان المسلم قتل الحربى الداخل بأمان ، وهو مسلم . ثم ارتد . ثم أسلم بعد ذلك ، فلا يقتل مسلم بمشرك . وعليه رد المال .

مسألة :

وأرض الحرب عندنا هى كل ما كان من بلدان الشرك ، الذين هم فى غير طاعة أهل الإسلام وعهدهم ، مثل بلاد الهند والزنج ونحوها ، من بلدان أهل الشرك ،

وما أدخلوهم بأمان إلى المسلمين ، ودخول المسلمين إليهم . فهو عندنا بالجـــواز بلا محاربة .

فمن أجاره من المسلمين، فدخل بلادهم ، فصار آمنا عندهم ، فهو أمان .

مسألة :

ومن أمنه أحد من المسلمين ، والذين معه فى السفينة، أو من أهل البلاد الذين قدم إليهم من المسلمين فذلك أصح ، وليُكتَف بذلك الأمان .

وفى نسخة: إذا كان المسلمون مستضعفين فى الأرض، نزلوا بمنزلة النبى ﷺ والمؤمنين .

مسألة :

وقالوا فى الرجل ، إذا كان فى موضع ، يأمن فى موضع . ثم رجع إلى موضع آخر، فسبوا منهم فى حربهم ، فلا يجوز له أن يأخذ من شىء الذى يأمن معهم .

مسألة :

وعن الحسن ـ فى مسلم دخل أرض الحرب تاجراً بأمان .

قال : قد وقع سهمهم جميعاً فى عنقه ، حتى كأنهم جميعا قد شهروه .

مسألة :

والحربى إذا دخل فى أرض الإسلام بأمان ، فاشترى عبداً مسلما . فخرج به إلى دار الحرب ، فإن العبد يعتق ؛ لأنه لما وصل به إلى دار الحرب . وكان له أن يملك مولاه ويسبيه ويقتله . فلما كان له أن يفعل ذلك به من هذه الأشياء ، عتق من هذه الجهة . والله أعلم .

* * *

باب فى الرهائن وما صولح عليه من العبيد

وعن قوم من المسلمين، صالحهم قوم من أهل الشرك، ووضعوا عندهم رهائن وأخذوا من المسلمين رهنا، فقتل المشركون مافى أيديهم من رهائن. أيحل للمسلمين قتل الذين فى أيديهم؟

قال : لا يحل ذلك لهم ؛ لأنهم آمنون .

فإن نقض أولئك ، وقتلوا المسلمين، فقد نقضوا عهدهم ، وصاروا حربا .

مسألة :

ولا يجوز لأهل العهد أن يعطوا البغاة رهائن، ويأخذوا منهم رهائن. وعليهم قتالهم حتى يفيئوا إلى أمر الله .

مسألة :

وإذا صالح المسلمون المشركين على رقيق، فى كل سنة كذا رأسا. فإنما يجوز للمسلمين، أن يأخذوا لسنة واحدة .

وأما الثانية ، فقيمة الرءوس ؛ لأنهم صاروا كلهم أهل صلح وذمة . كذا يوجد .

وبلغنا أن الجلندا بن مسعود ، صالح أهل سقطرا على رءوس . وأخذ منهم أول سنة . والله أعلم .

قال غيره :

وذلك إذا كانوا إنما يعطون من أولادهم ، أو ممن سبوا من أهل أمنهم ، ممن يأمن مع المسلمين، ويأمنون معه من الأحرار .

وأما ما ملكوه بملك أو شيء، من غير أهل أمن المسلمين، فلا بأس بذلك أن يأخذه المسلمون، مما صالحوهم عليه . ويشتريه من عندهم ؛ لأن ذلك مما يحل لهم أن يأخذوهم لأنفسهم . أعنى المسلمين .

* * *

باب فى مصالحة أهل الحرب من البغاة من المشركين

الشيخ أبو محمد: وللإمام مصالحة عدوه، من أهل حربه بمال، إذا كان فى حال ضعف عن قتاله، والهرب عنه عند زحفه إليه، واعتصامه بالمواضع المانعة له من الحصون والقلاع، رجاء استبقاء الدولة. وعليه طلب الناصر مع ذلك، سرًّا وعلانية اقتداء برسول الله ﷺ، فى فعله وهربه إلى الغار، وتواريه عن عدوه، عند طلبهم إياه، وبارتفاعه بأصحابه إلى جبل أحد، وتحصينه بالخندق. وكل ذلك انتظارا منه للقوة على عدوه. ووجود الناصر، والتعمل فى الحيلة، وطلب المكيدة عليه، إلى أن وجد السبيل إلى ذلك.

ويدل على أن للإمام والمسلمين، أن يصالحوا عدوهم، عند الضعف والعجز عن محاربته، والحذر على أن يستولى على مملكته، بعد قتله أصحابه قوله تعالى: « وَلا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ » فمنعهم عن مصالحة عدوهم، على هذه الشريطة. وهى الاستظهار على عدوهم، إذا كانوا هم الأعلون. ففى هذا دليل على أن عدم الشريطة، يوجب جواز ما بوجوده منع مصالحته.

وقد أخبرنى بعض شيوخنا: أن أصحابنا، من أهل عمان، كانوا يحملون إلى بنى عمارة، فى كل عام مالًا، يدفعون به شرهم عن أنفسهم. فالله أعلم. أكان ذلك من بيت مالهم، أم من صلب أموالهم؟

فإن كانوا دفعوا من أموالهم، فجائز للمسلم، أن ينفق ماله، فى صلاح نفسه وأهله، وينفق على نفسه الكثير، بما يصلح عليه من القليل.

وإن كانوا دعوا ذلك، من بيت مالهم، فعلى الناس التأسى برسول الله ﷺ فيما كان يدفعه إلى المؤلفة .

والذى يجد لهم فى آثارهم : أن حق المؤلفة ، قد سقط ، إلا أن ينزل قوم فى عصر ، بمنزلة المؤلفة . ولا أعرف وجوه قولهم، فى إسقاط حق المؤلفة .

وفى قولهم : إلا أن ينزل قوم بمنزلة المؤلفة ، يدل على أن حق المؤلفة اليوم باق عليهم .

وأظن أن معنى قولهم : إن حق المؤلفة اليوم ساقط، لعلمهم بأن أحدا لم يكن مستعصيا عليهم . فلذلك قالوا ما قالوا .

والنظر يوجب عندى : أن حق المؤلفة باق فى كل عصر ، وجد الإمام ، واحتاج إلى تأليفهم ، لعدم النسخ لذلك ، من الكتاب والسنة والإجماع .

وإذا كان سهم المؤلفة فى الكتاب ، مذكوراً فى الآية ، متلوا ، لم يجز لدفع الخصوص دعوى تمنع عن الظاهر بغير دليل .

مسألة :

وعن الإمام إذا أراد مصالحة البغاة ، دون أن يفيئوا أهَلْ يقرُّ به إلى ذلك ؟ قال : لا .

وعلى ذلك قاتل المسلمون عليًّا .

وأما أهل الحرب من المشركين، فله ذلك ، إذا صالحهم على شىء يؤدونه إليه، أو رأى أن ذلك أقوى لأمره ، وأعز لعسكره ، صالحهم على أن يقوى أمره . ويكون الصلح إلى أجل، يجعله بينهم . فإذا مضى الأجل ، ذهب الصلح .

وفى موضع : يجوز للمسلمين صلح أهل الأوثان ، السَّنَةَ والسنتين ، حتى يكثر المسلمون ويقووا . وليس لهم أن يغدروا بهم ، ولهم ما صالحوهم عليه .

مسألة :

وإذا باشر الإمام الحرب ، ولقيها بأصحابه . ثم خاف القتل عليهم ، ورآه يشرع فيهم ، حتى يقلوا ، جاز له الهرب ببقية أصحابه ، والامتناع عنهم ، بما يعصمهم من جَبل أو بلد ، إلى أن الأنصار . والحياة لهم أنفع وأرجَى لبقاء الدولة .

وقال أكثر أصحابنا : لايجوز له أن يهرب ، ولا يصفح بوجهه موليا عن العدو ، مع استظهار العدو عليه . وإن نقى الإمام وحده .

والنظر يوجب غير ذلك ، لأن الله تعالى منع الإنسان أن يقتل نفسه ، ويلقى بها إلى التهلكة ، لقوله تعالى : « وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » .

* * *

باب فى أهل العهد وصلحهم و نقضهم
وأحكامهم فى الحالين وفى غير ذلك

عن محمد بن محبوب : وإذا امتنع أهل الحرب بما صالحوا عليه المسلمين ، أو بشىء منه ، فقد نقضوا عهدهم ، وحلوا عقدهم . فعقد ذلك يُدعـــون إلى الإسلام .

فإن دخلوا فيه ، قبل منهم . وكانت لهم حـرمة الإسلام ، وهدم الإسلام عنهم ، ما كان عليهم من ذلك الصلح الذى يؤدونه على شركهم .

وإن كرهوا الدخول فى الإسلام ، دُعوا إلى أن يعطوا ماجرى عليه الصلح. فإن أعطوه وافيا لما مضى ، وهم به ممتنعون ، قُبل ذلك منهم ، وحقنوا به دماءهم . وكانوا على عهدهم . وكان حقا على المسلمين الوفاء لهم ، والقبول منهم .

وإن كرهوا ذلك ، كان حقا على المسلمين قتالهم ، واستحلال دمائهم .

فإن أظفر الله بهم المسلمين ، أحل الله لهم غنيمة أموالهم ، وسبى ذراريهم الذين ولدوا بعد امتناعهم بالصلح ، وسبْى من قاتل من نسائهم ، أو لم يقاتل .

وأمّا ما ولد قبل ذلك ، فى حال دينونتهم بالصلح ، وتأديتهم إياه ، فلا سبْى عليهم .

مسألة :

وقيل: أللمسلمين أن يسْبوا ذراريهم، ما لم يصح بشاهدى عدل: أنه ولد قبل امتناعهم ؟

قال : ليس ذلك لهم. وإنما لهم أن يسبوا من ذراريهم، ماصح عندهم بشاهدى عدى : أنه ولد بعد امتناعهم.

وكذلك السيرة فى جميع أهل العهد . قيل : فيقبل بشهادة بعضهم على بعض، إذا شهد منهم اثنان من أهل العدالة فى دينهم ، على ذرية أنهم ولدوا بعد امتناع آبائهم أيُسْبَوْن ؟

قال : نعم .

قيل : وتقبل فيه شهادة النساء ؟

قال : نعم .

مسألة :

وإن نقضوا ما كان صالحوا عليه، وأجابوا أن يعطوا الجزية ، فلا يقبل ذلك منهم .

قيل : فإن كانت الجزية أوفـــر على المسلمين . أتقبل ويمسك عن قتالهم ، أوْ لا يقبل ؟

قال : لاتقبل الجزية منهم ، دون الدخول فى الإسلام ، أو الصلح الذى جرى .

ولو كانت الجزية أوفر وأكثر. فإن هؤلاء إنما جرى الصلح بين آبائنا وبين المسلمين منكم، وقد ماتوا جميعا منا ومنكم. ولم يكن بيننا وبينكم محاربة، ولا مصالحة. فاقبلوا منا الجزية ـ خ ـ: الصلح، فإنها تقبل منهم، إذا كانوا هم لم يكونوا صالحوا المسلمين .

وفى موضع ـ عن أبى عبد الله ـ : لايقبل ذلك منهم ، وهم أتباع لمن كان صالح المسلمين منهم .

ومن تخلف عن المسلمين ، فليس لهم نقض هذا الصلح والعهد أيضا . ولهم مثل ما لمن سلف منهم .

وليس لمن خلف من المسلمين نقض الصلح ، والرجعة إلى قتالهم ؛ لأنه قيل: إن المسلمين يسعى بذمتهم أدناهم ، ما لم يجىء النقض منهم .

مسألة :

قيل : أفيؤخذ الرجل من أهل العهد ، بوضيعة أهل بيته ؟

قال : نعم . إذا كان هو المتقدم لهم ، والمصالح عنهم .

قيل : فإن مات ذلك ، أيأخذ المسلمون واحدا من أولئك القوم من بعده ، بما وجب عليهم ؟

قال : لا . ولكن يؤخذ كل واحد بما وجب عليه .

فإن تولى ، ولم يقدر عليه المسلمون ، وقدروا له على مال ، أخذوا له من ماله، بقدر مالزمه ، يبيعون من ماله بالفداء ، فيمن يريد ثلث جميع . ويوجب فى الرابعة، ويأخذ ما لزمه لهم .

مسألة :

قال : ويقسم هذا الصلح الذى صالحهم عليه المسلمون، على أن يؤدوه إليهم على رءوسهم بالسوية لا يؤخذ من واحد أكثر من الآخر . ويعطى كل واحد حصته .

وليس على النساء والصبيان ، ولا العبيد منهم شىء . ولا على من ليس له مال

من الرجال شيء، مثل من لا جزية عليه، من أهل الذمة ، فى حال فقرهم ، أو زمانتهم، والشيخ الكبير الفانى .

ومن أعتق من عبيدهم ، أو بلغ من صبيانهم ، فعليه حصته ، مما عليهم .

قال : وذلك غابوا من مصرهم ، أو شهدوا ذلك والله أعلم .

وفى موضع ـ عن محمد بن محبوب ـ رحمه الله ـ : إنه على عدد رءوسهم ، على من كان له يسار منهم . ليس على الفقراء ، ولا على الزمنى، ولا على الصبيان، ولا على النساء شيء ، يؤخذ به من قتل به منهم .

فإن هلك أولئك ، فعلى جماعة الباقين ، من أهل اليسار منهم .

فإن هربوا ، أخذ الوالى من أموالهم .

مسألة :

أبو عبد الله ـ إلى غسان فى نساء أهل سقطرا الذين نقضوا العهد ـ : إن قالت امرأة منهم : أنا لم أقاتل ، ولم أنقض عهدا . أيحل سبا النساء بأحداث الرجال ؟

فنعم يحل سبا النساء منهم ، إذا حاربوا . والسبا على النساء، الذين ولدوا من بعد نقض العهد ، وإن لم يحاربوا .

وكذلك جاءت السنة عن رسول الله ﷺ .

مسألة :

وعن امرأة ، لا ولى لها ، ولا رحم من الرجال . أيحل سباها بأحداث قومها وأهل بلدها ودينها ؟

فأما من كان من تلك الفصيلة التى نقضت عهد المسلمين، وحاربوا، ولم يرجعوا إلى تمام عهدهم . فأولئك حلال دماؤهم، وغنيمة أموالهم، ممن كان فى الموضع، الذين فيه الناقضون لعهدهم ، والمحاربون للمسلمين .

وليس نقول : إنه على اللاتى لهن رجال دون غيرهم ، من أهل المحاربة ولو كان الوجـــه كذلك ، لم يكن على نساء المشركين وذراريهم ونسائهم الذين لم يحاربوا ، ولا أحدثوا حدثا فى الصلح ، ولم تجر عليهم الأحكام. ولـكن رسول الله ﷺ ، حكم بذلك عليهم مجملا ، وأحله منهم .

مسألة :

وقد قيل فى إمام، سبَى أهل مدينة. ثم قال للمسلمين: إنى كنت أمنت هؤلاء قبل السباء .

قال : يصدق إذا كان عدلا .

مسألة :

من المعتبر : ويُدعَى أهل العهد إلى الإسلام ، إذا نقضوا العهد بشىء يكونون فيه ناقضين ، أو الرجوع إلى عهدهم ، وإعطاء الجزية ، لا يقبل منهم غـير ذلك ، لثبوت عهد الإسلام لهم وعليهم .

فإن حاربوا على ذلك ، حوربوا وقوتلوا .

فمن أخذ أسيراً ، لم يقبل منه إلا الإسلام ، أو رجوعه إلى العهد الذى كان له ، وإعطاء الجزية إن كانت عليه .

وأحسب قولا : يقتل مقاتلهم ، إن ظفر بهم ، ولم يرجعوا إلى العهد من بعد ما حاربوا .

وقول : إذا حاربوا. وهم أهل شرك، فقد نقضوا عهدهم، وجاز فيهم مايجوز فى أهل الحرب ، بثبوت الحرب فيهم ، وزوال العهد عنهم .

فمن رجع إلى عهده ، أو أسلم ، قبل أن يظفر به ، كان له حق مارجع إليه من الإسلام ، أو العهد .

ومن ظفر بهم منهم، كان غنيمة للمسلمين، بمنزلة أهل الشرك وأهل الحرب .

مسألة :

وما أصابوا من دماء المسلمين ، فى حال نقضهم لعهدهم ومحاربتهم، فهو هدر عنهم ، إذا فاءوا ، ورجعوا إلى تمام الصلح ، وتركوا المحاربة .

وفى موضع : قال فى قوم من أهل العهد، قتلوا وحاربوا، وامتنعوا ثم رجعوا إلى العهد ، إنهم يؤخذون بتلك الأحداث ، فيقتلون بما قتلوا . وإن أسلموا فهو كذلك .

قال أبو عبد الله : إذا انقضوا عهدهم وقتلوهم . وهم أهل دين . ثم رجعوا إلى العهد ، قُبل منهم ، ولم يؤخذوا بما قتلوا . ولا يردون من الأموال إلا أموالا، توجَدُ فى أيديهم ، فتؤخذ منهم .

مسألة :

قال أبو الحسن : كذلك هم . ليس هم فى هـــذا ، مثل أهل البغى ، من أهل الذمة ؛ لأن أولئك إنما يهدر عنهم ، ما أصابوا فى حال المحاربة .

مسألة :

إذا أعان أهل العهد أهل الحرب ، على محاربة المسلمين ، فقد نقضوا العهد .

مسألة :

ابن جعفر : وبلغنا أن يهوديًا أذعر بامرأة حمارا ، كانت راكبه ، فصرعت فبدت عورتها . فأمر عمر بن الخطاب أن تقطع يده. وقال : ليس على هذا سالمناهم

ـ خ ـ : صالحناهم .

وقيل : به يأخذ ابن عبد الله .

وقيل : إن عمر أمر بقتله .

مسألة :

وإذا سالم أهل الحرب ، وأعطوا الجزية وقد كان فى أيديهم مال للمسلمين، ومتاع ودقيق ، فإن للمسلمين أن يأخذوا ماوجدوا من ذلك لهم ، إلا أن يتركوا ذلك لهم برأيهم .

فأما الرقيق فلا يتركونه فى أيديهم .

مسألة :

وإذا نقض أهل الكتاب العهد ، وحاربوا حل سبى نسائهم وذراريهم ، الذين ولدوا معهم ، بعد نقض عهدهم ، وإن لم يحاربوا . بذلك جاءت السنة عن النبى ﷺ .

وكذلك تغنم أموالهم ، وتسبى نساؤهم وذراريهم ، الذين ولدوا بعد نقض عهدهم ، الذين كانوا فى الموضع ، الذى فيه نقض العهدَ المحاربون للمسلمين .

وفى السنة : إن النبى ﷺ حكم بذلك مجملا ، وأحله منهم .

وإن كان لهؤلاء المحاربين أرحام ونساء وذرارى ، فى غير البلد الذى نقض العهد فيه ، وحاربوا ، لم يحل للمسلمين سباهم، إلا من هرب من النساء والذرارى إلى البلد الذى وقعت فيه الحرب ، من بعد أن وقعت بينهم وبين المسلمين فأولئك عليهم السباء .

ومن هرب من قبل وقوع الحرب ، إلى بلد آخر ، فلا سباء عليهم . فإن ألقوا بأيديهم ، ورجعوا إلى عهدهم ، قُبل منهم ما لم يقتلوا .

* * *

باب فى محاربة بوارج الهند

اختلف فى أهل البوارج . هل لهم دعوة ؟

فقول : إذا لقوا فى البحر ، فلا دعوة لهم . ويقاتلون من غير دعوة .

وقول : لا يقاتلون حتى يُدعوا . وليس بينهم اختلاف ، أنه لابد من الدعوة لهم ، إذا غزاهم المسلمون فى بلادهم .

كان محبوب يقول : يُدعون .

قال أبو بكر الموصلى : قد بلغ الدعاء .

قال أبو معاوية : وقد قيل : ليس لهم دعوة فى بلادهم .

مسألة :

وهل يجوز أن يكمن لهم حتى يظهروا بغتة ؟

فإذا كان كذلك فى غير بلادهم ، فلا بأس .

وأحب أن لا يقاتلوا حتى يعرض عليهم الإسلام . فإن دخلوا فيه ولم يقاتلوا ، قُبِل ذلك منهم ، وأُخذوا حتى يقدموا على الإمام ، ويعلم صدق دخولهم ، وحتى يؤمنوا . وإلا قوتلوا ، وكانوا غنيمة إن ظفر بهم ، إلا من بلغ منهم ، فإنه يقتل . وإن بدأوا بالقتال ، قوتلوا ولم يُدعوا .

مسألة :

وهل يجوز الوقوع بهم وهم نيام فى البحر ؟

فأحب أن يُدعوا إلى الإسلام ، إذا لم يكن بينهم وبين المسلمين قتال .

فإن ثبتوا فى البحر ، على يقين أنهم هم الذين يغزون المسلمين ، لم أر ذلك حراماً .

مسألة :

وإذا خالطوهم ، أيرمونهم بالنار ، من قبل أن يعرضوا عليهم شيئا ؟ وقد يمكن أن يكون معهم من هو مسىء . فإن خفتم أن يكون معهم سبى ، يعمهم القتل .

فأحب إلينا أن يقال لهم : إن كان أحد فيكم مَسْبِيًّا ، فليعرفنا مكانه ؛ لئلا يقتل .

مسألة :

ولا بأس أن يرمى العدو بالنار من أهل الشرك .

وفى موضع : أجاز بعض تحريق العدو من البوارج بالنار . وكره ذلك قوم .

مسألة :

وهل للمسلمين إذا واقفوا مراكب البوارج ، فى ساحل معلاة ، أن يأخذوها ويحرقوها . وليس معها إلا حافظ لها ؟

قال : نعم ، ولو لم يصح أنها لأهل الحرب ؛ لأنها من حمولتهم .

وفى موضع : وإذا غزا المسلمون المشركين فى بلادهم يحرقون بهم ؟

قال : أما مراكبهم ، فنرجو أن لا يكون بأس . وأما أموالهم ، فلا نرى ذلك ؛ لأنها غنيمة .

مسألة :

وإذا لقى المسلمون المشركين فى بريجة، فأشهر واحد منهم السلاح على المسلمين، فلهم أن يرموهم .

مسألة :

فى المسلمين إذا لقيهم عدو فاعترضهم ، فهزمهم المسلمون ، ولم يعرفوهم مشركين أم من أهل القبلة ؟

فقالوا : لاتغنم أموالهم ، حتى يعلم أنهم من أهل الشرك .

مسألة :

محمد بن الحسن ـ فى أهل المركب ، إذا عزموا على الاستسلام ، خوفاً على أنفسهم ، ورجاء السلام : هل للمسلم أن يقاتل وحده . ولعله يدخل عليهم الفتنة؟

قال : إن خاف أن يتلف الجميع بقتاله ، لم نأمره بذلك . فقد يوجد أن الحرب، إذا لم يرج نفعها تركت .

فإن ادخر نفسه عن القتال ، ورجا سلامة هؤلاء ، فهذا إن صدقت نيته ، فأرجو له حظا فى الفريقين ؛ لأن الله قد علم ، أنه لم يدخر نفسه عن قتال عدوه ، توفيراً لنفسه . ولكن التماس الأوفر عليه ، وعلى جماعة المسلمين الذين معه . فهذا الذى عرفناه ، إذا كان هو دون جميع من هو فى المركب . يريد القتال وحده . والبحر غير البر ، اخترنا له ما قلناه .

وإن كانت الحرب قد وقعت بينهم ، واستسلموا كلهم، وهم فى حال المحاربة. فمر على ذلك ، وعلى سبيل الشهادة رأيناه قد حاز الغنيمة ، والصفة الكريمة ـ إن شاء الله عز وجل .

* * *

باب فى حكم سلب العدو لقاتله

والسلب للقاتل، ولا يقسم؛ لما روى أبو قتادة : أن رسول الله ﷺ قال: من قتل قتيلا فله سلبه سواء قتله مقبلا أو مدبرا ؛ لأن النبى ﷺ جعل السلب للقاتل ، ولم يخص مقبلا من مدبر .

وكذلك إن قتله رجلان ، كان سلبه لهما .

وكذلك إن كانوا ثلاثة ، أو أكثر فهم شركاء فى السلب .

فإن قال قائل : فقد روى عن النبى ﷺ أنه قال : من قتل قتيلا ، فانفرد بقتله ، فله سلبه . فهذا يدل على أن الجماعة، إذا اجتمعوا فى قتل القتيل، استحقوا سلبه .

قيل له : لو كانت هذه الرواية ، مما يعترض بها على روايتنا، لم يكن فيه دلالة على نفى ما قلناه ؛ لأن الخبر يثبت فى سلب القتيل لمن انفرد بقتله . وخبرنا فيه ما تقدم هذا الخبر وزيادة . والزيادة واجب قبولها، والقول بها .

وإذا وجد سبيل إلى استعمال الأخبار ، مع سلامة ظاهرها ، وجب استعمالها . وهكذا يقول : إن الواحد لا يستحق سلب المقتول، حتى ينفرد بقتله . فإذا شاركه فيه غيره ، لم يستحق سلبه كله ، بل يكون السلب لهم وبينهم . ومن لفظة يدخل فيها الواحد والجماعة . فإذا دل أحدهما الآخر فقتله الآخر ، كان السلب للقاتل ، دون الدال بظاهر الخبر .

مسألة

ابن جعفر - وقيل : إن النبي ﷺ قال في بعض غزواته: إنه من قتل قتيلا فله سلبه . ولا يدرى أهذا الحديث صحيح أم لا؟ إلا أنه من حارب مشركا فقتله، فله سلبه ، وما كان له . ويخرج خمسه .

* * *

باب فى بوارج الهند وحربهم وغنيمتهم

وإذا جاءت البوارج وقال أهل المركب : إن هذه بوارج الهند ، ولم يرتب المسلمون فى ذلك وغنموهم . فإذا كان ذلك معروفا بالشهرة ، فى ذلك الموضع ، ورُئى علامات ذلك ، من الشرك ، وقطع السبيل فى البحر ، ولم يدفع ذلك أحد . فهذا مقام الصحة ؛ لأنه معروف مشهور : أن أهل البوارج من المشركين ، هم الذين يقطعون سبيل البحر فى شطنا ، مما يلى عمان إلى حد عدن . وأما بعد هذا الموضع ، فلا نعرف من يقطعه ، إلا أن يُلقَى أحد من شط عمان ، من جبال مهرة أو غيرهم ، إلى حد عدن فهم معنا على حكم البغاة ، من أهل الصلاة . وهذا كله لم نقله إلا بما شهر معنا ، فى هذه المواضع .

مسألة :

وإذا لم تكن سرية يقودها قائد من الإمام أو غيره ، من القوام بالحق ، ممن قاتل ، ممن ينتحل الشرك ، وغنم من ماله شيئا ، فهو له غنيمة .

مسألة :

وإن اعتقدوا جماعة على أنهم يقاتلون من لقيهم من المشركين ، فإنهم ما غنموا من غنيمة ، فهى بينهم ، كان ذلك لهم أن يخرجوا على ما تعاقدوا عليه ، أن يخرجوا خمس الغنيمة والبقى بينهم ، على ما تشارطوا عليه : ويكون الخمس على قسم السهم من الخمس لأهله .

مسألة :

فإن قال أهل السفينة من العدو : نحن قوم من أهل الصلاة . وقد كنا أسلمنا .

قال : لا يقبل منهم وهم على ما كانوا عليه .

مسألة :

وقيل : إذا أدركهم بوارج عدة فقالوا : إنا طالبون رزق الله .

فأقول : لا يقاتلون ، ولا يخلى سبيلهم . ولكن يؤخذون حتى يوصلوا إلى الإمام . ولا يعرضون بسوء حتى يعلم صدقهم من كذبهم، ويأمن المسلمون منهم .

مسألة :

فإن وجد معهم بعض السفن فقال أصحاب السفن : خذونا وسفننا . وقالوا هم : هذه السفن لنا .

فأقول : إذا كانت السفن فى أيدى العدو، ولم يحاربوا ، أخذوا ما فى أيديهم حتى يوصلوا إلى الإمام ، فيدعو المدعين السفينة بالبينة عليها فإذا أقاموا عليها بينة عدل ، سلمها إليهم . وإلا كانت لمن كانت فى يده . وإن كان أهل السفن فيها ، فهم أولى بها فيها من العدو .

مسألة :

فى أموال أهل الحرب ، إذا وجدت فى بعض جوانب البحر ، أو موهب مراكبهم، فدخلوا بلاد المسلمين، بغير أمان لأهل الأموال . وقد نهى بعض من له أمان، أو وجدت . ثم عرفوا رجالهم ، ولعبت به من أموالهم ونسائهم وذراريهم ، أيكون غنيمة ؟

قال : لا تحل غنيمة أموالهم ، إلا أن تقوم الحرب بينهم وبين المسلمين ؛ لأنه لا تحل دماؤهم إلا بعد الدعوة . ولا تحل أموالهم حتى تحل دماؤهم .

* * *

باب فى الغنائم وأحكامها وما أشبه ذلك

الغنائم جمع غنيمة . والغنيمة : الفيء . والغنم : الفوز بالشيء من غير مشقة . والاغتنام : انتهاب الغنم .

قال المفضل فى قول الله تعالى: « واعلَمُوا أَنَّمَا غَنِمتم من شيء » أى ظفرتم به من عدوكم .

والغنيمة : ما أخذ من العدو بالقتال . وإذا لم يكن بالقتال ، فهو فيء .

مسألة :

والفيء : غنائم المشركين والفعل منه : أفاء . قال الله تعالى : « وما أفاء الله على رسوله منهم » .

والفيء فى اللغة : الرجوع . يقال: فاء إلى كذا أى رجع إليه . قال الله تعالى: « فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم » .

والمعنى أيضا : الرجعة إلى المسلمين ، ورده إليهم . ومنه قيل للظل : فيء؛ لأنه رجع من موضع إلى موضع . ولا يقع اسمه على كل ظلال إلا إذا كان منتقلا . وما ينتقل فهو ظل . قال الله تعالى : « حتى تفيء إلى أمر الله » أى ترجع إلى أمر الله .

والأنفال مجازها الغنائم التى نفَّلها الله النبى ﷺ وأصحابه واحدها نَفَل متحرك بالفتحة .

قال لبيد :

إن تقوى ربنا خير نفَلْ وبإذن الله ريثى وعجل

ونفلت فلانا : أعطيته نفلا وغنما والإمام ينفل الجنـــد : إذا جعل لهم ما غنموا .

وأصل الغنم فى اللغة : الربح والفضل . ومنه قيل فى الرهن : له غنمه ، وعليه غرمه . أى فضله للراهن ، ونقصانه عليه .

مسألة :

وأما النفل . فما نفـــله الإمام من الخمس ، إذا صار فى يده يخص منـــه من يشاء .

وعن ابن عباس ـ قال : الأنفال : الغنائم . وقال : الأنفال : الفرس والدرع والرمح .

وأصل النفل : التطوع بما ليس على الفاعل فعله . ومنه قيل لصلاة التطوع : نافلة . وكانت الأنفال شيئا ، خص الله تعالى به المسلمين ، ولم يكن لغيرهم من الأمم قبلهم . وإنما كانت تنزل نار تحرق الغنائم . كذا وجدنا . والله أعلم .

مسألة :

فى ذمى حارب المسلمين ، فى جملة البغاة المقرين .

قال : لا يغنم ماله ؛ لأنه تابع لهم ، فلحقه حكمهم . فإن كان هو القائد لهم ، وهم المعينون له فقد قيل : يغنم ماله ، ولا يلحقهم بهم أحكامه ؛ لأنهم أهل الإقرار .

مسألة :

وإنما تكون الغنيمة بعد القتال .

وفى موضع : ولا تقع الغنيمة حتى يخرج الجيش من دار الحرب .

وأما ما أهدى المشركون إلى المسلمين فى وقت الحرب، فإن ذلك لأهل العسكر، خاصة الذين أهدى ذلك إليهم . وقد جاء فى الحديث : إن رجلا من المشركين أهدى إلى النبى ﷺ جارية ، فجعلها النبى ﷺ خاصة له ، ولم يجعلها غنيمة .

مسألة :

وأقل الغنيمة : خمسة دوانق فضة ، أو قيمتها . وقد أوجب الله تعالى الخمس فى الغنائم كلها . فما غنم ففيه الخمس ، من خمسة دوانق إلى ما أكثر .

مسألة :

وقيل : مضت السنة . أنه لا بأس بالقرعة فى سهام الغنيمة .

مسألة :

وإذا غنم أهل سفن بارجة ، ففيها الخمس . وإن غنموا مصاحف لأهل الشرك، فيها علم دينهم ، وعلم النجوم ، فلا يحل بيعها منهم وتمحى وينتفع بظروفها .

وإذا غنموا من المشركين الأدهان . فقيل : تباع ويخبر مشتريه ، لا ينتفع به إلا لدهن السفن ، أو الجلود التى تغسل . وما كان من الشراب واللبن ونحو ذلك، فإنه يطرح ، ولا ينتفع به .

وقول : حكمه حكم الطهارة ، حتى يعلم أنه نجس .

مسألة :

وإذا صالح المسلمون المشركين على صلح قبلوه منهم، على مسالمتهم على الحرب. فإذا كان لما يستأنفون يؤدونه ، فهذا ليس بغنيمة . وهذا جزية مثل ما جرى بين أهل سقطرا .

وأما ما كان لما مضى . فما أحراه أن يكون غنيمة .

مسألة :

وإذا أقام أحد من المسلمين شاهدى عدل، على ماغنمه المسلمون من المشركين، أنه له بعينه . فمن أبى بكر الصديق ـ رضى الله عنه ـ أنه يدركه، إذا كان بعينه، قسمة الغنيمة ، أو لم تقسم . وليس على مال المسلمين تلف . ويرجع هذا الذى أخذ منه هذا المال على أهل الغنيمة .

وقال عمر بن الخطاب: إذا أدرك ماله ، وقامت به البينة، قبل أن تقسم الغنيمة أدركه . وإن كانت قد قسمت ، لم يدركه

وأخذ المسلمون فى هذا بقول أبى بكر ـ رضى الله عنه ـ والله أعلم .

وفى موضع ـ قيل : كل مال سُبِى ، فلم يقسم حتى أسلم صاحبه ، فإنه يرد عليه .

وإن كانت السهام قد ضربت عليه ، أو قسم ؛ فلا سبيل إليه .

مسألة :

وقال أبو الحسن : لم تكن الغنيمة تحل لأحد قبلنا . وكانت تحرق بالنار .

وقول : كانت تأتى نار من السماء، فتأكل مايتقرب به، فيعلمون أنه قد تقبل منهم .

مسألة :

ويستحب أن يباع كل شىء له ثمن ، فيرد فى الخمس . وقيل : إن رجلا من أهل الحرب استودع مسلما وديعة. ثم غزا المسلمون بلادهم وقتلوه، فالوديعة غنيمة للمسلمين ، إذا قاتل صاحبها ، ويخرج خمس الله منها .

وقول : ما كان له من دين على المسلمين، فإنه يبطل كل شيء مستهلك ،ليس قائما بعينه .

وفى موضع ـ فى ملك من ملوك العجم، كان له على مسلم دين أو وديعة ،فظهر المسلمون عليه ، وعلى أهل مملكته . فغنموا أموالهم .

قال: ما كان له من وديعة أودين، أو مال فى بلاد المشركين، من قبل المحاربة فإنه لمن كان له . ولا يكون غنيمة .

وأما إذا أتوه ، أو ودعوه ، أو وجدوه فى بلاد المسلمين ، من بعد أن قامت الحرب ، فإنه يكون غنيمة للمسلمين .

وفى موضع : مشركٌ ائتمن مسلما على أمانة ، فظفر بتلك البلاد ، وسبيت الذرية . وهرب الذى ائتمن الرجل ، فيمن هرب . قال : ليحبس أمانته ، وليردها إليه ، أو يشترى ذريته من تلك الأمانة ، إن استطاع وليفتقنهم . ثم قال : هذا رأى أبى الشعثاء . قال الله تعالى : « إن اللهَ يأمُرُكم أن تُؤَدُّوا الأَماناتِ إلى أهلِها » مشرك ، أو غير مشرك .

وقول : إن كانت الأمانة إنما وقعت ، ودفعت بعد ما وقعت الحرب ، فهى غنيمة .

وإن كانت قبل أن تقع الحرب بين المسلمين وبين صاحب المال ، فهو مال له، لا يقع عليه غنيمة . وفى موضع : إنه أمانة للمسلمين .

قال : وهذا أحوط ، أنه لا غنيمة فيه .

مسألة :

والغنيمة فى كل شىء دون الأصول، إلا أن تكون ثمرة مدركة. فهى غنيمة. وفيها الخمس . وإن كانت ثمرة غير مدركة ، فهى تبع للأصول .

مسألة :

وقيل فى أصولهم وقرامهم ، إذا ظهر عليهم المسلمون : بثلاثة وجوه: إن شاء الإمام ردها على أهلها . واحتجوا بأنه كما فعل رسول الله ﷺ بمكة ، لما ظهر عليها ، ردها إلى أهلها ، وإن شاء الإمام أخذ منها الخمس ، وقسمها بين المقاتلة. وإن شاء ، جعلها صافية ، تكون للآخر يأكلها بعد الأول . واحتجوا بما فعل عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ بفارس، جعلها صافية يأكلها الآخر بعد الأول، احتجاجا بقول الله تعالى : « ما أفاء اللهُ على رسوله من أهل القُرَى فللهِ وللرسولِ ولذِى القُرْبَى » إلى قوله : « ولا تَجْعَلْ فى قلوبنا غِلًّا لِّلذين آمَنُوا ربَّنا إنك رءوفٌ رَّحيمٌ » .

وعن عمر أنه قال : استوعبت هذه الآية جميع الناس وقال : جميع المسلمين . فلذلك جعلها صافية وهذا هو المعمول به اليوم .

مسألة :

والذى فرق بين أموال أهل الشرك وأموال أهل القبلة السنن الماضية. فليس لأحد فيها رأى ولا قياس. كما أن أهل الشرك من العرب، تُغنم أموالهم ، ولا تُسبَى ذراريهم ولا لهم عهد .

وأهل الشرك من العجم ، تغنم أموالهم ، وتسبَى ذراريهم. ولهم العهد والذمة. وكلا الفريقين مشركون . بذلك جاءت السنة ، فبطل الرأى والقياس .

مسألة :

الشيخ أبو محمد ـ فى خراج الأرضين ، وجزية رءوس أهل الذمة من الفىء .

وكان الفىء على عهد رسول الله ﷺ ، ما أفاء الله على رسوله ، وعلى المسلمين ، من أموال المشركين ، ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب يصلح ، صالحوا عليه ، من أموالهم وأرضهم . فلما قبض رسول الله ﷺ ، وصار ذلك للمسلمين بمنزلة خراج الأرضين التى افتتحت عنوة .

مسألة :

وقيل : ليس لبناء المساجد ، ولا لشراء المصاحف ولا للحجاج ، ولا لدين ميت من الفىء شىء .

مسألة :

وإذا غزاهم المسلمون فى بلادهم ، ما دامت الحرب قائمة ، ونارها مستعرة . ورأية الحرب للمشركين واقفة ، فأموال أهل الحرب من المشركين هرج . فللمسلمين أن يأكلوا مما ظفروا عليه ، من أموال أهل الحرب ، رغدا بغير حساب ، ويطعموا دوابهم بلا حساب ، ويغرقوها ويحرقوها ويقطعوها ويهدموها .

فإذا وضعت الحرب أوزارها ، حرب عليك كله جميعا ، ورد الخيط والمخيط . وصارت ناراً وشنارا وغلولا

مسألة :

وإذا دخل المسلمون بلدا من بلاد المشركين ، فهربوا قبل أن يدعوهم المسلمون إلى الإسلام ، تركوا دماءهم وأموالهم . فليس للمسلمين أن يأخذوا منها شيئا حتى

يدعوهم . فإذا دعوهم ، فهربوا بعد ما سمعوا الدعوة ، فللمسلمين غنيمة أموالهم، وسبي ذراريهم . والله أعلم .

مسألة :

وإذا انهزم العدو ، وفيهم قوم من أهـــل الصلاة فقالوا : إن المتاع لنا . وهم قد قاتلوا معهم .

قال : أقول : إن القول قولهم . ولا تغنم .

فإن قالوا : سبينا وأجبرنا على القتال .

فأقول ـ والله أعلم ـ : إنه غنيمة ، إلا أن يقيموا بينة عليه .

مسألة :

وإن غنموا المتاع ، وعرفه قوم من أهل الصلاة والذمة .

قال : إن عرفه ذمي ، أو مصلٍّ . وأقام على البينة ، فهو له .

وقال أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ : يرد عليه ولو قسم .

قال عمر : فهو غنيمة .

قال : وأجاز أبو عبيدة قول أبي بكر

* * *

باب فى قسم الغنيمة على أهلها

قيل : كتب موسى بن على إلى الإمام المهنا ، فى قسم الغنيمة : إنها تقسم على خمسة أسهم . فأربعة منها لمن قاتل عليها .

قال غيره : للفارس سهمان . وللراجل سهم . وإن لم يكن فيه فارس ، فلكل واحد منهم سهم . والوالى والصرارى كلهم سواء، ليس لأحد فيه فضل على أحد.

وقيل : الصرارى وهم الذين يعملون شغل المراكب . والله أعلم .

قال الشافعى : للفارس ثلاثة أسهم . لا سهمان . وللفرس سهم .

واحتج برواية عن عمر قال : أعطى رسول الله ﷺ للفارس ثلاثة أسهم : سهمان له . وسهم لفرسه .

وفى رواية عنه . قال : أعطانى سهما لى ، وسهما لفرسى .

قال أبو حنيفة : له سهمان .

مسألة :

والسهم الخامس ، يقسم على أربعة أسهم : سهم لله تعالى ولرسوله ﷺ ، ولذى القربى . وسهم للمساكين . وسهم لابن السبيل .

فأما سهم الله تعالى ، وسهم رسوله ﷺ : فالإمام أولى به ، يضعه فى قوة المسلمين ، وتشترى به الخيل والسلاح .

وأما سهم ذى القربى، فسبيله اليوم سبيل سهم الله وسهم رسوله؛ لأنا لا نعرف اليوم أحداً منهم عندنا .

فإن كان أحد منهم أعطى مثل ما كان أبو بكر يعطيهم ـ فيما بلغنا ـ يزوج الأيّم ، ويخدم من لا خادم له ، ويفقق على الفقراء ، فيما جعله الله تعالى لنبيه ﷺ من الغنائم ، لا يرثه أهل قرابته .

وعن ابن عباس قال : فما كان لله ، فهو للرسول ﷺ ولقرابته . وكان للنبي ﷺ مثل نصيب رجل من القرابة .

فلما توفى رسول الله ﷺ رد أبو بكر نصيب القرابة . فجعل يحمل به فى سبيل الله . فانطلق على نصيب القرابة . فقال أبو بكر : سمعت عائشة تقول : سمعت النبي ﷺ يقول : إن النبي لا يورث . فسألها على . فقالت: نعم فرضى .

وأما سهم اليتامى والمساكين ، فيفرق حيث كانت الغنيمة .

قال أبو عبد الله : عسى . يعنى حيث جهز المسلمون .

وقيل : وليس لليتامى من الأغنياء من الخمس . ولا لابن السبيل الغنى .

مسألة :

موسى بن على : وأما سهم ابن السبيل ، فيرجع إلى الإمام ، يرى فيه برأيه .

قال أبو عبدالله : يدفعه على أبناء السبيل ، على قدر ما يرى ، لهكل واحد منهم .

وقول : يميز سهم اليتامى ، وسهم المساكين، وسهم ابن السبيل . لكل منهم حصة ، فيرفعه إلى أهله .

وقول: لو خلطه الإمام كله ، ولم يميزه ، ودفعه كما يرى بالاجتهاد منه ، لم نر بذلك بأساً .

قال أبو عبد الله : كان المهنا لما غنم أبو زياد البريحة ، ميز لكل ذى سهم حصتهم . وأنا أحب ذلك ولو خلطه ودفعه ـ كما يرى بالاجتهاد منه ـ لم أر باساً .

مسألة :

والإمام قيل : هو الذى يلى قسمة الغنيمة بالاجتهاد ، ومشاورة أهل العلم .

وقيل : ليس للإمام أن ينفل أحدا من الغنية نفلا ، إنما كان ذلك للنبى ﷺ وليس لغيره .

قيل : فهل يلى ذلك أحد غير الإمام ، برأى الإمام ، أو بأمره ؟

قال : لا أحب ذلك ؛ فإنه بلغنى ـ عن عبيدالله بن الحكم ـ : أنه ولى إعطاء ابن السبيل والفقراء واليتامى والمساكين من الغنيمة التى غنمها .

ولا أحب أن يلى ذلك أحد غير الإمام ؛ لأنه لما قيل : إنه يعطيها ـ كما يرى بالاجتهاد منه . وليس كما يرى غيره .

مسألة :

وفى المختصر : والخمس الذى جعله الله له ولرسوله ، ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، يقسم عليهم .

وإذا لم يكن قوام بالقسط ، دفع إلى اليتامى والمساكين وابن السبيل .

وإذا كان قوام أخذوا منهم لله ولرسول وذى القربى ، وقسموا الباقى ـ كما ذكر الله .

مسألة :

وقيل: من وقع له فى الغنيمة والداه . فأما والدته فتعتق بحصته . وهى غنيمة. ويتبع أهل الغنيمة بسهامهم منها، فى ماله ، إن كان له مال ، أو فيما يقع له من سائر الغنيمة .

وأما الوالد ففيه الحكم بالقتل ويؤمر أن يتولى قتله غيره ، إلا أن يسلم .

وفى موضع : من غَنِمَ أبويه . فقيل : يعتقان بحصته منهما . وإن كانا أكثر من سهمه من الغنيمة ، وكان له مال ، أتبعه أهل السهام من الغنيمة فى ماله ، بما فضل له فيهما .

وإن لم يكن له مال ، استسعاهما أهل السهام ، بما بقى لهم من قيمتها .

* * *

باب من يستحق الغنيمة من المقاتلة

وقيل : أربعة أخماس الغنيمة المقاتلة : للفارس سهمان . وللراجل سهم وإن لم يكن فارس ، فلكل واحد منهم سهم .

والوالى والصرارى كلهم سواء . ليس لأحد فضل على أحد إلا المماليك منهم ، وأهل الذمة ، فإنه يرضخ لهم فيه . ويعوضون بشىء من ذلك غير معروف . وكذلك النساء .

وقيل : كربع مايأخذ الأحرار . فاستكثر ذلك أهل العلم .

الرضخ : العطية . تقول : رضخت له من مال فلان ، أى أرضيته . وتقول : رضخت له من مالى رضخة . وتقول راضخ فلان من فلان شيئا : إذا أعطاه . وتقول : أرضخت من فلان شيئا : أى أصبته .

مسألة :

وإنما يعطى المماليك الذين قاتلوا . ويعطى الإمام النساء من ذلك ، بقدر مايرى . وإن حضر أحد من أقرباء رسول الله ﷺ أعطى من ذلك ، ما يراه الإمام .

مسألة :

وقيل : من قاتل على الغنيمة ، ومن لم يقاتل سواء ، ممن شهد الوقعة ، لايفضل فى القسمة أهل النجدة والإبلاء ، على سائر من شهدها من الضعفاء .

وقيل : إن رجلا سأل النبى ﷺ عن الغنيمة . وهل أحد أحق بها من أحد؟ فقال : لو انتزعت سهما من جيبك ، لما كنت أحق به من أخيك المسلم .

وإنه قال ﷺ : ما ترزقون وتنصرون إلا بضعفائكم .

مسألة :

وجُعل للفارس سهمان ؛ لأن له سهما ، وللفرس سهما ، إذا كان الفرس له . وبه يقول أبو حنيفة .

قال الشافعى : للفارس ثلاثة أسهم : له سهمان . ولفرسه سهم . وإن كان الفرس من مال الله ، حملوه عليه .

قال أبو عبد الله : أليس قد حملوه عليه ؟

قلت نعم : قال : فالله أعلم .

مسألة :

وإن قاتل على فرس من خيل عدوهم ، مستعينا به على حربهم . فسهمه لمن قاتل عليه . وليس لصاحبه من أهل الحرب شىء .

مسألة :

والبراذين : من الخيل . فأما البغال فهى مثل الحمير والإبل ، فلا سهم لها . وهو قول أبى عبدالله . وفى موضع : ويستوى فيه الفرس العربى والبرذون . ولا سهم لبعير ولا بغل ولا حمار ؛ لأن النبى ﷺ كان معه فى غزواته ، من معه الحمار والبغل والراحلة . ولم ينقل أنه أسهم شيئا منها . ولو كان يستحق بذلك السهم لما أحل به . ولو أسهم لنقل ذلك . كما نقل فى الفرس وغيره .

مسألة :

ومن كان له فرسان ، فقاتل على أحدهما . وحمل واحدا على الفرس الثانى ، فسهم ذلك الفرس للذى قاتل عليه .

مسألة :

وليس لصاحب الفرس ـ إذا لم يقاتل عليه ـ شيء .

مسألة :

ومن أخذ دابة ، وحارب عليها . ولم يكن مضطرا إليها ، كان لفعله عاصيا. ولا سهم لها ، بل سهم له دونها ولولا الإجماع ، على أنه سهم، كان النظر يوجب أن لا حظ له فى الغنيمة، بمخالفة الأمر، ولكن يسلم سهمه للإجماع. ولا سهم للفرس.

وقال بعض أهل العلم : لا سهم للفرس ، إذا كان ضرعا: أى ضعيفا .

مسألة :

وقيل : من استأجر قوما ، فوجههم غزاة ، فظفروا بالعدو ، فلهم أجرهم وحصتهم من الغنيمة . ومن مات بعد الهزيمة أو قتل ، فله حصته فى الغنيمة ، يكون لورثته ولو كانت الغنيمة لم تجمع .

وأما إذا قتل ، أو مات قبل هزيمة المشركين ؛ فلا سهم له فى تلك الغنيمة

مسألة :

وإذا مات أمير الجيش ، فأمّرت كل طائفة أميرا، فأصابوا غنائم ، فهم شركاء فى ذلك على الأصل ، إلا أن يفرقهم الإمام الأعظم .

وإذا حضر القتال النساء والصبيان والعبيد وأهل الذمة ؛ رضخ لهم من الغنيمة، على أن يكون لهم سهام معروفة ، كسهام المقاتلة من غيرهم .

وقيل : كانت النساء يخرجن يداوين الجرحى .

وعن أم سليم قالت : غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أداوى الجرحى ، وأسقيهم الماء .

* * *

باب فى تخلف أحد من الجيش حتى تقع الغنيمة

فإذا بعث الإمام قائدا ، فبعث ذلك القائد قوادا ، فى كل ناحية قائدا . فغنم أحدهم ، فهم شركاء فى تلك الغنيمة .

مسألة :

وإذا أمر القائد بعض أهل السواحل : أن يكونوا فى سواحلهم فإن خلف العدو قاتلوهم. فغنم القائد ، فلا سهم لأولئك عنده ، إلا أن يكونوا قد جعلهم من أصحابه ، وجعلهم هنالك .

وكذلك لا سهم للسرية عندهم ، إن ظفروا أو غنموا .

فإن التقى المسلمون بالبوارج ، فأفلت مركب رجل منهم ، أو دخل ، فصار فى الساحل ، أو فى البحر ، فغنمه أهل السرية ، من أصحاب السواحل والسفن ، فهو لمن غنمه وفيه الخمس .

مسألة :

ابن محبوب : وإذا وجه الإمام قائدين فى الغزو ، فلكل سرية ما غنمت . ولا تشاركهم تلك السرية الأخرى ، إلا أن يكون الإمام جعل للقائدين جميعاً قائدين للسريتين . وقال لهم : أنتم شركاء فيما غنمتم ، فهم شركاء ـ كما قال .

مسألة :

وإن تأخر مركب برأى القائد ، وهم من أصحابه . ثم خرج من البلد ، فساروا

قليلا . ثم وقعت الغنيمة ، فهم شركاؤهم فيها . وإن كان تخلفهم بلا رأى القائد ، ولم يكونوا شخصوا من البلاد ، فلا سهم لهم .

وكذلك إن خرجوا وحبسهم خب أو نحوه ، فذلك عذر لهم . ولا تبطل سهامهم ، إذا كانت الغنيمة بعد خروجهم . وكانوا من أصحاب القـائد الذين اعتدّ بهم .

. وقال بعض : إن قال لهم قائد السرية : من لم يخرج يوم كذا ، فلا سهم له عندنا فى الغنيمة إن كانت .

فمن تخلف بعد ذلك اليوم ، ثم خرجوا بعده على أثرهم . وكانت غنيمة ، من قبل أن يلحقوا بالسرية ، ومن بعد ما خـرج أهل المركب المتخلف ، فلا سهم لهم فيها .

وكذلك إن خرج مركب على آثار السرية ، ولم يكونوا ممن اعتدهم القائد فلا سهم لهم فيها ، ولو كانت بعد خروجهم .

وقيل : من تخلف بغير رأى القائد ، ثم لحقهم ، فخالطهم قبل الغنيمة ، فله سهمه ولو لم يقاتل .

مسألة :

ابن محبوب ـ فيمن خرج غازيا فى البحر ، مع سرية المسلمين ، حتى إذا صاروا بدما ، أو بالجمجمة ، أو قدام ذلك ، أصابه مرض ، فخرج إلى بعض السواحل ، بإذن قائد السرية ، أو بغير إذنه . ثم مضت السرية ، فظفرت بالمشركين وغنموهم : هل يكون هذا المريض شريكا لهم فى الغنيمة ؟

قال : لا . إنما قيل: إنه شريكهم فى الغنيمة ، إذا أمره قائد السرية بأمر من أمير السرية ، تخلف له ، ليعمل طعاما ، أو سلاحا ، أو شيئا مما يحتاجون إليه ، أو يكون عينا لهم على عدوهم . فهذا إذا تخلف عن السرية بأمر القائد، لشىء من هذا ، أو أشباهه، فإنه يشاركهم فى الغنيمة .

وفى موضع : إذا خرج معهم من صحار . وإذا كان لم يخرج معهم، ولا سار معهم شيئا ، وخلفه القائد بصحار ، من حيث خرج ، فلا سهم له .

مسألة :

وقيل : من تخلف عن السرية بمرض أو غيره ، حتى قاتلوا أو غنموا . وقد كان خرج عندهم، فلا سهم له، إلا أن يكون القائد قد أمره أن يتخلف، فى بعض معانيهم ، فهو شريكهم .

وأما إن تخلف فى القرية التى خرجوا منها ، فلا يدخل معهم .

وكذلك كل من مرض منهم ، بعد أن خرجوا ، وتخلف عنهم بأمر القائد ، فله سهمه .

مسألة :

وإن تخلف مركب فى الغزو عن السرية ، ومضت السرية ، فظفروا قبل أن يلحقهم هذا المركب . فإن كان ممن اعتد أهله، فى الخروج معهم ، فتخلف برأى القائد . ثم سار من موضعه خارجا ،قليلا أو كثيرا ، على آثارهم . وكانت الغنيمة قبل خروج المركب على آثارهم ، لم يشاركهم فيها .

وإن كانوا ساروا على آثارهم، فى وقت قبل الوقت الذى كانت فيه الغنيمة، فإنهم شركاؤهم فيها .

وإذا كان تخلفهم، بغير رأيه، فلا سهم لهم .

وإن كانوا ساروا من موضع مخرجهم، قليلا أو كثيرا، فاحتبسوا دون السرية وكانت الغنيمة، بعد خروج هؤلاء، فهم شركاؤهم فيها، إذا كان احتباسهم من موج أو ريح، إلا أن يقول لهم القائد : من لم يخرج يوم كذا، فلا سهم له عندنا فتخلفوا بعدها .

مسألة :

فإذا تخلف أهل المركب من السرية، بعد خروجها . ثم ساروا فى مركبهم على آثارهم، فى وقت يكون بعد وقوع الحرب بين المسلمين وبين المشركين، وقبل الغنيمة، فهم شركاؤهم فيها .

مسألة :

فإن تخلف رجل ممن كان من أصحاب القائد، فى شىء عناه، حتى خرجوا . ثم خرج فى مركب، لم يكن ممن اعتد القائد بأهله، فكانت الغنيمة بعد خروجه، فله سهمه، إذا كان تخلفه برأى القائد . ولا سهم لأهل هذا المركب .

وإن كان تخلفه بغير رأى القائد، فلا سهم له .

وقيل: فإن خرج يرجو أن يدركهم، ليدخل فى مركب على آثارهم، وكانت الغنيمة . وهو سائر إليهم، أله سهمه ؟

قال : نعم . إذا كان تخلفه برأى القائد .

مسألة :

فإذا كان أذن لرجل منهم ، أو لأهل المركب فى التخلف، ولم يحد له حدا ، أن له متى شاء خرج، فله حصته من الغنيمة، إذا سار إليهم من قبل كون الغنيمة .

قال : وهـذا بمنزلة النفر ، يخلفهم القائد ، يرابطون عدوهم . فيقول لهم : مكانكم . وأمضى أنا إلى موضع آخر . فهؤلاء أصحابه .

مسألة :

وإذا كانوا خرجوا بغير إذنه فأدركوهم ، وقد وقعت الغنيمة ، ولم يدركوا القتال ، فلا سهم لهم فى الغنيمة ، حتى يخالطوهم قبل الغنيمة ، فلهم سهامهم ولو لم يقاتلوا .

مسألة :

وإذا قال قائد السرية فى البر ، من المصيرة إلى الجحفة ، أو غير ذلك من السواحل : كونوا لنا ها هنا ، عسى أن يلحقنا ها هنا العدو ، فقاتلوهم ، فظفروا بهم ، فلا تدخل معهم السرية فى الغنيمة ، إلا أن يكونوا قد جعلهم من أصحابه ، فلهم سهامهم فيها .

وكذلك إن ظفرت السرية، فلهؤلاء سهامهم من الغنيمة ، مع السرية . وإن كان لم يقل لهم من أصحابه، فلكل قوم ما غنموا .

مسألة :

وإذا لقي المسلمون العدو فى البحر ، فقاتلوهم فتساقط قوم من المشركين ، من

بوارجهم إلى الساحل . فأخذهم قوم من غير أهل السرية ، فهم لمن أخذهم ، من غير أهل السرية . وفيهم الخمس .

مسألة :

وكذلك لو أفلتت منهم بارجة ، فأدعمت فى الساحل ، فأخذها قوم غير السرية . فإنما يكون لمن أخذها . وفيها الخمس ؛ لأن السرية لم تأخذها .

فإن احتجوا : إنما حبسنا عنها ، ما كنا فيه من الحرب . فإذا فرغنا من الحرب قال : ليس ذلك لمن أخذه .

* * *

باب فى غلول الغنائم

قال الله تعالى : « وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ » .

قال الكلبى : لا يكون النبى صاحب غلول . وكذلك هو .

قال غيره : ما كان له أن يختار أصحابه بشىء من الغنائم .

وعن الحسن : لا يغل : لا يرمى بالغلول .

وقوله : « وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ القيامة » .

قال : يكلف أن يدخل النار ، فيخرجه من على ظهره . فيدخل النار فلا يزداد منه إلا بعد أن يدركه ، حيث يشاء الله ، فيحمله على عنقه ، وعلى ظهره فيخرج به ، حتى إذا همّ أن يخرجه أثقله ، فيهوى إلى أسفل من ذلك ، فيكلف أيضا أن يدخل إليه . فلا يزال كذلك أبدا .

قال المفضل : وروى عن ابن عباس : يغل ـ بفتح الياء وضم الغين ـ وأنها نزلت فى أناس قالوا يوم أحد : نخاف أن لا يقسم رسول الله ﷺ اليوم الغنيمة ، كما قسمها يوم بدر .

وقال رسول الله ﷺ : إن يغل أن يكتم الناس ما بعث به إليهم عن رهبة منهم ، ولا رغبة . والأول أشبه ، لأن هذه الآية لم يختلف فى نزولها أحد . وهذا المعنى من الغلول . وهى الخيانة فى المغنم خاصة . يقال منه : غل يغل . ولا يقال فى غير المغنم : يغل . وإنما يقال فى الضغناء والشحناء : غل قلبه يغل غلا .

وقرأ الحسن يغل على معنى يخان . والعرب تقول : ما لفلان أن يفعل كذا وكذا . أى ما يجب من حقه . قال حميد بن ثور :

لعمرة إذ دانت لك الدين كله تلفع من صاحى القذال فروع

أى أطاعتك لما تريده . ويقال : عودتك عادتك .

قال بعضهم : هذه لام التعجب . معناه : أعجب لعمرة . وجاء الحديث : أن النبى ﷺ كان يبعث عند الغنائم منادياً ينادى : ألا لا يغلّن أحدكم مخلطا . وفى خبر : مخيطا فما فوقه . ألا لا أعرفن رجلا يغل بعيرا ، فيأتى به يوم القيامة حامله على عنقه ، له رغاء . ألا لا أعرفن رجلا يغل فرسا ، فيأتى به يوم القيامة حامله على عنقه ، له حمحمة ، فيقبع من ذلك عز وجل .

وعن زيد بن خالد الجهنى قال : توفى رجل يوم حنين ، فذكروا للنبى ﷺ فزعموا أنه قال : صلوا على صاحبكم ، فتغيرت وجوه الناس لذلك . وزعموا أنه قال ﷺ : صلوا على صاحبكم ؛ قد غل فى سبيل الله . قال : ففتحنا متاعه ، فوجدنا فيه خرزات ما تساوى درهمين .

مسألة :

ومضت السنة فى الغالّ من الغنيمة . إنه يحرق رحله .

وقيل : يُحرم سهمه ، ويحاسب بما سرق من الغنيمة . ولا حد عليه .

مسألة :

فيمن أكل من الغنيمة بعد وضع الحرب أوزارها ، أو أطعم دابته شيئا قبل قسم الغنيمة ، أو أحرق شيئا من أموالهم ، أو غرقها ، أو قطع شيئا مثمرا ، وخرب عامراً . فعليه غرم ذلك كله للمسلمين .

* * *

باب فى أصول المشركين كيف حكمها

أبو سعيد ـ فى حكم أرض أهل الحرب وأموالهم . أتكون غنيمة أم صوافى؟

قال : فيه اختلاف .

وقول : إنها فىء لجميع المسلمين بمنزلة .

وقول : إنها تقسم قسم غنيمة ، لجماعة العسكر ، تقسم قسم الغنيمة. وهذا إذا كانت سرية من قبل الإمام .

وأما إذا غار قوم من المسلمين ، على قطر من أرض أهل الشرك ، فحاربوهم فأجلوهم من أرضهم ، أو قتلوهم واستولوا على الأرض ، أحببنا أن يكون لهم خاصة .

وقد قيل أيضا : إنها فىء للمسلمين عامة .

وإذا كان العسكر من الإمام أو أمير المؤمنين ، أحببنا أن تكون الأرض فيئاً للمسلمين ، ما كان من الأصول .

مسألة :

وإذا كان العسكر من غير الإمام ، أو أمير المؤمنين . وإنما هم مجتمعون على الحق من ذات أنفسهم ، أحببنا أن تكون الأرض لهم خاصة .

مسألة :

وقيل فى أصولهم وقراهم ، إذا ظفر عليها المسلمون ، بثلاثة وجوه مذكورة فى باب الغنائم .

• • •

باب فى المرتد واستتابته وقتله

مسألة :

روى عن ابن عباس عن النبى ﷺ أنه قال : من بدل دينه فاقتلوه .

وعنه ﷺ ـ من طريق ابن عباس ـ : من زنا فاجلدوه . ومن بدل دينه فاقتلوه .

وأجمع الناس ـ خ ـ المسلمون على أنه المرتد من الإسلام إلى الشرك .

وروى أن قوما ارتدوا ، فأحرقهم علىّ .

قال ابن عباس : سمعته يقول : فاقتلوه . ولا تعذبوا بعذاب الرب .

مسألة :

قال أصحابنا : يستتاب قبل القتل . فإن تاب وإلا قتل .

قال أبو محمد : والنظر يوجب أن لا يجب على الإمام استتابته . ولو كان واجبا لما يرجى من رجوعه، لوجب أن لا يقتل عند استتابته ، أو اثنتين وثلاثا؛ لأن الرجاء قائم .

ابن جعفر : قيل : كتب عمر إلى عامله ـ فى رجل تنصّر ـ : أن استتبه ثلاثا. فإن أبى من التوبة فاقتله .

وقيل : استتاب النبى ﷺ نبهان أربع مرات . وكان ارتد .

وقيل : إن معاذاً قدم على أبى موسى باليمن ، وعنده رجل قد تهوّد. وعرض عليه الإسلام شهرين. وقربت لمعاذ وسادة . فقال : والله لا أجلس عليها حتى أقتله. فقضى الله ورسوله بقتله .

مسألة :

واختلف الناس فى هذا .

عن الحسن : يقتل فى الحال ولا يستتاب .

وقال عطاء : إن كان ولد على الإسلام استتيب . وإن كان أسلم بعد كفر ، ثم ارتد، لم يستتب.

قال الشافعى: فيه ثلاثة أقاويل: أحدها: التأنى به ثلاثاً . الثانى: يقتل فى الحال.

عن على : يستتاب شهراً .

أبو حنيفة : يستتاب ثلاثا، فى ثلاثة أيام كل يوم مرة، أو فى ثلاثة أسابيع فى كل أسبوع مرة . أو فى ثلاثة أشهر مرة ، وعلى ما يرى الحاكم .

قال سفيان الثورى : يستتاب أبداً .

قال بعض أصحاب الظاهر : يجب على الإمام قتل المرتد،أول أوقات الإمكان؛ لأن النبى ﷺ أمر بقتله ، ولم يجعل لذلك وقتا معلوما .

قال : وهذا أصح الأقاويل ؟ لأن ظاهر قول النبى ﷺ يقتضى قتله،فى حال ما بدّل . ولو كان فيه تأخير عن وقت إلى وقت ، لما سكت عنه ﷺ ولبيّنه ، سيما والقتل أعظم الأعمال . والله أعلم .

مسألة :

إذا قال المرتد : أنظـــرونى حتى أنظر ، فإنه ينظر رجاء توبته ، كما فعل رسول الله ﷺ بصفوان بن أمية ، طلب النظر شهرين فقال النبى ﷺ : نعم أربعة أشهر : قال الله تعالى فى المشركين : « فأَجِرْهُ حتى يَسْمَعَ كلامَ اللهِ » .

مسألة :

كل مرتد يسمى كافرا . وليس كل كافر يسمى مرتدا . والأشعث بن قيس لم يكن ارتد إلى الشرك .

مسألة :

قال أبو المؤثر : فقال أهل الردة على وجهين :

منهم : من أقر بالإسلام، وخلع الطاعة لأبى بكر فأولئك لم يسموا مشركين ولا غنمت أموالهم ، ولا سبيت لهم ذرية . وإنما قوتلوا حتى أقروا بحكم القرآن وطاعة أبى بكر .

ومنهم : من ارتد عن الإسلام ، وادعى النبوة ، مثل مسيلمة وطلحة. فسبيل هؤلاء كسبيل الذين ارتدوا عن الإسلام ، وادعوا نبوة نبى غير محمد ﷺ . فإن ثبتوا على ردتهم ، قوتلوا حتى يظفر بهم ، ثم تغنم أموالهم . ولا تسبى ذراريهم .

مسألة :

والمرتد إذا رجع قبل أن يقتل ، فإن توبته تقبل بالإجماع .

وعن أصحابنا : أن من ارتد ثم تاب . ثم ارتد . ثم تاب . ثم ارتد . ثم تاب . فتوبته مقبولة فى جميع ذلك ، إن تاب توبة نصوحاً . ولا حد عندهم إلا الموت .

مسألة :

قال أصحاب الظاهر : إن من ارتد، ثم تاب مرة بعد مرة ، قبل منه. وإن ارتد أربعة . ففيه اختلاف بينهم .

. قول : يقبل . ولا يقتل إذا تاب .

وقول : تقبل توبته ، ولا يسقط القتل عنه .

مسألة :

قال الله : « كيف يَهدِى اللهُ قوماً كَفَرُوا بعدَ إيمانهم » الآية . نزلت فى اثنى عشر رجلا من المدينة ، ارتدوا فلحقوا بمكة . ثم ارتد منهم واحد ، وهو الحارث بن سويد ، أتى فرجع ، حتى إذا كان قريبا من المدينة ، كتب إلى أخيه الجلاس بن سويد : إنى قد ندمت على ما صنعت . فأشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا عبده ورسوله . فسل لى رسول الله : هل لى من توبة . وإلا لحقت بالشام . فأنزل الله : « إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلَحُوا فإن الله غفورٌ رحيم » . فأرسل إليه . فرجع . فبلغ ذلك أصحاب الحارث بمكة . فقالوا : نقيم ما بدا لنا . فمتى رجعنا ، قبل منا . فأنزل الله : « إن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كُفراً » إلى قوله : « ومالَهُم من ناصِرين » .

مسألة :

والمرتد إذا قتله رجل دون الحاكم ، لم يُقتل به بإجماع المسلمين . ولكن يحبس ويؤدب ، لجهله . ولا دية عليه .

وكذلك من قطع يد السارق بعد وجوب القطع عليه ، ولا قصاص عليه ، ولا أرش . ولكن يحبس ويؤدب .

وإنما يقتل المرتد ، برأى الإمام ، أو من يوليه ذلك من القُوّام .

مسألة :

وإذا شهدت البينة على رجل بارتداد ، لم يجب قتله بذلك .

وكذلك لو شهد بأنه كفر، حتى يسألهم الإمام عن صورة الأمر الذى شهدوا به . فإن بينوا أمرا أو فعلا ، كان منهم ، يجب عليه إقامة الحد . وإلا لم نقم الحد عليه ، بظاهر الشهادة المحتملة للشبهة . ألا ترى أن الله أمر بقتل الفئة الباغية ، ومع ذلك لم يحلها من اسم الإيمان ؛ لقوله تعالى : « وإنْ طائفتان من المؤمنين اقتتلوا » الآية .

مسألة :

وفى الحديث : إن النبى ﷺ قال : خروجك من أمتك ، وتبديلك سنتك، وقتالك أهل صفقتك : من الكبائر .

فأما قوله : خروجك من أمتك ، فالارتداد إلى الكفر . وتبديلك سنتك والتغرب بعد الهجرة ، وقتالك أهل صفقتك : هو أن يبايع قوما على حق ، ثم يقاتلهم مع قوم أكثر منهم : « أن تكونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِن أُمَّةٍ إنما يَبلُوكُم اللهُ به » .

مسألة :

أبو سعيد : وأما من خرج من حد الإقرار بحكم الإنكار ، يستحق به حكم الارتداد ، فمن ثبت له الإقرار ، وعليه ثم ارتد عن الإسلام ، بشىء من إنكار ماذكرنا ، أو بالشكر فيه، بعد الحجة فيه بعلمه ، كان من العرب ، أو من العجم ،

أو من أهل الأوثان، فأقر بالإسلام، أو من أهل الكتاب، فأقر بالإسلام. ثم ارتد فإن السنة فيه : أن يقتل على الردة . فإن قدر عليه ، أو أعطى بيده ، إنه يحبس ثلاثة أيام . ويستتاب .

وقول : ثلاثا .

وأحسب قولا: مرة واحدة .

فإن لم يتب ، ويقر بما أنكره، ويؤمر بما شك فيه، قتل بالسيف ، على سبيل القود ، إذا أعطى بيده . ولا يغنم ماله ، على حال، ما لم يحارب . ولا تُسبَى له ذرية، على حال ، لو حارب .

مسألة :

ومن لم يثبت له الشرك ، فى حال حكم الإسلام خرج أحكامه ، حكم من لم يثبت له الشرك، من أهل الإسلام ؛ لأنه مجبور على الإسلام. ولا أعلم أن أحدا يجبر على الإسلام ، ولا يقارر ، إلا الإسلام ، أو السيف ، إلا مشركى العرب ، أو المرتد عن الإسلام ممن كان .

وإذا كان قد ثبت له حكم الإقرار . وكذلك ذرية كل من لم يثبت له ، وعليه حكم الإقرار بالإسلام ، وهم صغار . ثم ارتدوا ، وهم صغار ، وولدوا له فى ذرية ، فهم معنا تبع له . ويجبرون على الإسلام .

مسألة :

والراجع إلى الإسلام كالمبتدى ، ودخولهما فيه سواء . لا فرق بينهما . وهو أن يقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله ، وأن ماجاء به محمد ابن عبد الله هو الحق المبين . كذلك قال علماؤنا .

فإن لم يقر بما جاء من عند الله ، لم يكن مؤمنا ، حتى يقول ذلك .

قال أبو محمد : ويعجبني أن لا يعذر من القول . وأنه برىء من كل دين يخالف الدين الذى دعا إليه محمد ﷺ ؛ فإن من الكفار من يقول : إن محمداً رسول الله إلى العرب دون غيرهم . والله الموفق للصواب .

مسألة :

أبو سعيد : وإن امتنع المرتد ، ولم يعط القود ، لما يلزمه يؤيد بالحرب ، ودعى إلى الإقرار لما أنكره ، والإيمان بما شك فيه . .

فإذا لم يتب ويرجع مما أحدث ، حورب على ذلك ، يموت فى محاربته أو يقبل المقارنة له . ولا مهادنة بدون ذلك ولا يسمى من أهل القبلة ، ولا من أهل الإقرار . ولا يسمى بالنفاق . ولكن يسمى بالشرك والجحود . فلا نعلم أن أهل القبلة تلزم فيهم الدعوة ، إلا ما صح لهم من الإقرار به من الجملة . وإنما يسمون أهل القبلة ؛ لثبوت حكم الإقرار بها .

* * *

باب فى المرتدين ومن يجوز قتله ومن لايجوز

قال أبو محمد : ومن أظهر كلمة الكفر مختاراً لذلك ، قتل ذكراً كان، أو أنثى ، بظاهر الخبر . والمدعى التخصيص فى ذلك ، محتاج إلى إقامة الدليل .

وقال بعض مخالفينا : إذا ارتد الرجل قتل وإذا ارتدت المرأة لم تقتل .

وعن بعض أصحابنا إنها تسبى ، إذا ارتدت ، ولا تقتل وهو يوجد قولا لعلى وأبى حنيفة وقتادة .

وروى عن النبى ﷺ قال : المرتد لايقتل . ونحوه عن ابن عباس .

وقد روى أن امرأة يقال لها: أم مروان ارتدت . فأمر النبى صلى الله عليه وسلم بقتلها .

ومن احتج بقتلها يقول : كل من جرى عليه القصاص، جرى عليه حكم قتل الردة . دليله الرجل .

قال : وأكثر قول أصحابنا : إذا لم تتب قتلت . وبه قال بعض مخالفينا . وإنه لافرق بين الرجل والمرأة بالخبر . ويحتج: أن من يدخل الذكر والأنثى والواحد والجماعة فيها

وقال أصحابنا : إذا ارتد العبيد بيعوا فى الأعراب ، ولم يقتلوا .

قال أبو محمد : وليس فى الخبر ما يوجب التخصيص

وعن بعض مخالفينا أنه يقتل بظاهر الخبر، لأنه أمر عام بلفظ عام. والتخصيص عليه إقامة الدليل .

مسألة :

وإن ظهر من الصبي الذى يعقل كلام الكفر ، أدب حتى يرتدع عن ذلك . ولا يلزمه القتل .

مسألة :

ومن انتقل من كفر إلى كفر، لم يجب قتله؛ لأن انتقاله إلى الكفر ، كونه على الكفر المنتقل عنه ؛ لأن الكفر كله ملة واحدة . وكذلك الإسلام كله ملة واحدة . ولا أعلم أن أحدا أوجب قتل من انتقل من كفر إلى كفر .

مسألة :

وإن ارتد من وجب عليه السبي ، من الإسلام إلى الشرك ، فذلك يقتل . وما ولد فى حال حربه ، فهو سالم .

وفى ذمى لحق بأرض الحرب . إنه يقسم ماله بين ورثته .

وقيل : لا يحال بين أهل الذمة أن يرجع بعضهم إلى دين بعض .

فمن رجع إلى عبادة الأوثان ، فلا يقبل منه وهو محارب .

مسألة :

فأما من أسلم أبوه ، وهو بالغ من ذريته ، فلن يجبر من كان بالغا من أولاده الكبار معنا ، على الإسلام ، لأنه قد ثبت له حكم أنفسهم ، وهو على الشرك الذى قد ثبت لهم .

مسألة :

وأما من كان من جميع مشركى العجم ، ممن لم يثبت له عهد ولا ذمة ، وهو

من أهل الحرب ، من جميع العجم ، من المشركين ، ما لم يكونوا من العرب ، ممن لا يقارر على الشرك فقيـــل : لا يجبرون على الإسلام ، ولـكنهم يُدعون إلى الإسلام ، إذا حاربهم المسلمون .

فإن أسلموا قبل منهم ، وكان لهم ما للمسلمين وإن حاربوا حوربوا . فمن قتل منهم فى المحاربة ، فقد مضى . ومن ظفر به قبل أن يسلم ، أخذ أسيرا من المحاربين .

فمن صحت محاربته. فقول: إن الإمام فيهم بالخيار، إن لم يسلموا من الأسارى. فمن لم يسلم منهم، إن شاء قتلهم، وإن شاء تركهم غنيمة ، ولا يجبرون على الإسلام. ولـكن يباعون فى الأعراب فى غير أمصار المسلمين ، ويكونون غنيمة .

وقول : ليس له قتلهم ، ولـكنهم غنيمة .

فإن أسلموا كانوا عبيدا مسلمين غنيمة للمسلمين .

وإن لم يسلموا ، فهم غنيمة يباعون فى الأعراب .

وإن لم يـكن بيعهم فى الأعراب ، فلا يجبرون على الإسلام على حال ، وهم عبيد للمسلمين .

* * *

باب فى أحكام المرتد

وما يثبت منه وعليـــه

والمرتد لا يغنم ماله ، ولا تسبى ذريته ؛ لأنه قد أقر بالإسلام . فحرم بذلك السبى والغنيمة . وحل قتله ؛ لأن النبى ﷺ قال : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله . فإذا قالوها ، حَرُم عَلَىَّ دماؤهم وأموالهم إلا بحقها .

وقال ﷺ : من بدل دينه فاقتلوه ، فأباح بالارتداد الدماء ، وسكت عن الأموال . فجائز قتله بهذا الخبر . ولا يجوز أخذ ماله بالدليل الأول .

وإذا ارتد الرجل عن الإسلام ، بطل كل حق له ، من دين وقصاص وزوجة وشفعة .

فإن رجع إلى الإسلام ، رجع له ذلك الذى كان بطل منه ، وصار حكمه حكم المسلمين . وهو قول أبى المؤثر .

وقول : إن حقه لا يبطل بكفره . وهـــو قول أبى معاوية عزان بن الصقر رحمه الله .

مسألة :

وقيل: يؤخذ المرتد بما جنى، فى حال ارتداده. فأما إن جرحه أحد وهو مرتد، فلا قصاص له . ولا دية وهو مرتد ، ولا حد على من قذفه .

قال الشافعى : وإن قطعت يده ، قبل ردته ، وقتل على الردة ، فلأوليائه القصاص باليد المقطوعة . ومن قوله : إنه لا ولاية بينهم وبينه ، وإن الردة تقطع مابينهم، من تعلق الحقوق والولاية التى تكون بين المسلمين .

وفى قول النبى ﷺ : لا يرث المسلم الكافر . كيف يرث القصاص ، وهو عموم . ولم يخص كافراً من كافر .

مسألة :

ومن خرج وهو مسلم ، ثم ارتد . ثم أسلم ، فله الخيار ، إن شاء اقتص . وإن شاء أخذ الدية .

وقال قوم : له الدية . ولاقصاص له .

وقول : له القصاص ، إذا أسلم . وإن لم يسلم ، فلا قصاص له .

وقول : له دية مشرك ، إذا أسلم فى نسخة : إذا لم يسلم ، ويقتل . هذا فى أهل الديات ، ممن له دين فى أهل الذمة . فأما العرب فلا .

مسألة :

وماأصاب المرتد فى حال إسلامه ، قبل أن يرتد ، من حق أو حد ، أو بيع ، أو عين ، أو دين ، أو مال ، أو نفس ، فإنه مأخوذ بجميع ذلك . ولا يهدر الشرك عنه شيئاً من ذلك .

فأما ما أصاب من ذلك ، بعد ارتداده ، فإنه لا يؤخذ به .

وفى موضع : وعلى المرتد ما أحدث ، فيحال الارتداد ، ويؤخذ به ، إذا رجع إلى الإسلام .

مسألة :

والمسلم إذا ارتد إلى الشرك ، ثم قتل مسلماً قيد به ولايلحق ماله بشىء كمثل الذمى وإن أحب ورثة المسلم أن يأخذوا الدية من ماله ، إذ هو يقتل على حال ، فذلك لهم .

مسألة :

وإن أقر المرتد على نفسه ، بديون ، فى حال ارتداده . ثم رجع إلى الإسلام ، فلا يجوز ذلك الإقرار ؛ لأنه على حد المفلس .

وكذلك عتقه ووصاياه ، وإقراره فى ماله ، بودائع وغيرها . فانظر .

وقول : إن باع ، أو اشترى ، أو أعتق . ثم رجع إلى الإسلام ، جاز ذلك عليه ، لأنه عايه فى نفسه ، حتى يؤديه .

وإن مات فى حال كفره ، لم يجز ذلك ، فيما ترك من المال ، فى دار الإسلام. وهذا أحب إلىّ .

مسألة :

والمرتد لا تؤكل ذبيحته ، ولو ارتد إلى اليهودية أو النصرانية .

وأجمعوا أن المرتد ، لو عقد على امرأة نكاحا ، فى حال ردته ، إن نكاحه باطل .

وكذلك لو عقد عليها ، فى حال إسلامه . ثم ارتد ، إن نكاحه يكون باطلا أيضا ، سواء كان عقده فى الكفر ، أو فى الإسلام . والله أعلم .

مسألة :

فى الصائم رمضان ، أو كفارة ، يرتد فى نفسه . ثم يرجع . قال : إن كان ارتداده فى النهار ، بعد أن أصبح على حكم الصيام. فيعجبنى أن لا يفسد شىء ، من صوم ما مضى ، ولا يومه ، لأنه بمنزلة من نوى الإفطار ، بعد أن أصبح على حكم الصيام ، ولم يأكل ولم يشرب ، ولم يجامع ، ولم يكن منه ما ينقض الصيام إلا بنية ، فلا ينقض صومه بالنية للإفطار ، وهو مقصر فيما لا يجوز له من النية .

وإن كان ارتداده فى الليل ، ثم أصبح على ذلك، خفت أن يفسد يومه ذلك إذا رجع إلى الإسلام .

وأما ما ماضى ، فقد ثبت عليه . ولا يبين لى نقضه بعد ثبوته .

مسألة :

وقيل : فى المرتد بلسانه ، وهو محرم بالحج ، ثم رجع إلى الإسلام . فأحسب قولا ، إنه على إحرامه ذلك .

وفى قول : إنه يفسد إحرامه ذلك ويستأنف. والإحرام والصيام عندى شىء واحد .

وقيل : فإن ارتد بلسانه . وقـــد صام من رمضان أياماً . ثم رجع قال : لا يحضرنى من ذلك شىء . ولا يبين لى فساد صومه ، فيما مضى ، إذا لم يكن منه أكثر من الردة .

وأما ما صام فى حال الردة ، فلا يبين لى ثبوته، من جميع ما صام . وأتى عليه الفجر ، وهو فى حال الردة ؛ لأنه يقع عليه حكم الإنكار ، لما عمـــل به . ثم عاد فقال : ولا يبعد عندى ثبوته له ، إذا كان على سبيل الجهالة ، لما يلزمه من حكم الشرك ؛ لأنه قد قيل فى المشرك المرتد : إنه ليس عليه صومه، فيحال الردة ولو ترك الصلاة والصوم ، فيحال لزومه .

فأما أن يكون مثل المشرك ، فلا يلزمه شىء ، بدل مامضى، مماضيع فى شركه. وقد محا الإسلام عنه ، ما كان فى الشرك .

وأما أن يكون مثل أهل التبلة ، فقد تم له . ورأيته يبعده من التمام . وإنما تلحقه النجاسة فى حال ذلك .

فإن حج فى حال ردته ، ثم تاب ، فلا يجزيه الحج ، لأن الحج لا يقوم إلا بالطواف . والطواف لا يثبت إلا بالطهارة .

قيل : فإن رجع إلى الإسلام قبل الطهارة ، وطاف متطهراً ، هل يثبت له الحج ؟

قال : فهو مثل الصوم .

فإن كان طاف للعمرة ، فى حال الردة ، على حكم النجاسة ، فما لم يطأ النساء ، بعد طواف العمرة . فعندى أنه قيل : يجزيه طواف الزيارة والعمرة . ويتم حجا وعمرته .

وقول : عليه طوافان .

فإن كان وطىء النساء ، بعد طواف العمرة التى لم تثبت . فمن فسدت عمرته فى أشهر الحج فسد حجه .

وقول : يحرم من الميقات للعمرة ، ولا يفسد حجه . لا بفساد العمرة . وإنما يحرم من الميقات ، فحجه تام . وعليه إعادة الطواف والعمرة . وعليه بدنة .

وقول : دم ، وعليه بدل العمرة أىّ وقت أراد ، بعد قضاء الحج . وإنما لا يجزى بدل الحج الفاسد ، إلا من قابل .

وأما العمرة الفاسدة ، فيجزى البدل عنها ، فى كل وقت .

مسألة :

واختلف فى عبيد المرتد .

فقول : يعتقون .

وقول : لا يعتقون إلا أن يحارب . وهو أحب إلىّ . ولا يبين لى عتقهم .

وقول : ولو حارب ، فهم لا يعتقون ، على كل حال . ورأيته يحب هذا .

قيل : فيكون غنيمة ، إذا قتل على محاربته ، أو هرب ؟

قال : هكذا عندى .

* * *

باب فى مال المرتد وذريته

ومن ارتد ، ولم يلحق بدار الكفر وهو مقيم فى دار الإسلام ، لم يقسم ماله. وطالبه الإمام بالرجوع إلى الإسلام . ولولا الاتفاق فى هذا لكان يقتضى حكم من ارتد فى الإسلام ، ولحق بدار الحرب ، أو لم يلحق .

وأما ما كان يذهب إلى توقيف مال المرتد . فما كان حكمه حكم الحياة ، وإن لحق بدار الحرب . وقال : لا يقسم مال امرئ حى .

وفى موضع : قال بعض الفقهاء ـ فيمن ارتد ، وهو فى داره ـ فالميراث لبنيه الصغار . وإن كانوا محتملين ، فميراثه لأهل ملته .

مسألة :

ومن ارتد ولحق بدار الحرب ، كان ماله موقوفا عليه .

فإن رجع إليه ماله ؛ وإن مات على ردته ، كان ماله لورثته من الكفار .

أبو المؤثر : قول : لأهل دينهم من أهل العهد .

وقول : لفقراء البلد .

وقول : ميراثهم لأولادهم الصغار .

فإن كانوا كبارا ، فلأهل دينهم .

أبو الحسن : للذين ولدوا فى ارتداده .

وقول : يلقى فى بيت المال .

قال : وأنا أقول : ميراثهم لأولادهم الصغار . فإن لم يكن لهم أولاد صغار ، فلفقراء بلدهم . هذا إذا لم يحاربوا .

فإن حاربوا ، كانت أموالهم غنيمةً بين المسلمين ، إذا قتلوا ، أو ماتوا فى محاربتهم ، فأموالهم من ذهب ، أو فضة . والطعام والأمتعة والحيوان والرقيق إلا من فر من رقيقهم من دينهم . ودخل فى دين المسلمين . فقول : هو بمنزلة الأحرار . وما سوى ذلك ، فهو غنيمة .

وإن كان المرتدون تفرقوا ، من بعد ما حاربوا ، فدماؤهم تهرج أينما لقيهم أحد ، قتلهم أحد قبلهم . وغنم ما كان فى أيديهم ، يخرج منه الخمس ، يتصدق به على الفقراء .

وأما أصول أموالهم ، مثل البناء والنخل والأرضين والماء ، فهو صافية ، أخذنا هذا من أصل لا من فرع .

وقال بعض مخالفينا : إن ماله يقسم بين المسلمين ، دون ورثته . واحتج بقول النبى ﷺ : لا يرث المسلم الكافر .

وفى موضع : والذى عندنا : أن مال المرتد له . فإذا مات أو قتل ، فهو لأهل دينه ، من أهل عهد المسلمين .

مسألة :

الضياء ، وإن ارتد ولحق بدار الحرب ، فسباه المسلمون ، فإنه يقتل ولا يسترق ؛ لأن الحكم عليه القتل .

مسألة :

وإذا ارتد ، وله ولد ، فله حكم ما يثبت له قبل ردة أبيه .

فإذا بلغ ، فاختار الكفر قتل ؛ لقول الله عز وجل : « فاقتُلوا المشركين حيث وجدتُموهم » وليس هذا من أهل العهد . وما كان له من حق، فهو ثابت، لا يزول بالكفر .

مسألة :

ابن جعفر : وإذا قتل المرتد ، فماله لأهل دينه من عهد المسلمين.وعدة زوجته عدة المطلقة .

ومن غيره : إن ماله لأهل دينه من أهل حرب المسلمين. فإن كان له فى أرض المسلمين ولد ، فقد قيل : إن ماله لولده من أرض الإسلام . وما كان له من مال فى أرض الشرك ، فذلك لولده من ولد فى أرض الشرك .

ومن غيره : إن ماله لأهل دينه ، من أهل حرب المسلمين . وعدة زوجته عدة المطلقة .

ومن غيره : إن ماله لأهل دينه ، من عهد المسلمين . وعدة زوجته عدة المطلقة .

وقول : ماله لأهل دينه من أهل الذمة .

وقول : ماله يوقف عن الدخول فيه . ولم يجىء فى المرتد إلا قتله . والحكم فى ماله . فقولنا فيه قول المسلمين . ولا نرى أن يغنم . وقد قيل بذلك .

مسألة :

ومن ارتد ممن وجب عليه السباء من الإسلام إلى الشرك . فذلك يقتل ، وما ولد فى حال حربه ، فهو سالم .

وروى عن النبى ﷺ : ولا سبا أيضا على من وجد فى حال ردتهم، إلا أن يكون المرتدون حربا للمسلمين .

قال الشافعى : يسترق ولد المرتد الذى ولد فى حال ردته، فى أصح قوليه .

وفيه قول: إنه يسترق .

قال أبو حنيفة : إن كان ولد له فى دار الإسلام ، لم يجز استرقاقه .

وإن كان ولد فى حال الحرب، جاز استرقاقه .

وعن أصحابنا أن الرجل وامرأته، إذا ارتدا ولحقا بأهل الحرب، فإنما السبا، فيما ولد لهما فى أرض الحرب، ولا يسبى ما حملا من دار الإسلام من الأولاد .

مسألة :

محمد بن محبوب : فى المرتدين . هل عليهم سبا أهل مصر كانوا ، أو غير أهل مصر ، لحقوا بأرض الحرب ، أو لم يلحقوا ، من العرب كانوا ، أو من غير العرب .

فأما من ولد من ذراريهم ، وآباؤهم مسلمون ، فلا سبا عليهم .

وأما من ولد منهم، بعد ردة آبائهم ، فأولئك عليهم السبا . وذلك إذا حاربوا .

وأما إذا لم يحاربوا ، فإنه يعرض على البالغين ، من الرجال والنساء ، الرجوع إلى الإسلام فإن تابوا ، أو رجعوا إلى الإسلام ، قبل منهم

وإن ثبتوا على الردة قتلوا ، ولا يسبى ذراريهم ولكن ينتظر بهم البلوغ ، فإن بلغوا عرض عليهم الإسلام فإن قبلوا ودخلوا فيه ، قبل منهم . وإن ثبتوا على الكفر ، قتلوا أيضا ، كما قتلت آباؤهم ، سواء كانوا من أهل مصر ، أو من غير أهل مصر .

وأما العرب ، فلا سبا فيهم ، إلا أن يكونوا أهل ذمة ، حاربوا من بعد المسالمة فأولئك عليهم السبا ، فيمن ولد من ذراريهم ، بعد المحاربة .

وأما من ولد ، وهم على عهدهم وسلمهم . ثم حارب آباؤهم ، فأولئك لا سبا عليهم .

مسألة :

وقيل فى ذمى ، لحق بأرض الحرب : إنه يقسم ماله بين ورثته ، كما يقسم مال المسلم ، إذا ارتد عن دينه ، ولحق بأرض الحرب .

وقول : يقسم ماله بين ورثته . فإن رجع أخذ ماله .

مسألة :

الشيخ أبو الحسن : وأما إن مات المرتد ، فماله لأولاده الصغار ، الذين ولدوا فى حال ارتداده .

وإن كان ماله، حيث كان مسلما ، فإن ماله لأولاده الذين كانوا فى بلده ، وهم مسلمون . ومات وهم صغار ، وخلفهم فى دار الإسلام .

وإن كان له مال،فى دار الحرب، وبلاد الشرك ، ومال فى دار الإسلام، فما له من بلد الحرب لولده ، من بلد الحرب ، وما له من بلد الإسلام ، لولده الصغار ، من بلد الإسلام .

وإن مات ولا وارث له ، فمالُه لأهل دينه ، من أهل حرب المسلمين. ولا ترثه زوجته المسلمة، ولا أهله المسلمون، لأنه لايتوارث المسلم والمشرك ، على ما جاءت به السنة .

مسألة :

المعتبر فى المرتد أنه قيل : لايغنم ماله،على حال مالم يحارب، ولا تسبى له ذرية على حال ولو حارب كانت الذرية ولدت له ، فى حال المحاربة ، أو فى حال الردة قبل المحاربة ، أو فى حال الإقرار، قبل الردة ، أو فى الشرك ، قبل الإقرار ، وقبل الردة ، إن كان مشركا . ثم أقر فذريته الصغار الذين يجـــوز فيهم السبا بسببه فى حال الشرك . وكل ذلك سواء . ولا يجوز فيهم على حال السبا بذلك معنا ، ثبتت السنة : أنه لا سبا فى ذرية أهل الإقرار . وإن أولادهم الصغـار لحق بهم فى حال الإقرار .

وقول : ما ولد فى حال محاربته أنه يجرى فيهم السبا ، مالم يرجع عن محاربته، ويرجع إلى الإسلام .

المعنى : إنهم أولاد أهل الشرك ، إذا ولدوا على الشرك والمحاربة .

ولا أعلم اختلافا: أن أولادهم يجبرون على الإسلام، إذا بلغوا. وإن أنكروا بعد بلوغهم، كانوا بمنزلة المرتد.

مسألة منه:

وإذا مات المرتد فى حال ردته، غير محارب، أو قتل. فقد قيل فى ميراثه باختلاف.

فقول: لأولاده الصغار.

وقول: للفقراء، من أهل دينهم الذين ارتدوا إليه.

وأحسب قولا: للفقراء فقراء المسلمين.

وقول: لبيت المال.

قال: ويعجبنى إن كان له أولاد صغار، أن يكون ميراثه لهم. وإن لم يكن له أولاد صغار، أن يكون ماله لبيت مال المسلمين.

وإن لم يكن بيت مال المسلمين، فإنما يعجبنى أن يكون للفقراء من المسلمين. ولا يعجبنى أن يكون لفقراء أهل الذمة من المشركين؛ لأن ذلك ليس بدينه. ولو كان دينه كان يقر عليه. ولكن دينه الإسلام، كما قال رسول الله ﷺ: من بدل دينه فاقتلوه. فدينه الذين يجبر عليه. وحكمه مردود.

مسألة:

وقيل: إن كان لحق بأهل الحرب، وكان له ذرية فى أهل الحرب، ومال وذرية فى أرض الإسلام. ولم يحارب. ومات على ذلك، فماله من دار الحرب،

لذريته التى فى أرض أهل الحرب ، الصغار منهم وماله الذى فى أهل الإسلام ، لذريته الصغار من أرض الإسلام .

ويعجبنى أن يكون المال كله لذريته الصغار مقسوما بينهم ، إن كان بأرض الحرب ، أو كان بأرض الإسلام ؛ لأنهم مجبرون كلهم على الإسلام ، كما كان مجبورا . ولو ولد له فى دار الحرب ، لم يزل ذلك عنهم حكم الجبر عن الإسلام .

مسألة :

قال : وجميع مال المرتد ، ما لم يحارب ، فهو بحاله أصوله وعروضه ورقيقه ، وجميع ما ارتد عنه ، أو ماملكه فى ردته ، لمن استحق غنيمة فاستحقه .

فإن حارب كان غنيمة ، ما كان من ماله ، دون الأصول إلا الرقيق ، فإنه قيل: إنهم يعتقون ، إذا مات، أو قتل محارباً ، إذا كان ماله قد صار فى حد مانجوز فيه الغنيمة بالمحاربة .

وقول : إنهم يكونون غنيمة لمن استحق غنيمته .

مسألة :

وإذا ارتد ، فليس يقرب معنا إلى شىء من ماله ، ولا من رقيقه . ولا يكون له فيه حجة . إن قدر عليه، إلا أنه ينفق عليه منه. وعلى عياله الذين يلزمه عولهم ، إلى أن يقتل ، أو يتوب فيرجع إليه ماله ، أو يهرب ، فلا يقدر عليه .

فمعى أنه إذا هرب ، فلم يقدر عليه إن ماله بحاله ، وينفق منه على عياله ، حتى يثبت فيه أحد الأحكام التى يستحق بها بعد موته ، وينظر على ما يموت .

مسألة :

قال : ولا يبين لى أن ينفق على زوجته لأنه حرم عليها وخرجت من ملكه فلا سبيل له إليها ، وينفق ماله على رقيقه ودوابه ، حتى يثبت فيه أحد الأحكام من أحكام الإسلام

مسألة :

وأما الأصول من ماله ، فإذا ثبت ماله غنيمة ، كان ماله الأصول منه فيئا للمسلمين ، بمنزلة الصرافى . فهذا معنى فى المرتد ، من أى المرتدين كان ، على ما وصفت .

مسألة :

وأما ما كان من أهل الكتاب ، أو من ثبتت عليه الجزية ، بسبب من الأسباب . وكان من أهل العهد . ثم حارب ، ونقض عهده الذى ثبت له . فإن ماله غنيمة ، إذا حارب على ذلك . وأما ذريته الصغار ، فمن ولد منهم فى العهد الذى كان له ، فلا غنيمة فيهم . وهم على عهدهم .

وأما من ولد ، فيحال نقض عهدهم . ثم لحق بآبائهم ، فقيهم السبا فيما قيل .

مسألة :

وما كان من مشركى العرب ، لم يثبت له عهد ثابت ، بحكم معروف ، أنه أقر بسنة صحيحة ، على شىء من الشرك ، مثل نصارى العرب الذين أقر رسول الله ﷺ ، إذا كانوا نصارى ، فأقروا على النصرانية وهم من العرب . وكل من ثبت حكم إقرار على شىء من الأديان ، من أهل الكتاب .

قلت : فلن يقبل منه إلا الرجوع إلى الإسلام ،أو يقتل على ذلك ؛ فإن ماله غنيمة بمنزلة المرتد وهو كما وصفنا فى المرتد . ولا سبا على ذريته على كل حال .

وإن حارب على ذلك ، فحكمه حكم المرتد ، فى جميع أحكامه ؛ لأنه لم يثبت له الشرك على حال .

وإن أعطى بيده ولم يحارب ، حكم فيه بحكم المرتد وإن حارب كان بمنزلة المرتد .

* * *

باب فى محاربة البغاة

وبعد ، فلفقهاء المسلمين أقاويل مقدمة ، فى حرب الباغين وأئمة الضالين . يفسر الثانى قول الأول منهم ويتأول فيما كان مجملا منها عنهم . ويختار من أحد أقاويلهم . ويشبه المحارب فى ذلك بأحد أصولهم . من ذلك قالوا : إنه لا سبيل على أموالهم ، ولا يقتل أسيرهم ، ولا يتبع مدبرهم ، ولا يجاز على جريحهم ، ولا يثبتون فى ديارهم ، ولا سبا فى ذراريهم ، نحو ما قالوه : إن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فريضتان .

وفسر أهل العلم منهم : أنه فرض فيما فعله ، فرض عليهم ، ونفل فيما فعله نفل لهم .

فأما النهى عن المنكر الكبير ، ففرض على من أمكن منه بغير تقية ، وأن يقوم بذلك من يكفيه .

مسألة :

عن أبى مودود : أما بعد ، فإنا إذا قاتلنا عدونا من أهل البغى ، من أهل الصلاة ، وظهرنا على حرمنا منهم ، فى قتلهم سبى الذرارى ، وغنيمة الأموال . وبدأنا بدعوتهم قبل القتال ، إذا أمكنونا ، ولم يبدأوا بالقتال ، قبل الاستماع لدعوتنا وحجتنا عليهم .

مسألة :

فأما السبا والغنيمة ، فلا نستحله فى أهل قبلتنا ، من حر ولا عبد ، ولا ذكر

ولا أنثى ، ولا صغير ، ولا كبير . ولا نقتل امرأة ، ولا صبيا ، ولا شيخا فانيا لا يقاتل. ولا امرأة إلا امرأة ، عانت على قتالنا ، ولا صبيا حتى يبلغ الحلم ، وتجب عليه الحدود ، وتحرم غنيمة أموالهم كلها .

وقول : إن الصبيان إذا قاتلوا قوتلوا ، حتى ينتهوا أو يقتلوا .

وفى موضع : وإذا أعان الشيخ الكبير والمرأة على القتال قتلا .

وأما الصبيان ، فلا يقتلون حتى يقاتلوا . فإن قاتلوا قوتلوا ، والله أعلم .

مسألة :

الضياء ـ وأهل القبلة يكونون بغاة ، إذا امتنعوا من حق يجب عليهم ، أو حد يلزمهم ، أو ادعوا ما ليس لهم من إمامة ، أو ولاية على المسلمين، أو امتنعوا، من طاعة تجب ، أو أظهروا دعوة كفر . فإذا فعلوا شيئا من هذا ، دعوا إلى التوبة منه ، وإعطاء الحق فيه .

فإن امتنعوا صاروا بغاة كفارا. ويقاتلون، حتى يفيئوا إلى أمر الله . وفيئتهم عند المسلمين : أن يسلموا ما وجب عليهم ، ويتوبوا مما أصابوا .

* * *

باب فى الدعوة والحجة على المحاربين

أبو المنذر بشير : وإذا بطش الباغـون بظلم العامة ، وتواترت الأخبار ببغى جملتهم ، فقصدوا المسلمين لحربهم ، بعد إقامة الحجة عليهم .

فالحجة بنقيين ، أو أحدهما ، يلقيان قائد البغاة ، فيعلمانه أنهما رسول للرعية إليه ، أو يقولان ذلك عن أنفسهما ، إنه يمسك عن خيانتهم ، ويأمر بذلك فيهم ، وأن يعتزل الأمر عليهم ؛ فإنه بذلك ظالم ، وباغ عليهم .

وإنما يحاربونه على ذلك ، بأمر الله إياهم . وإنه لا أجل له فى ذلك عندهم .

فإن لم يأمنوه على رسلهم إليه ، اعترضوا لأعوانه ، فى حد ما يظلمون به الرعية ، فحالوا بينهم وبينه .

فإذا كانت البدأة منهم ، نابذوهم الحرب ، أو يرجعوا إليهم بأجمعهم .

فإن مكنوهم من إقامة الحجة ، دعوهم إلى الفيئة عن بغيهم .

وإن أشهروا السلاح عليهم ، حاربوهم بأمر الله صابرين . والعاقبة للمتقين .

مسألة :

ابن جعفر : ومن الدعوة فى أهل القبلة التى لا يسلمون إلا بها . شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، والإقرار بما جاء به عن الله ، والبراءة من أهل الأحداث ، الناقضين لما جاء من الله فهذا لا يسع جهله ؛ لأن أهل القبلة قد ظهر منهم ، بعد الإقرار بالجملة أحداث ، نقضوا بها ما جاء من الله بلا دعاء داعيه .

فمنهم : من تجبر ، وحكم بغير ما أنزل الله ، وأفسد فى الأرض ، وقتل المسلمين ، وأخذ أموالهم بغير حق . وقالوا لنا هذا . ومن غيَّر علينا ، فقد أحل الله دمه ، وهو عدو الله، وهم جبابرة. وخرجت خوارج، ادعوا على الله الكذب ، وسموهم مشركين ، حلال دماؤهم ، وغنيمة أموالهم ، وقتلهم فى السر والعلانية . وزعموا أن الله أمرهم بذلك ، على لسان نبيه محمد ﷺ ، فاستحلوا دم من لم يقل بقولهم ـ خ ـ مثل قولهم .

مسألة :

أبو سعيد : لا نعلم أن أحداً ، ممن ثبت له اسم أهل القبلة ، يلحقونه الدعوة إلى الجملة فى دينه ، ولا فيما يلزم المسلمين فى محاربة ، ولا فى ولاية ، إن أرادوا امتحانه ، إلا أن يصح فى واحد بعينه ، بعض شىء من ذلك ، برد شىء من الجملة، أو شك فى شىء منها .

ولا نعلم أن أهل القبلة ، يلزم فيهم الدعوة إلى الجملة ، لثبوتها لهم . وكل من ثبت له حكم الإقرار بشىء ، فلن تلزم فيه الدعوة إليه .

ولا نعلم أحدا من المسلمين ، سمى أحدا من المتأولين ، حتى من نفى القدر ،أو شبه الله بلاعلم ، ولايصرّ بشرك ، ولا أمر جحود وإنما سموهم كفار نعمة منافقين وكل منهم مأخوذ بما أحدث بعينه ، ودعا إليه ، عند من حاربه عليه .

وإن اختلط أهل الدار ، فى أديان الضلال، لم يسلم أحد منهم بعينه، إلا بدعوة يبرأون بها جميعا ، من تلك الأديان الضالة كلها .

فالتوقيف لكل مدعًى ، على جميع ما ظهر حرفا حرفا ولا يحكم على معنى بحكم حدث . ولو كان لايبرأ فى الظاهر إلا بما وصفنا، إلا إذا أظهر دخوله فيها.

مسألة :

أبو الحوارى ـ فيمن قصد إلى قائد هؤلاء البغاة وغيره . فقال لهم : يا هؤلاء اتقوا الله . ولا تظلموا الناس . فأخذوه وضربوه ، أو قتلوه . فهذه حجة المسلمين عليهم . لهم أن يبيتوهم فى عسكرهم ، إذا كانوا غزاة . وإنما قتلوا هذا الرجل ، وهم سائرون فى عسكرهم ، فلهم أن يبيتوهم بلا حجة ولا دعوة .

وإن كان البغاة فى بلادهم ، فسار المسلمون إليهم ، لم يبيتوهم ، ولم يحاربوهم ، حتى يدعوهم ويحتجوا عليهم .

فإن قدروا ، على قاتل الرجل ، فلهم أن يقتلوه غيلة ، إذا كانوا قد عرفوه بقتل المسلمين ، كان الرجل بعثه المسلمون ، أو احتج برأيه .

مسألة :

ومن سيرة تنسب إلى النبى ﷺ للعلاء الحضرمى : انصبوا لهم الكبائر ، ودلوهم عليها ، وخوفوهم الهلكة .

مسألة :

الصلت بن مالك : وإن لم تقدروا على رجلين ، ولا رجل ممن تقوون به فى إبلاغ الحجة عليهم ، فلا تسبوهم ، ولا تغلوهم بالقتل . ولا تغنموا لهم مالا ، حتى تسيروا إليهم بأنفسكم .

فإن كانوا متفرقين ، فرأيتم أن توجهوا منكم طائفة ، وتقيم منكم طائفة فى عسكركم ، إن لم تخافوا مكايد الفسقة على الطائفة الخارجة إليهم ، وإكمانهم لهم ، فأخرجوا إليهم من رأيتم من الرجال ، من أهل النجدة والرحلة والخفة ، حتى يأتوا إلى من يرجو أن تدركوهم ، فى توحدهم ، وانفرادهم من جماعتهم .

فإذا وصلوا إليهم، ودعوهم إلى الوفاء بالعهد ، والرجعة عن النكث ، إلى حكم القرآن ، وحكم أهله من المسلمين بعمان .

فإن قتلوا قبلوا منهم . وإن كرهـــوا هللوا الله ، وكبروه ، وحكموه وقاتلوهم .

وإن خفتم مكيدتهم على الطائفة ، إن وجهتموها ، فسيروا بأجمعكم .

وإن خفتم على عسكركم ، ومن تخلفـــون عليه من طعامكم ، فرأيتم أن تكون السفن إلى البحر ، وترددوا فيها الأطعمة ، وتجعلوا فيها رجالاً فافعلوا .

مسألة :

وهل تجوز محاربة أهل البغى فى الليل ، بلا حجة إذا خافوا أن لا تقدروا عليهم ، فلا بد من الحجة عليهم ، والدعوة لهم ، حاربوهم فى الليل والنهار .

فإن كان المحارب لهم إماماً ، دعاهم إلى أن يلقوا بأيديهم إلى المسلمين ، وحكم كتاب الله ، ويعطوا ما امتنعوا به .

وإن كان الذى يحاربهم أهل قرية ، غشوهم بظلمهم ، دعوهم إلى أن يكفوا أيديهم ، عن بسطها بالظلم والحرام . وأن ينصرفوا عن بلادهم .

فإن أجابوا إلى ذلك ، وكفوا أيديهم ، حرمت دماؤهم ومحاربتهم .

وإن لم يرجعوا عن بـــلادهم ، ويكفوا أيديهم عن ظلمهم ، حلت دماؤهم ومحاربتهم بالليل والنهار . وذلك بعد أن يبسطوا أيديهم بالظلم ولـكل من جميع عباد الله . وعليه من الأحكام ، ما ثبت عليه من حكم الإسلام من المشركين، من العرب والعجم ، أو من المقرين المنافقين ولـكل منهم دعوة يدعى إليها . وأهل

الإقرار الصادقون هم المؤمنون حقا لا سبيل عليهم ولا يد لأحد من عباد الله . وهم اليد ، ولهم السبيل والسلطان ، على جميع من سواهم ، من أهل الأديان ، أو ممن عصى الله بالانتهاك .

فمن خالف سبيل الحق ، أنزل حيث أنزله حدثه ومأخوذ بما وجب عليه ، من الحقوق اللازمة له ، من الديون والنفقات وغـــيرها . ولا يلزم أحدا الدعوة ، إلى ما هو داخل فيه ، ومقر به ، فى حكم الظاهر ، ويدان فيه فى حـكم السرائر .

مسألة :

وأما من خرج فى حكم الموافقة للدين بحرف ، من إصرار على صغيرة ، أو ركوب للـكبيرة ، فإنه خارج من أسماء أهل الطاعة .

فإن كان دينه . نسخة : ارتكابه ، أخرجه إلى حكم ، لايكون به جاحدا ، وهو من جملة أهل القبلة ، كائنا ما كان حدثه ، ما لم يكن خارجا إلى حكم الإنـكار والشك ، لما لايسع الشك فيه من ذلك كله . ويدعى هـذا المقر ، إلى الخروج من حدثه بعينه ، ولا يدعى إلى غيره . ولا يلزمه غير ذلك من دعوة إلى الجملة ، ولا إلى ما أحدث غيره من المحدثين .

فإن أعطى التوبة والرجوع ، من حدثه بعينه ، إلى حال الطاعة ، وقبول ذلك ، وإعطاء الحق الذى لزمه ، فله ماللمسلمين ، وعليه ماعليهم . وسمى بأسمائهم ، وحرم شتمه وبغضه وأذاه .

وإن امتنع من التوبة والرجوع إلى العدل ، وكان يلزمه أداء حق أو حد ، أخذ بما يلزمه .

فإن امتنع ، ولم يحارب فى شىء من ذلك ، حبس ولم يحارب ، إذا لم يمتنع من الحبس الذى يلزمه .

فإن امتنع من الحبس والإنصاف ، وإعطاء الحقوق ، حورب على ذلك ، بعد الامتناع ، لما يجب عليه من أداء الحقوق ، والسمع والطاعة للمسلمين ، فى أخذهم له بالحقوق ، كانت لله أو للعباد .

فصل

روى عن النبى ﷺ أنه قال : بعثت إلى كل أحمر وأسود .

وعن مجاهد : إلى كل أبيض وأسود وأحمر .

فالأبيض : الإنس . والأسود : الجن .

وقيل : الأحمر : الإنس . والأسود : الجن .

مسألة :

والدعوة التى تكون حجة للمسلمين على الجبار . ما صفتها ؟

قال : هى أشياء كثيرة . منها : أن الثقة منهم ، لو احتج ، فإن قال : ظلمتنى فى فعلك كذا ، وظلمت فلانا فقال : أنا مقيم على ذلك ، أو سأله أن يترك مما فعل من الجور ، أو يرد شيئا ظلمه أحداً ، أمره بالخروج ، مما هو عليه من الباطل . وقال له : اتق الله فامتنع . فهذا وأشباهه ، يكون حجة لهم عليه . ولهم مقاتلته ، إذا شاء قتله .

مسألة :

ابن جعفر : وإذا قاتل المسلمون عدوهم من أهل الصلاة ، بدأوا قبل القتال ، إلى طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ ، وطاعة من أطاعهما ، فى طاعة الله ، واتباع كتاب الله ، وسنة نبيه محمد ﷺ ، إن أمكنوهم ، ولم يبدأوهم بقتال .

فإن بدأوهم بقتال ، من ضرب ، أو رمى ، أو شهر سلاح ، أرادوهم به ، قاتلوهم قبل الدعوة . وإن أمكنوهم من الدعاء ، دعوهم .

فإن قبلوا ما دعوهم إليه وإلا قاتلوهم .

مسألة :

أبو المنذر : وأما الدعوة . فقول : لا دعوة لمن عرفها ، مثل راشد بن النضر الجلندانى ونحوه .

وكذلك متعرض السبيل ، بسفك الدماء ، وأخذ الأموال . قالوا ذلك ، فى خثعم ومثله : إنهم يقتلون بغير دعوة ، مقبلين أو مدبرين .

* * *

باب فى قطع المواد عن المحاربين

وإذا قامت الحجة على الباغين ، وشهدت فيهم ، قصد المسلمون حينئذ بالحرب إلى مجامعهم وفرقهم ، بكل ما لا يطمع المسلمون، بكفاية بغيهم عليهم إلا بذلك، من الحرب لهم، بحر رميهم، وتعريقهم وتحريقهم، وهدم حصونهم، وقطع المواد عنهم، وحبس المياه والأطعمة عنهم .

والحيولة أن يصل شيء من ذلك إليهم ، كان ذلك لهم ، أو لغيرهم ، إلى أن يفيئوا إلى أمر الله إياهم .

مسألة :

وقد قيل: إنما كان بحضرة الباغين ، بعد نصب المسلمين الحرب لهم، من آلة الحرب. ولم يصل المسلمون إلى منعهم منها ، إلا بإتلافها، عن حال ما يصلح لمحاربتهم بها ، كان ذلك لهم ولا غرم فى ذلك عليهم .

وكذلك ماتلف لهم فى المحاربة، مما يلبسونه، أو يركبونه، أو يستعملونه فيها، فى حرب المسلمين، فلا غرم فيه عليهم .

مسألة :

وللمسلمين حصار هؤلاء البغاة ، وقطع المواد عنهم ، وديات من هلك ، من ذلك ، من أسارى المسلمين عندهم ، فى بيوت أموالهم ، نحو ما قالوا به ، فى خطأ أئمة المسلمين وحكامهم .

وقد قيل بقطع المواد عنهم ، ما لم يرج المسلمون إزالة بغيهم ، بدون ذلك من الفعل بهم .

مسألة :

ويحال بينهم وبين الماء ، ويقتلون عطشا، إلا أن يكون معهم غيرهم، أو يكون معهم دواب أو جمال، فلا تمنع الدواب، أن ترد الماء وتشرب .

وإن قدروا على أخذ الدواب، أخذوها وقاتلوهم عليها ، وحيل بينهم وبينها ، ولا يقووون بها عليكم . فإذا سكنت الحرب ردت إليهم .

مسألة :

إذا كان للعدو قائد ينحازون إليه ، حبسوا عنهم أسلحتهم والطعام والماء . وليس لهم أن يفرقوا ما أخذوا منهم ، ولا أخذه ولا أكله . وإنما يحبس الطعام عن العدو .

وإذا لم يكن من لا يحل قتله من النساء ، ولا الصبيان. فإذا كان معهم هؤلاء لم يحبس عنهم الطعام .

مسألة :

ويجوز تفويق الطعام، وحبس المادة والماء ، حتى يهلكوا عطشا ، أو يعطوا بأيديهم ويرجعوا ، فذلك جائز فيهم ومنهم، ما دام العسكران متقاصبين .

قال أبو عبد الله : إلا أن يصح فى عسكرهم، من الذرارى لهم، والحرم الذين لا سبيل عليهم ، ولا سبيل لهم إلى الخروج من عسكرهم . فأولئك لا يقطع عليهم الماء والمادة .

مسألة :

وبلغنى أن المسلمين لما حصروا عثمان بن عفان ، شكا أهل داره العطش ، فأدخلوا عليهم الماء .

ولا يجوز ولا يحل التحريق لشيء من ذلك، إذا انقضت الحرب، ولا إتلافه إلا فى مناصبة الحرب . فإذا انقضت الحرب، فما وجد من ذلك لم يحل .

مسألة :

وفى بعض آثار المسلمين. قال : أما أهل الشرك، فيحل قتلهم على كل حال ، باغتيال أو تحريق وفى نسخة : وتغريق بكل وجه، ويمسك الطعام عنهم والشراب ، حتى يهلكوا .

وإن كان فيهم مسلمون ، لم يحل ذلك ، ما لم تجى منزلة ، يخاف المسلمون استئصال عسكرهم وهلاكه ، إذا خاف المسلمون تلك المنزلة ، جاز لهم تغريقهم . ويقطعون المادة ، ويحبسون الماء ، إن قدروا فيهلكوا عطشا ، إن قدروا من غير أن يقصدوا ، قصد من معهم من المسلمين .

فإن هلك فى ذلك قوم من المسلمين، لهم فى الإسلام أولياء ، كانت الدية على عاقلة القاتلين، وعليهم الكفارة .

وقيل : من قاتل مدينونة ، فلا قصاص عليه . وإن تاب قبلت توبته .

* * *

باب فى بيات المحاربين

والمسلمين بيات عسكر البغاة ، الذين قدمنا وصفهم ، فى إقامة الحجة عليهم ، مع بطشهم ، بسفك دماء المسلمين ، وخبطهم بالسيوف ، قصداً إلى البغاة فى بياتهم . فذلك عليهم .

مسألة :

وإن لم يكن من بغيهم غير ما يستحلونه ، من جبايتهم الخراج إياهم . وكان فيهم من ليس بمحرب ، من الحرم والأطفال وغيرهم ، أقام المسلمون الحجة عليهم . ثم لم يقتلوا فى بياتهم ، إلا من قاتل منهم .

مسألة :

وعن أبى عبد الله ـ فى جواب منه ـ : فإذا لم يكن معهم من ليس بمحرب من الأسارى ، ونحوهم فهذا .

وإنما يكون لهم بياتهم فى الأمرين جميعا ، إذا كان عندهم أنهم إن لم يفعلوا لم يظفروا بهم ، فكان الظفر لهم .

فإن كان فى عسكر الباغين أسارى من المسلمين ؛ وخافوا استئصال الباغين لعسكرهم ، كان على كافة المسلمين إعانتهم عليهم . ولهم الاستعانة بأهل عهدهم ، ومن قد آمن عندهم ، من أهل حربهم عليهم ، ما كان المسلمون قاهرين لهم ، وحكاما عليهم .

مسألة :

وإن كان فى عسكرهم من ليس بحرب لهم، من محاربهم وأطفالهم وحرمهم. وإن لهم رميهم بالحجارة والسهام .

وإن كان عندهم ، أنهم سيصيبون بذلك بعض أطفالهم ، كما كان ذلك جائزاً فى المشركين لهم ؛ لأنه يحرم قتل أطفال المشركين ، كما يحرم قتل أطفالهم ما لم يكن ذلك بالقصد منهم إليهم .

فإنما لم يجز فى البيات الذى ذكرنا ، لأنه لا يقتل إلا من قاتل منهم ، لأنه لايقتل بالسيف إلا من قصد إلى ضربه. وليس كذلك الرمى بالحجارة والسهام ؛ لأنه بالرمى لا يقصد إلا من ليس بحرب له، من عسكر الباغين. وإنما يقصد بذلك فى نيته إليهم فهذا .

وإن على من فى عسكرهم ، ممن ليس بحرب للمسلمين ، أن يعتزل عسكرهم ، فى وقت الحرب لهم .

فإن لم يفعلوا ، فلا إثم على المسلمين ، فيما أصابهم — إن شاء الله — وفيهم الدية والكفارة .

مسألة :

وإنما أجاز من أجاز بياتهم ، وحمل السيف على اليقظان والنائم منهم، إلا لم يكن يرجى إلا بذلك الظفر بهم، وإن لم يمكنوا المسلمين من أمرهم؛ لأن حكمهم حكم المحاربين المقاتلين ، ما كانوا على البغى والظلم مقيمين ، ولمظالم الناس ممتنعين ، فى جميع أحوال ذلك منهم .

كما أن مخيفى السبيل ، وقاطع الطريق ، إذا أخذوا فى ذلك أموال الناس ، كان لمن فعلوا ذلك به، أن يقتلهم عند تشاغلهم عنه ، بأكلهم وشربهم ونومهم ، وأحوال غفلتهم، ليمنعهم بذلك عن ظلمهم، وليخلص ماله منهم، إذا لم يجد السبيل إلى تخليص ماله، والدفع لظلمهم عن نفسه ، إلا بذلك من الفعل بهم. كذلك بيات المسلمين لهم ، ليدفعوا عنهم ، وعن المسلمين ظلمهم ؛ لأن المسلمين يد على من سواهم .

مسألة :

وليس سبيل الأسير منهم، سبيل المتشاغل والنائم؛ لأن الأسير فى حال أسره ممنوع من البغى والظلم، عاجز عنه. وقد حيل بينه وبينه. فليس يمكنه منه إلا وقيعة المسلمين منه ، ومن القتل له، ما كفى المسلمين بغيه عليهم ، وظلمه لهم دون قتله ، لم يقتلوه .

كذلك فى بياتهم ، إن كان يعلم أن له سبيلا ، إلى تخليص ماله ونفسه منهم ، بغير قتلهم ، لم يعرض لهم بقتلهم نياماً .

مسألة :

فى المشركين . قال : جائز بياتهم . وإنما النهى عن بياتهم ، مخافة أن تختلط الحرب، فيغلط المسلمون، فيقتل بعضهم بعضا. وأما هم فجائز قتلهم وأما استيفاقتهم والفتك بهم، وبياتهم، فقد فعل ذلك رسول الله ﷺ . وأمر بقتل ابن الأشرف فقتلوه فى الليل ، وغيره من اليهود . وأمر أسامة بن زيد بالإغارة على ابن صباح ، عند رفعه الراية على غرة . وإنما النهى مخافة أن يقتل المسلمون بعضهم بعضا .

* * *

باب فى الاستعانة على المحاربين بسلاحهم وغيره

ابن جعفر :

وللمسلمين إذا قامت الحـــرب بينهم وبين عدوهم ، أن يستعيفوا بما كان لعدوهم من السلاح والخف . والكراع معناه : الخيل فى الكراع . والخف : يعنى الإبل .

وقوله : والدروع أيضا ، وما كان مثلها . وليس عليها رده، والحرب قائمة .

وفى موضع : لا يجوز أن يستعان عليهم بعسكرهم ،ولكن بالسلاح والكراع على قول .

وفى الضياء :

يستعان عليهم بسلاحهم . ولا أرى الخيل مثـــل السلاح . ثم قال : وإنما يستعينون عليهم بالسيف والرمح ، ومن الدواب الخيل والإبل .

وأما الترس والدروع فلم نسمع به .

وقيل : لا كراء لهم عليهم . وليس لهم رده ، والحرب قائمة .

فإن تلف شىء مما استعانوا به .

فقول : لا ضمان فى ذلك .

وقول : عليهم ضمان ما تلف من ذلك ، أو نقص . وهو أكثر القول عندنا.

وفى موضع ـ أظن عن ابن محبوب ـ ن أخـــذ الجمال والسلاح من العدو ، ومحاربتهم به ، إذا تلف . قال : إن تلف فى جميع الوقعة ، فلا ضمان .

وإن تلف من بعد الحرب ، أو فى حرب ثانية ، فهم ضامنون ، وغرمها على المسلمين فى بيت مالهم . ويحبس السلاح عليهم أبداً ، لا يرد إليهم ، ما داموا يقاتلونهم ، حتى تضع الحرب أوزارها ، ثم ترد إليهم ، أو إلى ورثتهم ، هو أو ضمانه ، إن كان تلف . والله أعلم .

وقول : إن لم يعرف له أهل بيع ، وتصدق بثمنه على الفقراء .

وفى موضع : فأما إن استغنينا عنها أن لا نستعين بها ، وقدرنا على كسرها ، أو إتلافها بتغريق لها ، أو تغييب لها ، فى حال الحرب ، ما دمنا نقاتلهم ، فذلك جائز .

مسألة :

وقيل : لا يستعان عليهم بعبيدهم . وإنما جاء الأثر فى السلاح والكراع .

مسألة :

عن محمد بن محبوب ـ فيمن شهد وقعة ، ومعه سيف . ورأى سيفا خيراً من سيفه واقعا .

قال : إن كان معه سيف يكفيه ، فلا يأخذه . فإذا لم يتطع له سيفه ، أخذ السيف الذى يجده واقعا ، فيقاتل به . فإن انكسر ، فهو له غارم .

وإن سلم ، فهو فى يده شبه اللقطة .

مسألة :

وعنه : إذا احتاج رجل إلى دابة ، أو سلاح ، أيحل له أن ينازع عليه صاحبه من عدوه ، أم حتى يراه ، ليس له حافظ ؟

قال : بل ينزعه منهم ؛ لأنه هو يقتله . فكيف لا ينزعه منه !

* * *

باب فى أموال البغاة

أبو المنذر بشير : فأما القول بأن لا سبيل على أموال الباغين ، فهو كذلك ، ما لم يكن ذلك قوة لهم ، لحربهم المسلمين ، أو معونتهم لهم على بغيهم لهم، فذلك ما للمسلمين أن يحوزوه دونهم ، ويحبسوه عنهم ، إلى زوال بغيهم . ثم هو رد عليهم ، أو على ورثتهم . وما كان من ذلك آلة تصلح لحربهم بها . فقد قال بعض المسلمين : إن للمسلمين أن يحاربوهم بها .

وإن ما تلف فى الحرب منها ، فلا غرم عليهم فيها .

وقول : يغرمها . فإن سلمت فلا كراء لها .

مسألة :

فإذا انقضت الحرب ، فما وجد من السلاح ، أو متاع ، أو مال فى العسكر ، لم يحل غنيمته ، ولا إتلافه ، ولا إتلاف طعام ، ولا شىء سواه ، لأنه قد صار مالا ، ينبغى لوالى المسلمين أن يجمع ما قدر عليه منه ، ويرده إلى أهله، إن عرفهم، أو قدر عليهم .

فإن لم يقدر عليهم ، فلا بأس عليه فى ذلك ـ إن شاء الله .

وقول : إذا لم يعرف له أهل ، بيع وتصدق بثمنه على الفقراء .

وكذلك بلغنا أن المسلمين باعوا شيئا من الخيل ، التى كانت مع عيسى بن جعفر ، وتصدقوا بثمنها على الفقراء ، والدار قاصية بعيدة .

قيل : وإن كان أتباعه فقراء ، فرقه عليهم .

قال : ولم أعلم أنه يفرقه عليهم . هكذا بلا أن يبيعه . ولا به يؤمر ، ولا جاء به الأثر .

مسألة :

وليس على المسلمين أن يخرجوا إلى أرضهم ، إذا كانت أرض العدو بعيدة، حتى يتعرفوا الشيء الذى بقى فى أيديهم . والله أعلم .

وأما إذا كانت مواضعهم قريبة ، يعرفون بذلك ، ردوا كل شيء إلى أهله.

وقول : يستودع بيت المال ، حتى يعرفوا أهلها .

مسألة :

ومن اتبع خائفا ، فلحقه فقتله . هل يلزمه أخذ سلاحه ، أو دوابه لورثته ؟

قال: لم يكن المسلمون يفعلون ذلك ، قد قاتلوا عدوهم، فى وقعة الجمل وغيرها ، فلم يكونوا يتعرضون لشيء ، من أمتعتهم وأسلحتهم . وكانوا يتركونها بحالها . والله أعلم .

مسألة :

وإذا هزم المسلمون أهل الحرب ، فأصابُوا فى عسكرهم أموالا ومتاعا . هل على الإمام حفظه وإحرازه، حتى لا يضيع وفيها أموال المسلمين ، كانوا قد سلبوها منهم ؟

فأما ما سلبوا ، فلا يتعرض له المسلمون .

وأما أموالهم، فإن قبضها أحد، ردها إلى أهلها . وإن لم يعرف أهلها باعها، وتصدق بها على الفقراء ، ويمنع الإمام رعيته عن الظلم ، وعن أخذ أموال أهل القبلة ، فإنه لا تحل غنيمة أموالهم ، ولا سبا ذراريهم .

مسألة :

وإذا كان البغاة غزاة ، فإذا ناصبوهم الحرب ، فلم يقدروا إلا بعقر دوابهم، فلهم أن يعقروها ، وعليهم الضمان فى ذلك .

مسألة :

ومما كان يبتلى به الإمام راشد بن سعيد ، وسأل عنه فى الإمام ، إذا غزا البغاة ، ولم يمنع جيشه ، من أخذ دوابهم وأموالهم ، وقد رآهم أخذوا على وجه الغنيمة ، وحملوا عليها .

قال : أما الضمان ، فلا يلزمه فيها ولكن عليه أن يعلمهم ، أن غنيمتها لا تجوز لهم ، ويأمرهم بالتخلص منها إلى أصحابها .

فإن لم يعرفهم دان الله بالإنكار عليهم ، إذا عرفهم .

ورفع الثقة أن القائد إذا رأى شيئا من أموال أهل البغى ، فى يد أحد من عسكره ، فعليه رد ذلك إلى أصحابه ، إن عرفهم

فإن لم يعرفهم ، فلا شىء عليه ، وهو سالم من ضمانه .

فقيل : هل على الإمام البحث من أين هذه الجمال، ومطالبة من أخذها يردها، خفى عليه من أين هى ؟ وظنه أنهم لا يردونها ؟

قال : قد مضى الجواب . وليس على الإمام مطالبتهم بها ، إلا أن يطلب أصحابها ذلك منه .

* * *

باب فى قطع نخل المحاربين وهدم دورهم

أبو الحوارى: إذا كانت الحرب قائمة ، فلا تكون غنيمةٌ ، إلا بعد الهزيمة وللمسلمين أن يغرقوها ، أو يحرقوها ويقطعوها ، كما كان رسول الله ﷺ يفعل بهم . يخربون دورهم ، إذا تحصنوا فيها ، ويقطعون نخلهم ، خزيا لهم وصغارا . كما قال الله تعالى: « ما قَطَعتُم مِّن لِينَةٍ أو تَرَكْتُمُوها قائمةً على أصولِها فبإذنِ اللهِ ولِيُخْزِيَ الفاسقين » .

فإذا وضعت الحرب أوزارها ، حرم ذلك كله على المسلمين . وصارت فيئا وغنيمة ، وبطل فى ذلك الرأى والقياس .

مسألة :

أبو الحسن ـ رحمه الله ـ فى الإمام ، إذا خرج على أهل الشرك ، فظفر بهم هل له قطع نخيلهم وشجرهم ، أو هدم منازلهم وتحريقهم ؟

قال : لا . ليس له أن يخرب عامراً ، ولا يقطع شجراً مثمراً ، ولا نخلا بعد الظفر بهم ؛ لأن ذلك غنائم للمسلمين .

قيل : فإن كان لا يظفر بهم ، إلا بذلك .

قال : إذا كان لا يظفر بهم، إذا احتصنوا عنه، إلا بهدم منازلهم . جاز له . وقد فعل رسول الله ﷺ فى غازية اليهود ، حين تحصنوا عنه . وكان المسلمون يخربون من موضع ، والكفار من موضع، ليسدوا به ماخرب المسلمون . فقال الله تعالى : « يُخرِبون بيوتَهم بأيديهم وأيدى المؤمنين فاعتَبِرُوا يا أولى الأبصار » .

قيل : أفيقطع نخيلهم ، إذا امتنعوا ، وتحصنوا ؟

قال : قد كان رسول الله ﷺ قطع عليهم وترك .

وفى موضع آخر :

وقد قطع النبى ﷺ ، على بنى النضير نخلهم وشجرهم . قال الله تعالى : « ما قطعتم من لِينة أو تركتموها قائمةً على أصولها فبإذن الله ولِيُخزِىَ الفاسِقين » .

قال المصنف : الفاسقون عندنا بغاة ، يعم المشركين وأهل القبلة ، حتى يقوم دليل التخصيص . والله أعلم .

وفى موضع آخر : إنه ﷺ : حرق نخل بنى النضير ، وقطع . وهى البويرة . وفيها يقول حسان بن ثابت :

وهان على سراة بنى لؤى حريق بالبويرة مستطير

مسألة :

أبو الحوارى : بلغنا أن سعيد بن زياد ، لما استولى على بلاد أهل الأحداث السرق ، وأراد إدمارها ، بعث رسولا إلى موسى بن أبى جابر . فلما وصل إليه قال له : إن سعيدا يقطع نخل بنى نجو .

فقال موسى : « ما قطعتُم مِّن لِّينةٍ أو تَرَكتُمُوها قائمةً على أصولها » الآية.

فرجع إلى سعيد ، أخبره بقول موسى. فأقبل سعيد بن زياد على قطع النخل ، وهدم المنازل .

مسألة :

وهل للمسلمين أن يهدموا مصنعة ، قاتل عليها أهل البغى ، بعد أن يظهروا عليها ؟

قال : إن كانت مرصدا للبغاة ، يجتمعون فيها ، يحاربون عليها ، فإنها تهدم وتخرب. قال الله تعالى: « والذين اتخذوا مسجداً ضِرَاراً » الآية. كما فعل الإمام غسان بأصحاب الدور .

مسألة :

عن هاشم بن غيلان أن المسلمين لما نسفوا دار راشد، غضب لذلك من غضب، من أشياخ سلّوت وغيرهم . فقدم علينا الأشعث بن محمد ، ونحن مع بشير ببهلا . فتكلم فى ذلك الأشعث . وقال : ليس ذلك من سير المسلمين .

فقلت له : قد نسف رسول الله ﷺ : حصن بنى النضير . فرد ذلك على الأشعث .

فقلت : بيان ذلك فى كتاب الله قوله : « يُخْرِبُون بُيوتَهم بأيديهم وأيدى المؤمنين » .

فذلك أن المؤمنين، كانوا ينسفون من قبلهم. وكانت اليهود تنسف من ناحية أخرى ، فيسدون به ما نسف المسلمون . فرد ذلك على الأشعث .

فقال بشير : بل هكذا كان . وقد بلغنا أن أهل دار رموا من المسلمين بسهم، فأمر رسول الله ﷺ بنسفها فنسفت.

فقال الأشعث : لعلهم نسفوا شرفاتها .

فقال بشير : من أصلها .

وفى موضع: هل كان فيها أحد من البغاة. فلم يكن معى علم بذلك. أكان فيها ذلك اليوم أحد من البغاة أم لا ؟ إلا أن دارا كانت بسمد نزوى ، عقود تقوم توارثوها . ويقعد فيها أهل الريبة . وإن امرأة مصت فيها بالليل ،فاعترضها فاسق. فبلغ الإمام غسان ، فأرسل إلى أهلهـــا أن يهدموها ، وحكم عليهم بذلك ، أو يستريحوا فيها بالليل ، حتى ينظر من فيها من أهل الريبة. فأخرجوا خلف الدار طريقا للناس . فلما أخرجت الدار ، رجع الطريق فيها، ورجع أصحابها إلى الطريق المخروجة ، فأخذوها ولعلهم لو لم يفعلوا ما أمرهم ، كان يهدمها . وهو وجه من الحق .

* * *

باب فى المحاربة بالنار وغيرها

وقيل : ن أهل الشرك يستعان على قتالهم ، ويحل على كل حال باغتيال وتحريق وتغريق ، وبكل وجه .

وقول : إلا التحريق . وأما المعمول به فإجازة ذلك .

وبلغنا أن النبى ﷺ نهى عن التحريق ، وبعث أبو بكر سرية ، فنهاهم أن يحرقوا ، ولم يصح ذلك عندنا ولو صح لم يعمل المسلمون بخلافه . والله أعلم .

والتحريق للأموال ، ليس من سيرة المسلمين . ولا ينبغى لهم أن يسيروا بسيرة أهل الجور . وعلى الذين أحرقوا قيمة ما أحرقوا يوم أحرقوا ، بقيمة عدل لأهله ، ويطلبون طلب ذلك من قبلهم ، أو من قبل ورثتهم .

مسألة :

وعن أبى عبد الله ـ قال : يجوز لنا قتال أهل الحرب ، من غير أهل الصلاة ، بالتحريق بالنار ، والتغريق بالماء ، وبما يقدر عليه فى أبدانهم ولكن لا يجوز لنا أن نحرق أموالهم ؛ لأنها غنيمة للمسلمين .

قال غيره : يجوز ذلك أيضا ، فى أهل الحرب ، من أهل البغى ، فى حال المحاربة ، أن يحرقوا ، أو يغرقوا ، أو يقاتلوا ، بكل وجه قدر عليه منهم .

مسألة :

وفى موضع ـ أظن عن ابن محبوب فى جنعم وأصحابه ـ : قلت : ونرميهم بالنار ، ونقتلهم بها ؟

قال : نعم . ارموهم بالنار . احرقوهم بهـا ، ولا تحرقوا شيئا من متاعهم ، ولا شيئا لاتأكله النار .

قلت : فإن كانوا فى بيت وحدهم ، وليس معهم متاع ، ولا غيره . ولا يخالطهم أحد غيرهم . أيحرق البيت عليهم ؟

قال : نعم . ولكن عليهم ضمان البيت على المسلمين ، فى بيت مالهم .

قال أبو عبد الله : إنمـا هم لصوص ، يقتلون بالعطش وبالنار ، مقبلين ومدبرين ، وعلى أى حال قدرتم عليهم . ويجيزون على جريحهم ، ويقتلون موليهم أبداً ، ما دامت أئمتهم قائمين .

قلت : مَن ؟

قال : خثعم وجعشم .

مسألة :

قيل : والقطرية ومثلهم . إن قام رجل منهم ، فرمى أو قاتل ، أيطرح عليهم كلهم جميع النار . وإنما قاتل واحد منهم ؟

قال : نعم . وإن لم يعرضوا لك ، ولم يدر ما أمرهم ، فلا يعرض لهم .

مسألة :

وقيل : كان أبو المؤثر ، يأمر الناس بحرق منازل القوم ، الذين دخلوا فى دعوة القرامطة ، لئلا يرجعوا يسكنونها .

فقيل له : لِمَ يحرقها ؟

قال : لأنهم أحرقوا منازل الناس ، وساروا فيهم سيرة أهل الشرك .

فقيل له : إن كان هؤلاء القوم بغاة ، فعليهم غرم ما أحرقوا . وإن كانوا مشركين ، فأموالهم غنيمة . فلن تحرق صوافى المسلمين .

فأعرض عن كلامنا مغضبا . وقال : لابد لهم من مخاصم .

وكان يأمر الناس بإحراق منازلهم ؛ لئلا يرجعوا يسكنونها . وليس الذين أحرقوا منازل الناس قوما ، يعرفون بأعيانهم . ولكن أهل دعوتهم أحرقوا منازل الناس ، فاستحلوا أموالهم ودماءهم وكان قد ألحقهم بالشرك . والله أعلم .

مسألة :

أبو الحوارى : بلغنا أن المغيرة بن روشق الجلفدانى ، ومن معه من بنى الجلفدانى وغيرهم ، خرجوا بغاة على المسلمين ، وقتلوا الوضاح والى توأم . فخرج إليهم أبو مروان والى صحار ، وسار معهم مطار الهندى ، ومن معه . فلما هزم الله الفاسقين ، وتفرقوا عمد مطار الهندى ، ومن معه إلى دور بنى الجلفدا فأحرقوها ، وفيها الدواب .

وقيل : أحرقوا خمسين غرفة ، أو سبعين .

ولم نقل : إن أبا مروان أمر بذلك ، ولانهى عنه . ولعله قد نهى عنه ، ولم يقدر عليه . ولا قبل قوله . ثم إن الإمام بعث رجلين إلى الذين أحرقت منازلهم، يدعوانهم إلى الإنصاف ، ويعطيانهم ماوجب لهم من الحق . ولم نسمع أحدا يقول: إن ذلك الحرق كان صوابا . بل هو باطل معنا . والله أعلم .

مسألة :

وفى الضياء :

قال بعض أصحابنا : ولا نحارب أهل القتلة بالنار .

ويروى عن النبى ﷺ قال فى رجل: إن قدرتم عليه فاقتلوه ، ولا تحرقوه بالنار ، فإنه لا يعذب بالنار إلا رب النار .

مسألة :

قال : اختلف الناس فى رمى أهل الشرك بالنار ، فكره ذلك عمر بن الخطاب.

وأحرق خالد بن الوليد ناسا من أهل الردة .

قال عمر لأبى بكر : انزع هذا الذى يعذب بعذاب الله .

قال أبو بكر - رحمه الله - : لا أشيم سيفا ، سله الله على المشركين .

وتقول : شمت السيف : إذا غمدته .

وعن عمر بن عبد العزيز أنه قال : ودت أنهم يأمنوننا ولا يقتلوننا بالنار ، ولا نقتلهم بها : يعنى الروم .

وقد أجاز بعض أصحابنا أيضا ، تحريق العدو بالنار ، من البوارج بالنار .

وكره ذلك قوم .

وقال أبو الحسن : لا نحب ذلك ؛ لقول النبى ﷺ : لا ينبغى لأحد أن يعذب بعذاب الله .

* * *

باب فى البغاة إذا انهزموا فى المحاربة

قال أبو عبد الله : إذا انهزم أهل البغى ، وكان لهم مسند قائم ، قتل موليهم ولا يجاز على جريحهم الصريع ، الذى لاقتال فيه ، ولكن يجاز على الجريح الذى يخاف منه القتال .

وإذا قتل مسندهم ، لم يقتل موليهم ، ولم يجز على جريحهم .

قال غيره : قول المسلمين فى عدوهم : لا يقتلون موليا ، ولا يجيزون على جريح .

قال المغير : لم يفعل ذلك المسلمون إلا تكرما .

وقول : يتبعون ويقتلون عشرة أيام .

وقول : ما دام أهل البغى على بغيهم ، فهم يقتلون مقبلين ومدبرين ، حتى يفيئوا إلى أمر الله ، ويرجعوا عن بغيهم .

مسألة:

أبو جعفر : ومن أتى عليه المسلمون ، من صريع مستسلم ، أو جريح متشحط فلا يقتل ، إلا أن يعلم أنه قتل أحداً من المسلمين ، فإنه يقتل . ولا يقتل إلا برأى الإمام .

مسألة :

وعنه : ومن أتبع موليا ، فقتله بغير رأى الإمام ، وأجاز على جريح متعمدا ، فقد خالف المسلمين وسنتهم . ومن خالفنا متعمدا بخلافنا ، لم نقبله .

قال غيره : على قول منير، لا تترك ولاية من قتل مواليا ، أو أجاز على جريح . والله أعلم .

مسألة :

قال هاشم : إنه حفظ عن أهل البغى من قومنا : يقتلون إذا انهزموا عشرة أيام .

وقيل : إن ذلك عن ابن المهاجر .

قلت : فهؤلاء أعنى الذين يرونها ، ويقاتلوننا أشر أولئك ؟

قال : نعم .

قال : إن الآخرين ينتحلون دينا . فلم نرهم مثل هؤلاء . ولم أستبن منه تصريحا ، يبيّن لى فى هؤلاء .

مسألة :

ومن قدر عليه منهم ، بعد يوم أو يومين ، أو أكثر من ذلك ، أو أقل . فاستسلم ولم يمتنع من حكم المسلمين ، فدمه حرام لا يحل ، إلا أن يكون قد قتل ، فلا يقتل إلا برأى الإمام .

مسألة :

وفى الضياء : إن من ألقى بيده أهدر عنه ما أصاب . ومن أخذ عن قفاه ، فشهدت عليه البينة : أنهم رأوه فى المعركة ، يقاتل ، ويطعن ، ويضرب ، ويرمى ، ولم يقتل أحدا ، فالإمام بالخيار ، إن شاء قتله . وإن شاء عفا عنه .

مسألة :

عن بشير : وأما قوله : ولا يتبع مدبرهم . المعنى فى ذلك ـ والله أعلم ـ أن لا يقتلون منهزمين ، ما كان ذلك تفرقا منهم إلى غير فئة لهم ، يراجعون بها إلى حرب المسلمين .

فإن ظهر للمسلمين ، فى تفرقهم ، توبة منهم عن بغيهم ، أو أمنوا معاودتهم للبغى عليهم ، أمسك المسلمون عن اتباعهم .

وإن لم يكن ذلك ، فلم يأمن المسلمون مراجعتهم إلى فئة لهم ، يرجعون بها إلى حرب المسلمين ، أو إلى بغيهم عليهم ، ويظلمون الناس فى مسالك انهزامهم ، اتبعهم المسلمون ، ليأسروهم ويحبسوهم ، إلى أن يأمن المسلمون ذلك منهم .

فإن كان للمسلمين إمام قائم ، كان الحكم إليه فيهم ، مع مشاورته أهل العلم منهم .

وقد قيل : يقتل من قتل أحداً من المسلمين ، من الباغين . ويحبس من لا يؤمن معاودته للبغى عليهم ، وإرسال من تاب من المذنبين منهم .

مسألة :

فإن كان فى الأسارى إمام البغى وقد كان قد قتل ببغيه ، فللإمام قتله ، أو المن عليه .

وإن ألقى بيده تائبا ، فخلى سبيله ، ما أمن معاودته لبغيه .

وإن لم يأمن ذلك منهم ، حبسه إلى أن يأمن بغيه .

وعلى الإمام أن ينظر فى ذلك ، بالأفضل ، فى الذى يقوى دولة المسلمين .

مسألة :

وأما الجرحى ، فلا يجاز عليهم ، ما كانت جراحتهم حائلة بينهم وبين البغى والظلم ، نحو ما قلناه فى الأسارى منهم .

ومن كانت به جراحة خفيفة ، غـــير موسرة لهم عن بغيه ، فسبيله سبيل أصحابه .

وإن كان مع ما به من الجراحة ، مقيما على الظلم والبغى ، فللمسلمين قتله ، ما لم يمكنهم منعه من ذلك إلا بقتله . وسبيل هذا المجروح ، سبيل المجروح الذى يقاتل مع البغاة . وإن كانت به جراحة ، لا سبيل المجـروح الذى قد أسرته جراحته ، ومنعته مما يجب قتله من أجله فهذا ما حضر ذكره ، من معانى ما تقدم ، من قول الفقهاء ، فيما منعت فى المحاربة منه به والله أعلم .

* * *

باب فى الحكم فيمن ظفر به من المحاربين

فإذا ظفر المسلمون بعدوهم ، حرمت دماؤهم ، إلا من قد قتل ، أو إمام الكفر القائد للظالمين ، الذى دعاهم إلى الكفر ، وحملهم على المعاصى ، وحمل أوزارهم ، وشاركهم فى كل دم ، فإنه لا يهدر عنه ، ما كان من معاصى الله وطاعة الشيطان . وهو حلال الدم ، لقتاله المسلمين ، لم ينزع عن ذلك ، حتى يظهروا عليه . ولم يكن منه توبة ، ولم يعط ما لزمه من الحق .

فإذا قدر عليه المسلمون ، أقاموا عليه الحكم . ولا يسأل عنه البينات فى أحكامه .

وقد قيل : قاتلُ أبى بلال ابن أخيه دية ـ رحمه الله ـ لم يسأل من قتله من المسلمين البينة ، لأنه وليه . ولكنه كان داعى القوم .

وأما ما فى الضلالة فألزمه قتله .

وكذلك ابن عطية ، لم يسأل قتله البينة ، أنه قاتل بيده . ولكنه رضى بالقتل ، وتولى أهله ، وأقام على المعصية .

مسألة :

قال أبو عبد الله ـ رحمه الله ـ : إن والده ـ رحمه الله ـ قال ـ فيمن تاب من أهل البغى ، من بعد أن يقدر عليه ـ : إن الإمام فيه مخير .

قال أبو سعيد : معنا أن التوبة تأتى على جميع الحقوق ، إلا من ثبت عليه حكم الحد ، وما أشبهه من حق ، يتعلق عليه معنى الضمان ، فيمن كان من البغاة ، من

الأتباع ، ممن لم يقتل فى محاربته أحداً من المسلمين على دينه . فإذا تاب ذهب عنه حد القتال ، وتلك فيئة وإنما أذن الله بقتاله . إلى أن يفىء .

وأما القادة والأمراء الذين من قبل ، من المسلمين ، يأمرهم ، فيلحقهم معنى التخيير ، إذا تابوا ، من بعد أن يقدروا عليهم بعد المحاربة ، أهدر عنهم ما أصابوا فى المحاربة ، كانوا أتباعا أو قادة .

وقد بلغنا أن الإمام غسان بن عبد الله ، أخذ عيسى بن جعفر . وأحسب أنه استسلم ، وأخذ أسيراً ، استشار فيه ، فأشير عليه بالتخيير . فترك قتله طلب السلامة . وله حديث وشرح طويل .

ومعنا أنه لو كان على غير توبة ، وهـو قائد البغاة من بعد قتله للمسلمين ، لم يسع تركه . ولم يجز إلا قتله ، لـكل مسلم قدر عليه ؛ لأن قتله من المعروف ، وترك قتله من المنـكر .

معنا إذا قدر عليه ، فيجب أن يلحق هذا الأثر ، من الأسارى القادة ، إذا تابوا من بعد أن يقدر عليهم ، من حق حـرب المسلمين ، وقتل من قتل من المسلمين بمحاربتهم . وإن ألحقهم ملحق جميع أهل البغى ، ممن كان موليا ، حتى ظفر به ، ولم يأت بيده تائبا حتى ظفر به ، واستؤنس من جميع أهل الدين ، كانوا مستحقين للقتل ، ببغيهم ومحاربتهم . ولم يجعل توبته تنفعه بعد الظفر ، ممن علم منه الإدبار فى حال الاختيار . وإنما تاب فى حال الاضطرار ، فـكأنه وجب عليه حكم القتل ، بمنزلة الحد لمحاربته ، ولم يزل الحـد ، وما أشبهه ، من بعد استحقاقه ذلك . والله أعلم .

مسألة :

والأسارى قيل: يكون الإمام هو الذى يتولى قتلهم ، أو يكون يأذن للقاتل أن يقتلهم .

مسألة :

وقول : إن لم يأذن لهم ، ولم ينههم فقتلوه . فذلك جائز .

وعن أبى على فى الذى نصب حربا، ولم يقتل. فالذى نحب من ذلك أن لا يقتل، وقد كف إخواننا عن كثير من الناس ، وأمنوهم .

وبلغنا أن الجلفدا قد قتل على ذلك .

وبلغنا أن عبدالملك بن حميد، كان يطرد مهرة ويطلبهم وكانوا يلقون بأيديهم إلى الإسلام ، فأشار عليه موسى بن على ـ رحمه الله ـ أن يقبل منهم ذلك ، ويؤمنهم فأمنهم . وقد سفكوا دماء المسلمين .

مسألة :

وإذا قاتل رجل المسلمين فى فيئة ، وهو يرى قتالهم حراما . فقتل واحدا . ثم ولى حتى أخذ من بعد الوقعة ، فإنه يقتل بمن قتل ، ولا يكون كمن قتل على الاستحلال .

مسألة :

عن أبى عبد الله ـ فيمن يقطع الطريق ، بقتل وسلب . فلما ظفر به المسلمون قال : أستغفر الله . كنت أحسب أن هذا حلال . وكنت على ديانة أستحله . فليس يقبل هذا منه .

وقطع الطريق ليس مما يدان به فى شىء ، من أديان أهل الخلاف ، إلا أن الخوارج والروافض ، إذا كان ممن يعرف ، أنه يدين باعتراض أهل القبلة ، وقتلهم ، وسبى ذراريهم وغنيمة أموالهم .

فإذا كان ممن ينسب إلى ذلك ، فامتحنه أحد من المسلمين ، فوجد نحلة الخوارج ، فتاب ورجع ، لم يعجل عليه .

مسألة :

وقيل : من قاتل بديونة ، فلا قصاص عليه . وإن تاب قبلت توبته

ومن أصاب مالا على ديونة ، ثم قدر عليه بعد ذلك ، فما وجد لأهله فى يده ، فهو لأهله . وما أتلف لم يلزمه غرمه .

وقول : إن هلك ، فلا سبيل على ورثته ، ولا غرم ، إلا أن يجدوا شيئا بعينه ، فهو لأهله .

مسألة :

فى جبار نزع رجلا دابة ، فدفعها إلى بعض أصحابه قال أبو عبد الله ـ رحمه الله ـ : إن كان الجبار مستحلا لما أخذ ، فليس فى ماله شىء .

وإن كان محرما لذلك ، فعليه فى ماله قيمة هذه الدابة .

وإن لم يقدر صاحبها ، على شىء من ماله ، وقد علم الذى دفع إليه الجبار ، أنه غصبها ، فهو ضامن لربها .

مسألة :

وقيل فى المحاربين المحرمين ، إذا تابوا قبل أن يقدر عليهم ، إنهم يؤخذون

بجمع ماجنوا ، وغرم ما أتلفوا ، وما امتنعوا به ، وحاربوا عليه فإن أخذ عن يد ، قبل أن يلقى بيده ، أو يقرب أخذ بجميع ماأصاب ، مما به امتنع من ذلك غير مستحل له .

وكذلك إن كان مستحلا ، فإنه يؤخذ بجميع ذلك ، مالم يتب . فإذا تاب من ذلك، أهدر عنه جميع ما أتاه ، فى حال الاستحلال .

والذى ذكر الله من توبتهم بقوله : « إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم » إنما هو ما كان بعد المحاربة ، أو فيها . فهو الذى يهدر عنهم .

فأما ما كان وجب عليهم بالامتناع به ، صاروا محاربين، فإنهم يؤخذون به، ورغما على قدر مغازلهم ، من قتل أو قطع .

مسألة :

المعتبر والمحارب على مثقال ذرة ، أو على شعرة من لحية ينتفها . ثم امتنع عن أداء الحق فيها ، فهو كالمحارب على سفك الدماء ، وأكل الأموال الكثيرة ، ظلما من الجبابرة العاديين ، يسمون جميعا بالبغى والكفر ، لا فرق فى أسمائهم ، ولا فى محاربتهم، حتى يفيئوا إلى أمر الله .

فإذا ترك أحد منهم المحاربة، وأعطى بيده تائبا. فإن كانوا دائمين بما حاربوا فإنه يهدر عنهم جميع ما أتلفوا، من الدماء والأموال التى استحلوها ، ثم تابوا منها بعد إتلافهم لها فى محاربة ، أو غير محاربة . ولا أعلم أحدا من المسلمين ألزمهم غرم شىء من ذلك .

وإن كان على غير دينونة، فأعطوا بأيديهم التوبة من المحاربة، فإنهم يؤخذون بجميع ما جنوا، إذا كانوا محرّمين، وغرم ما أتلفوا فى محاربتهم.

وإن امتنعوا به، وحاربوا عليه، فكل ذلك يؤخذون به.

وقول: لا يؤخذون بما أحدثوا فى محاربتهم، عند التقاء الزحوف، ويؤخذون بما أحدثوا من الدماء والأموال، فيما دون الزحوف، مثل الوقائع التى وقعوها، فى موضع من المواضع، على غير التقاء زحوف المسلمين، والتقاء المسلمين بمثل الزحوف التى يزحف بعضها إلى بعض.

وقول: يهدر عنهم جميع ما أحدثوا فى محاربتهم، مذ حاربوا وناصبوا الحرب إذا تابوا، من قبل أن يقدر عليهم. وإنما يهدر، على قول من يقول بالإهدار، ما أتلفوا فى حال محاربتهم.

وأما ما كان قائما من الأموال، فمردود إلى أهله. وذلك إذا أحدث، على قول من حملة المحاربين، ولم يعرف محدث منهم بعينه لذلك. ويخرج على قول: إنه مهدور عنهم، ولو عرف المحدث، إذا كان على هذه الصفة، لأنه إذا ثبت الإهدار عن الجماعة بوجه، لم يلزم الواحد. وما ثبت على الواحد، لم يهدر عن الجماعة.

وأما إذا تابوا، من قبل أن يقدر عليهم، فإنهم يؤخذون على كل حال، بأصل ما امتنعوا به، حربا من حق أو حد، ولا يهدر عنهم منه قليل ولا كثير. ولا أعلم أحداً أهدر عنهم شيئا، من ذلك الذى أحدثوه، وطولب منهم، وهم فى غير محاربة، فامتنعوا بذلك عن العدل، وحاربوا عليه. والله أعلم.

* * *

باب فى أسارى المحاربين

وقيل : إن النبى ﷺ سمع أسيراً، قد أتى به المسلمون يقول: أتوب إلى الله ولا أتوب إلى محمد . يقولها ثلاث مرات . فقال ﷺ : عرف الحق لأهله فأرسلوه .

وعن أسير من المسلمين، أو أهل عهدهم ، إذا أسرهم العدو . هل يحل للإمام فداؤهم ؟

قال : على كلٍّ فداء نفسه .

وإن تطوع الإمام ، ففداهم من بيت المال ، فلا بأس عليه . وليس ذلك بلازم .

وعن أبى عبد الله: إن كان عدو المسلمين أكثر من مثل السرية من المسلمين، فإنهم يفدون من بيت المال . وإن كانوا مثلها ، أو أقل ، لم يفدوا من بيت المال .

وقيل : من أسره أكثر من اثنين . فعلى المسلمين أن يفدوه ، فمن غنموه منهم ، إلا أن يكون فى سهم الله وسهم الرسول ، مايفدونه . فإن لم يكن معهم مزهدين السهمين ما يفدونه ، فليفدوه من سائر الغنيمة .

فإن قالوا : نهبه لكم بخنزيرة . فإن كان معهم خنزير ، فليعطوه ولا يشتروها لهم . وإن اقتنصوها لهم ، فالله أعلم .

مسألة :

وقيل : لا يفدى المسلم بالخمر ، ولا بغيره من الحرام ، إذا طلبوا ذلك .

مسألة :

وقيل : من أسره العدو ، وأخذوا زوجته ، أو سريته ، فيكره له وطؤها إذا كن فى أيديهم ، إن قدر على ذلك ، مخافة أن يشركوه فى الولد .

قال غيره : نعم يكره فإن فعل لم يكن عليه بأس لأنه لا ولد للعاهر ، ولا للمغتصب . والولد للفراش .

فإن كان مع المسلمين ، من علوج المشركين أسارى . فقالوا : أعطونا صاحبنا ، ونعطيكم صاحبكم . فلا يفعلون ذلك .

فإن كان فى أيدى المسلمين أسير من المشركين ، وعند المشركين أسير من المسلمين ، فخافوا عليه القتل ، إن قتلوا المشرك . فقيل : يحبس المشرك ، ولا يقتل إلا أن يكون فى حبسه فساد فى تلك الحال ، إن شاء قتله ، وإن شاء استبقاه ، إذا وضعت الحرب أوزارها .

مسألة :

والأسارى من أهل العدل ، يكونون فى أيدى أهل البغى . هل يقتص لبعضهم من بعض ؟

قال : لا .

قيل : وكذلك الأسارى ، إذا فعل بعضهم ببعض كذلك ؟

قال : نعم .

مسألة :

وليس لأمير السرية ، أن يمن على الأسير ، فيرسله إلا برأى الإمام .

والإمام ـ ما لم تضع الحرب أو زارها ـ بالخيار إن شاء منّ على الأسارى، وإن شاء فاداهم ، وإن شاء استعبدهم .

قال أبو عبد الله : ليس للإمام أن يفاديهم، ولكن يقتلهم ، إلا أن يدخلوا فى الإسلام ، ولا يرسلهم ، فيردهم إلى الشرك ، ولا يستعبدهم وهم بالغون .

فإذا دخلوا فى الإسلام، لم يقتلهم، واستعبدهم، يباعون، ويكون ثمنهم غنيمة . والله أعلم .

ومن كان منهم فى حال ريب ، أو شك ، أنه بلغ رجلا ، أو لم يبلغ ، لم يقتل واستعبد .

مسألة :

فى الأسير المشرك . قال : لا يقتل حتى يعرض عليه الإسلام فإن كره قتل.

قال الفضل بن الحوارى : لهم ما ليس لأسارى المسلمين .

قيل : كيف قتل المسلمون عيسى بن جعفر ؟

قال : لو اطلع على من قتله ، لعوقب على ذلك .

قال هاشم بن الجهم : أليس قد قال على بن عزرة للإمام : إن قتلتـــه أو تركته ، فواسع لك .

قال محمد بن محبوب لهاشم : لم يقل غيره .

قال محمد بن محبوب : إن بعض أهل عمان ، أخبره أن خبر هزيمة عيسى بن جعفر ، وصل إلى مكة ، وأنهم أخذوه أسيرا .

فقال محمد بن محبوب : سرنى إذا أخذوه أسيرا .

قيل له : لِمَ ؟

قال : ليمنوا عليه .

فقال القائل : لو كان فيه كذا من رأس ، لقطعه أهل عمان ، أو نحو هذا .

قال : هكذا قال ؟

قلت : نعم .

مسألة :

وقيل فى أسير من المسلمين مع المشركين : هل له قتلهم ؟

قال : لا يحل له قتلهم فى السر ؛ لأنهم قد أمنوه . ولكن إن قدر أن يهرب منهم . فليفعل .

قال أبو عبد الله : ولكن مادام معهم فى طريقهم ، ولم يصر معهم فى بلادهم ، فله أن يجاهدهم عن نفسه .

وفى الضياء : ومن سباه المشركون ، فله قتلهم وسرقهم . فإن وقع فى بلادهم بلا سبى ، فله ذلك .

مسألة :

أبو المنذر بشير : وأما الحكم فى الأسارى منهم . فإن رسول الله ﷺ قد قتل ، ومنّ ، وفادى . فعاتبه الله على الفداء . ثم أباحه له . فقال الله : « فإذا لَقِيتُم

الذين كفروا فَضَرْبَ الرِّقابِ حتى إذَا أَثْخَنتُمُوهم فشُدُّوا الوَثاقَ فإما مَنًّا بعدُ وإما فِداءً » .

والإثخان : وضع الحرب أوزارها . فقال قوم : بتخيير الإمام فيهم .

وقول : لا حكم اليوم فيهم . الإسلام ، أو القتل لهم . وإن آية المن والفداء منسوخة بقوله : « فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » به لا خيار إليهم فيهم .

مسألة :

وقيل : لا يحل للمسلم كأن في يد العدو ، ثم قدر على الهرب أن يقيم معهم . فإن خرج بعهد الله ، أخذوه عليه ، أن يرجع إليهم ، فلا يرجع .

وإن خرج بأمان ، على أن يأتيهم بفداء فقول : يفي لهم ، ويبعث بفداء .

وقول : لا يفي لهم بذلك . وهو أحب إليّ .

مسألة :

والإمام هو الذي يلي قتل الأسارى . وإن لم يأمرهم ولم ينههم ، فقتلهم أهل العسكر أو القائد فجائز .

مسألة :

وفي الضياء: وإذا أسر العدو رجلا ، فأخذوا منه عهد الله وميثاقه: ألّا يهرب، فله أن يهرب . ولا يحل له الوفاء لهم ، إن وجد سبيلا . وهو قول الحسن .

وأما الخوارج واللصوص، فإذا أخذوا عليه أن يرجع بالفداء ، فعليه أن يرجع إليهم ، إن لم يجد الفداء . وإنما ذلك للمشركين .

قال أبو عبيدة : ما أرى أن يفدي نفسه ، ولا ماله ، ولا يفي لهم بذلك .

* * *

باب فى أمان المحاربين

الرواية عن النبى ﷺ أنه قال : المسلمون يد على من سـواهم ، يسعى بذمتهم أدناهم ،

فصل

الأمان ، والعهد ، والبيعة ، والصفقة ، والخفارة ، والجوار ، والأجل ، والإصر ، والذمام ، والشروط ، والعصمة . فكل من أمنه أحد من المسلمين ، أو قال له : لا بأس عليك ، أو كلمه . كلام يطمعه فيه بالأمان ، فجاء المشرك بحال ذلك ، فلا يقتل . ويكون غنيمة .

وقيل : تحاجوا إلى حاجب ومسلم ، فى الأمان دون الإمام .

وكان أبو صالح والى إبرا ، أمر به ممن استحل المسلمون دمه فأمنه ، فخرج وخرج بهم إلى الجلفدا . وبلغ الجلفدا ، أنه أمنهم أبو صالح . فقال : لا أمان لهم عندى . فوجه إليهم من لقيهم ببهلا ، فقتلهم فيها .

فقال حاجب : لا أمان إلا للإمام .

وكان من حجتهم أن عابوا على الإمام ، قتلهم فيها . فقال حاجب : لا أمان إلا للإمام . ولا أمان دون الإمام .

مسألة :

ومن الأثر : وزعم أن موسى قال : إنما الأمان للإمام ليس لغيره .

ابن جعفر : وقيل ذلك لكل من غزا من المسلمين ، من البالغين الأحرار ، من له ولاية ، أو من لا ولاية له . والصرارى فى البحر ، والحمالة فى البر .

فكل من أمنه أحد من أولئك ، فهو آمن . وهو غنيمة . ويعرض عليه الإسلام .

فإن أسلم قبل منه ، وكان من المسلمين . وهو غنيمة .

وإن كره أن يسلم ، فقد مضى أمانه ، ويقر على شركه ، وهو غنيمة ، لأنه قيل : إن المسلمين يسعى بذمتهم أدناهم .

مسألة :

فإن تقدم القائد ، أو الإمام ، على أهل السرية ، أن لا يؤمنوا أحداً إلا برأيه ، فلا يجوز أمان أحد منهم . وإن لم يتقدم عليهم جاز أمانهم .

وفى موضع : فإن قال القائد للناس : يامعشر الناس ، لاتأمنوا أحدا إلا بإذنى فإن أمن رجل من العسكر ، فلا أمان له .

مسألة :

فأما المماليك ، فلا أمان لهم . وكذلك أهل الذمة

ويوجد عن عمر أنه أجاز أمان المماليك . وقال : المملوك رجل من المسلمين أمانه أمانهم . وكل من دخل فى الأمان ، فهو غنيمة ، إذا كان ممن يكون غنيمة يغنم ، ولو أسلم بعد الأمان ، فى قول أصحابنا . وأما المرأة المسلمة فأمانها أمان .

وبلغنا أن زينب ابنة النبى ﷺ ، أمنت زوجها أبا العاص بن الربيع ، فأجاز النبى ﷺ أمانها .

قال غيره : اختلف فى أمان المرأة والعبد والذمى .

فقول : أمانهم أمان .

وقول : لا يثبت أمانهم ، إلا برأى الإمام .

وقيل : إذا مات الحربى الداخل بأمان ، رد ماله على ورثته ، من أهل الحرب ، إلا السلاح ، فإنه لا يرد إليهم ، ويباع ويرد عليهم ثمنه

مسألة :

وقيل فى دِهقان ، دخل مع المسلمين بأمان ، فحاربه عبيده ، وحاربوا المسلمين وامتنعوا بأرض الحرب . ثم ظهر المسلمون عليهم ، فسبَوهم .

قال : هم له ، إن صح ذلك .

وقيل فى إمام ، سبا أهل المدينة . ثم قال للمسلمين : إنى كنت أمنت هؤلاء قبل السبا .

قال : يصدق إذا كان عدلا . والله أعلم .

مسألة :

أبو مودود : ولا يحل قتل رجل ، أمنه رجل من المسلمين ، لأن ذمة المسلمين واحدة ، تجرى ما أعطى أولهم على آخرهم ، من كان عدلا . فأى رجل من المسلمين أمن رجلا ، قد لزمه شىء فى حكم المسلمين ، لم يجز ذلك الأمان ؛ لأنه ليس لأحد أن يحكم بخلاف حكم الله ، ولا يؤمن أحداً على حدود الله الواجبة .

مسألة :

وفى قول أصحابنا : إن الإشـــارة بالأمان أمان . وتأتى الإشارة التى تثبت معه الأمان ، فهو أمان بها .

وأما قوله : اطرح سلاحك ، ونحو هذا . فهذا يتصرف على معان . وهو على معنى المريد لا المراد ، وينظر فيه .

وفى موضع : فإن أشار رجل من المسلمين ، إلى رجل من المشركين ، وهو فى الحرب ، وأومأ إليه، إنما يوهمه أنه أمان،فقد حرم دمه عليهم ولكن يؤسر، حتى يوصل إلى الأمان ـ إن شاء الله

مسألة :

الضياء :

قال أبو الحسن : المماليك لا أمان لهم . وبه يقول أبوحنيفة ، إلا أن يكون فى المقاتلة . .

وعند الشافعى : جائز .

وبين قومنا : فيه اختلاف ، أجازه الشافعى .

وقال أبو حنيفة : إن كان يقاتل ، جاز أمانه . وإن كان يخدم مولاه ، فلا أمان له .

قال : وأما الوكيل والأخير ، فجائز ، قاتلوا ، أو لم يقاتلوا .

وأجمعوا أن أمان الصبى غير جائز . وأمان الذمى لا يجوز .

وقال مالك والشافعى : والإشارة بالأمان أمان .

وعن عمر : لو أن أحدكم أشار بأصبعه إلى السماء ، إلى مشرك . فنزل إليه فقتله ، لقتلته به .

وقال وائل : قال : كتب عمر فقال : إذا ألقى الرجل الرجل . فقال : مؤنس فقد أمنه . فهى كلمة فارسية معناه : لا تخف .

وإذا قال : لا تخف ، فقد أمنه ، أو لا تذهل فقد أمنه ، لأن الله تعالى ، يعلم الألسنة .

مسألة :

عن قومنا ـ وقال الأوزاعي : إذا قال له : قم ، وألق سلاحك . فوقف ، فلا قتل عليه . ولا يباع إلا أن يدعى أمانا . ويقول : إنما رجعت ، أو وقفت ، فهو آمن .

* * *

باب فى الفتك بالجبابرة وغيرهم

وأما الفتك بالجبابرة ، فقد قيل ذلك ، إذا قصد إلى دماء المسلمين فى أحوال البطش بها ، وامتنع من الحق بعد دعائه إليه فيها ، بعد إصابتهـــا . وليس هدر أولياء الدماء لها ، وعفوهم عنها ، بمسقط الحـكم عمن أصابها ، لأن الفتك بالدين المطالبة به للمسلمين .

وكـذلك من سعى فى الأرض فساداً ، من المجرمين ودم الفائرة للأولياء .

وعلى الإمام المطالبة بدماء المسلمين، ما كان للأولياء ، أنصفهم إمام المسلمين.

وما كان بدين أو فساد فى الأرض، فعليه المطالبة. وليس له العفو عنه . وإذا وجدوا ، أخذوا بالدماء التى بها امتنعوا .

مسألة :

قيل : إن قائد البغاة ، إذا أقبلت أئمة الدين وأعـلام المسلمين ، أو رجعت عساكرهم ، أو مثلت فيهم ، إن للمسلمين الفتك بهم ، إذا تولوا بحدثهم ، نحو ما فعلوه ، بقاتل المرداس وابن عطية وأشباههم ، بشهرة الخبر عنهم فى أحداثهم من غير أن تقوم بذلك بينة عليهم .

كذلك كان سبيل المغيرة بن رويس وخثعم أيضا .

مسألة :

سألت أبا عبد الله ، عمن يسير إلى المسلمين فى عسكره ، فقاتلهم على دينهم ، فيقتلهم ، أو يقتل قتيلا على دينه . ثم هربوا ، هل يقتلون سرًّا وغرة ؟

قال: أما القائد نفسه، فلكل أحد من المسلمين، شارياً، أو غير شار، أن يقتله، إذا قدر عليه، كان وليًّا للدم، أو لم يكن وليًّا .

وأما أتباعه، من قواده وأتباعه، فلا. إلا برأى الإمام، والحكم بالبينة العادلة. ثم لا يقتله حتى يحتج عليهم، ويحضروا سماع البينة عليهم.

وللإمام أن يرسل إليهم قائداً، يدعوهم إلى الحكم. فإن أجابوا سمع البينة عليهم، وأفادهم .

وإن كرهوا وامتنعوا، قاتلهم حتى يجيبوا إلى حكم المسلمين .

وللوالى أن يأخذهم بغير رأى الإمام . فإن أجابوا، رفعهم إليه، حتى يقيم عليهم البينة . وإن امتنعوا حل قتالهم .

قيل : أفللرجل من المسلمين، أن يدعوهم أو واحدا منهم، بغير رأى الإمام ولا واليه . فإن امتنعوا قاتلهم ؟

قال : إذا كان الإمام قائما فلا . إلا برأيه .

ولا يجوز قتلهم غيلة، إلا إمامهم الكبير القائد لهم .

مسألة :

ابن جعفر :

وقيل : إن الفتك لايكون فى المسالمة، حتى يقصدوا إلى دماء المسلمين . فعند ذلك يحل الفتك بهم .

وعن محمد بن محبوب ـ فيمن ظفر بجبار، يظلم ويشتم ويقتل . هل يختلسه فيقتله ؟

قل : لا إلا أن يكون هذا الجبار ، دعاه أحد من المسلمين إلى الحق ، وأمره بمعروف ، فقتله على ذلك ، فإنه يسع المسلمين ، أن يختلسوه . وعلى مثل هذا قتل عل بن أبى طالب

مسألة :

وفى جواب محمد بن محبوب ـ من الجامع ـ فيمن دخل عسكر العدو ، من أهل القبلة ، فاغتال رجلا فقتله . وليس ذلك حين القتال من الفريقين . فأقول : ليس له ذلك ، وهو قود به ، ولو كان المسلمون قد دعوهم إلى الحق فكرهوا ، إلا أن يكون المقتول منهم إمامهم ، أو قائدهم ، فإن دمه هدر . ولا دية ، ولا قود على من اغتاله .

مسألة :

قال : والقائد نفسه ، لكل أحد من المسلمين ، أن يقتله ، إذا قدر عليه ، كان وليًّا للدم ، أو لم يكن .

وأما أتباعه فلا . إلا برأى الإمام والحكم بالبينة .

قال غيره :

قيل : إن القاتل بيده إذا صح ذلك عليه بالشهرة ، فى مثل هذا ، جاز دون صحة البينة وسماعها . ولكل أن يقتله ، من إمام أو غير أمام ، ولى الدم ، أو غير شار . والقاتل بيده ، من الأعوان ، بمنزلة الأمير والقائد .

مسألة :

ابن جعفر : ويوجد فى الآثار أيضا : أن الجبابرة يقتلون غيلة .

والرأى الأول ، فى إقامة الحجة عليهم ، أحب إلينا

وفى موضع من الأثر : قد أجاز بعض قتل الجبابرة غيلة ، ولم يجز ذلك بعض إلا بعد الحجة والله أعلم .

مسألة :

أبو المنذر : إن مخيفى الطريق والسبيل ، إذا أخذوا فى ذلك أموال الناس ، كان لمن فعلوا ذلك به ، أن يقتلهم عند تشاغلهم عنه ، بأكلهم وشربهم ونومهم ، وأحوال غفلتهم ؛ بمنعهم بذلك من ظلمه ، ولتخلص ماله منهم ، إذا لم يجد السبيل ، إلى تخليص ماله ، والدفع لظلمهم عن نفسه ، إلا بذلك ، من الفعل بهم .

وكذلك بيان المسلمين لهم ، ليدفعوا عنهـــم ، وعن المسلمين ظلمهم ؛ لأن المسلمين يد على من سواهم . وليس سبيل الأسير منهم سبيل المتشاغل والنائم ؛ لأن الأسير ممنوع .

مسألة :

فى الأمير الجائر ، أمر بقتل أحد من المسلمين على دينه ، أيحل لأحد قتله على غرة ؟

قال : نعم . يقتل الأمير ـ إن شاء .

فأما القاتل ، فلا يجوز ، إلا أن يكون الآمر لا يقدر عليه . وإنما يقتل المأمور للأولياء : أولياء الدم ، إذا لم يقدر على الآمر .

قال : وقد قتل المسلمون عباد بن علقمة .

فقال ابن الأخضر : بقتل المسلمين المرداس وأصحابه . وقتلوا رجلا ، قتل رجلا ، بأمر عبيد الله بن زياد ، أو زياد ، فكره ذلك عليهم المرداس ، وعابه عليهم ، إذ غزوه . ثم رجع قبل منهم قتل مثل خثعم وراشد .

قال : أما قائدهم أميرهم فيقتل . وأما خثعم وغيره أتباعهم ، فبالحكم . فإن لم يكن لهم قائد أمير ، وكانوا عدة ، فدعوا إلى ذلك ، وكانوا أئمة فيهم وقادة ، قتلوا كلهم أن يقعوا ، إذا كانوا هم ولاة الأمر كلهم .

وإذا كان أمرهم إلى واحد ، فهو القائد ، ومن سواه أتباع . ولا يقتلون إلا بالحكم .

قيل : فإن كان ذلك فى موضع ، أمر المسلمين فيها خامد ، ليس بظاهر . أيجوز للمسلمين أن يقتلوا القائد والبائع ، إذا صح بشاهدى عدل ، أنهم قتلوا المسلمين ؟

قال : من قتل المسلمين بيده ، جاز للمسلمين قتله .

ومن كان فى الجيش ، فلم يعلم أنه قتل ، فلا . والله أعلم. يتلو هذا فى القتل على البيعة .

مسألة :

فيمن جاء إليه سلطان ليأخذه ، إن له أن يمتنع منه ، ويقاتله ، ما لم يكن ضرر ، يلحقه فى ماله وعياله ، أو ظلم يصل إلى أهل البلد بفعله ، أو يحل بهم ، ما لا طاقة لهم به . ولا يحل قتله . والأنفس تفدى بالأموال . والمجاهدة لا إثم عليه فيها . وعليه الإثم ، بما يدخل على أهل البلد ، من الضرر والخوف .

قيل : أفليس له أن يختلسه ويقتله ؟

قال : لا يجوز قتل نفس بغير نفس، ولا على غير جهاد لله، فى حال الامتناع عن الباغى ، أو عن ظلمه .

مسألة :

قيل : فالعمال والرحالة وأعوانهم . أيجوز كسبهم ؟

قال : لا يجوز إلا أن يكون فى حال قدرة على منعهم عن ظلمهم،فلهم منعهم بعد الحجة ، والأمر بالخروج عن بلدهم .

فإن خرجوا ، لم يعنوهم إلا بخير . فإن قاتلوا قوتلوا ، على وجه الدفاع عن البلد والحريم .

فإن قتل أحد فى حال الحرب ، أبعده الله .

سئل عن عون من أعوان الظلام ، الذين سفكوا دماء المسلمين ، وأخذوا أموالهم ، ويأكلون أموال اليتامى ظلما ، ولم يعلم لهم توبة . وممن يدخل على المسلمين والمحصنات فى منازلهن ، قهراً ، ويسلمهن إلى الظلمة، الشاهر ظلمهم وباطلهم وقد خوّف المسلمين، وطيّرهم عن بلادهم ، ولم يستغن بذلك ، حتى خرج إليهم مع ظلمه ونهبهم وسلبهم ، إلى أهل الباطل ، من قتله لله ، وللمسلمين ما يلزمه ؟

قال : إذا كان على هذه الصفة ممتنعاً لما يلزمه ، معترفا بحرمة حدثه ، مقيماً عليها ، ممن يعين على قتل المسلمين ، وأخذ أموالهم ظلما ، لا يقدر على البلوغ إلى الحجة عليه ، من امتناعه بحدثه فقتله حلال ، على هذه الصفة ، جائز .

وأرجو أن قتله من الفضل ، لمن قدر على ذلك منه .

مسألة :

وعن محمد بن محبوب : أن من قتل جنديا ، بغير حق ، فهو قود به

وقيل : إن أعرابا ، أرادوا قتل جندى ببهلا ، فأمرهم أبو المؤثر : أن يمنعوهم عنه .

وحفظنا : أن من قتل جنديا لقيه فى طريق ، من غير أن يلزمه ذلك ، فهو قود به .

* * *

باب فى القتل على البيعة على المسلمين والدلالة عليهم

وقيل : يقتـــل من قتل من المسلمين ، ببيعته ، أو بدلالته ولا يسع الإمام العفو عنه .

فأما الذى سفـكت دماء المسلمين ببيعته . فإذا أخذ عن قفاه قتل .

وأما إذا ألقى بيده إلى المسلمين ، قبل ذلك منه ، ولم يقتل .

مسألة :

وعن محمد بن محبوب ـ رحمه الله ـ : إذا صح مع الإمام بالبينة العادلة ، أن قوما فـد بايعوا على سفك دماء المسلمين ، فلا يقتلهم بغير إحضار البينة العادلة . ولـكن يبعث إليهم من يأتيهم بهم ، ثم يحضر عليهم البينة . فإن تابوا ، قبل منهم ، ما لم يقتلوا أحداً من المسلمين .

وإن كانوا قَد قتلوا ، أو قتل ببيعتهم أحد من المسلمين على دينه ، قُتلوا بمن قَتلوا .

وإن قتل أحد من المسلمين ببيعتهم ، ولم يكونوا هم قتلوا بأيديهم ، فتابوا ، وألقوا بأيديهم ، من قبل أن يقدر عليهم ، عفا عنهم الإمام ، وقبل منهم توبتهم ، ولم يقتلهم .

فإن قامت البينة العادلة عليهم ، بأسمائهم وأسماء آبائهم وأجدادهم ، وببيعتهم التى يصحون بها ، أنهم قاتلوا المسلمين ، وقتلوهم وهم أغياب . ثم ماتت البينة ، من قبل أن يقدر عليهم . ثم قدر عليهم ، فلا يقتلون حتى تشهد البينة على عيوبهم . فى نسخة : بالذون ولا تقبل عليهم شهادة عن شهادة .

قيل : ولا يقتل على البيعة حتى يبيّنهم بأعيانهم وحضرتهم . وإلا فلا .

قال : نعم .

وإن لم يقتل أحد من المسلمين ببيعته ، ولم يقوبوا ، استودعهم الإمام الحبس. ولا أتقدم على قتلهم .

قال غـــيره : ومعى أنه قيل : الشهرة بذلك ، تقوم مقام الصحة . ويقتل من صحت عليه الشهرة ، أنه قتل أحدا من المسلمين على دينه، والقائد والدالّ والمعين. والله أعلم .

مسألة :

وبلغنا ـ والله أعلم ـ أن الإمام الجلندا بن مسعود ـ رحمه الله ـ قتل جعفر الجلندانى ، وولديه : النضر وزائـــدة ، على كتاب بيعة ، ظهرت عليهم ، على المسلمين فلما صح ذلك مع الجلندا أمر بهم ، فقدمـوا فضرب أعناقهم . فلما نظر إليهم ، فاضت عيناه دموعاً . فقال له المسلمون : أعصبيةً يا جلندا ؟

فقال : لا ولـكن حق الرحم من قرابته .

قيل : سئل أبو عبيدة ـ رحمه الله ـ عن أفضل الجهاد .

فقال : قتل خردلة . فأخذ خنجره ، وخرج إلى خردلة ، وهـو فى المسجد ، فقتله . وكان خردلة ، يدل على قتل المسلمين .

* * *

باب فى أحكام حدود المحاربين وقاطع السبيل

قال الله تعالى: « إنما جزاء الذين يُحَارِبون اللهورسولَه ويَسْعَوْن فى الأرض فساداً أن يُقَتَّلُوا أو يُصَلَّبُوا أو تُقَطَّعَ أيديهم وأرجلُهم مِن خلاف أو يُنفَوْا مِن الأرض ذلك لهم خِزىٌ فى الدنيا ولَهُم فى الآخرةِ عذابٌ عظيمٌ إلا الذين تابوا مِن قَبلِ أن تَقْدِروا عليهم فاعلَمُوا أن اللهَ غفورٌ رَّحيمٌ » .

قيل : إنهما نزلت فى الأسلميين ، أصحاب أبى بردة ، نقضوا عهد رسول الله ﷺ .

وقال بعضهم : فى العرنيين الذى اجتووا المدينة ، فسألوا أن يشربوا من ألبان سرحها ، فبعث بهم إليه . فلما شربوا وبرؤوا ، قتلوا الرعاة ، واستاقوا السرح .

فقيل : إنه وجه فى إثرهم ، فأتى بهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم .

وقيل : سمل أعينهم .

قال أبو زيد : يقال : اجتويت البلاد : إذا كرهتها . فإن كانت موافقة لك فى بدنك ، واستويا بها . وإذا لم توافقك فى بدنك . وإن كنت محبا لها .

قال الخليل : اجتوينا أرضنا : إذا لم يوافقنا طعامها .

والسمل : أن يفقأ العين بحديدة محماة . وقد يكون بالشوك . قال أبو ذؤيب:

فالعين بعدكم كأن حداقها ... سملت بشوك فهى عور تدمع

وذهب المسلمون فى تأويل هذه الآية : أنها عامة لمن بعدهم .

قال : من اعترض سبيل المسلمين ، لإراقة الدماء ، وأخذ الأموال فى التحريم لذلك منهم ، إن الإمام يطلبهم بذلك . فإن ظفر بهم قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف .

وإن لم يعدوا فى ذلك منهم ، أخذ الأموال . وإن أراقوا دما ، كان القتل حكمهم فإن جمعوها فكذلك . والصلب فيمن يترك منهم .

مسألة :

ومن شهر السلاح ، معترضا للمسلمين به ، فى سبلهم وأسواقهم ، وإحراق شىء من أموال الناس ، قطعت يمينه .

ومن أخذ من المال ، وأحرق فى المحاربة ، فسواء قليل ذلك وكثيره . قال الله تعالى ، « أو يُنْفَوْا مِنَ الأرضِ » وهو الطلب لهم .

فإن فاءوا ، أخذوا بأحداثهم . وإن امتنعوا به ، حوربوا محاربة ، لا يحكم بما أصابوا من الدماء والأموال فيها ، إذا فاءوا بعدها ، قبل أن يقدر عليهم ، إلا ما كان من مال قائم بعينه ، فى يد أحد منهم . فذلك مردود إلى أهله .

وعن أبى عبد الله : مالم يعلم المحدث بعينه منهم ، فهدوم عنهم ذلك به . فهذا .

مسألة :

أبو المؤثر ـ فى قوله : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله » نزلت فى الضحاك بن هلال وأصحابه ، قطعوا الطريق . وذكروا أن هلالا لم يكن مشاهدا لذلك ، فأنزل الله هذه الحدود الأربعة .

وقول : نزلت فى المرتدين إلى الشرك « أن يُقتَّلُوا أو يُصَلَّبُوا أو تُقَطَّعَ أيديهم وأرجلُهم مِن خِلافٍ أو يُنفَوْا مِن الأرض » .

وفى موضع قال : نزلت فى المرتدين .

فمن ارتد عن الإسلام إلى الشرك ، قبل محاربته وردته ، وأصاب الحدود ، وأخذ الأموال . ثم تاب من شركه ، من قبل أن يقدر عليه ، وألقى بيده تائبا ، أهدر عنه ما أصاب فى محاربته وردته ، إلا ما وجد فى يده ، من مال بعينه . فإنه يرد إلى أهله .

فمن قتل وأصاب حدًّا . ثم ارتد وحارب عليه . ثم تاب من قبل أن يقدر عليه ، أقيم عليه حد ما أصاب ، قبل محاربته وردته ، من مال ، أو دم ، أو حد

وقول : نزلت فى أهل القبلة . وذلك أن النفر يكونون بالمرصد على طريق المسلمين ، فيقطعون بالناس الطريق ، فقالوا : من شهر السلاح ، قطعت يده .

وإن شهر السلاح ، وأخذ الأموال ، قطعت يده ورجله من خلاف .

وإن شهر ، وأخذ المال وقَتَل ، قُتِل وصُلب .

والذى أقول به : يصلب رأسه ثلاثة أيام ، ثم يدفن .

وفى موضع : إن كان مشركا صلب .

وأما أهل القبلة ، فلا صلب فيهم .

وقول : إن كانوا من أهل الشرك صلبوا . وإن كانوا من أهل القبلة ، صلبت رءوسهم ثلاثة أيام . ثم قبرت . ولا يصلب الجسد .

وقوله : « أو يُنفَوْا مِن الأرض » ، أى يفوتوا هرباً ، فيخرجوا من أرض المسلمين .

وإذا حارب ، وأصاب المال ، ولم يسفك دما ، فعليه القطع . تقطع يده ورجله من خلاف، إذا شهر السلاح، وأخذ المال .

وإن قتل، ولم يأخذ المال، قتل، ولم يصلب جسده، ولا رأسه .

وقول : إن الإمام مخيّر فى ذلك الصلب .

وفى الضياء : إذا اختيار الإمام صَلْب المحارب صلَبه ، وهو حىّ ، وتركه حتى يموت . هكذا يفعل العرب فى لغتها الصلب .

والصلب : اسم الصديد . فإذا صلب، لم يتركه حتى يسيل صديده .

والدليل أن الواجب صلبه ، حيث قوله : « أن يُقتَّلُوا أو يُصَلَّبُوا » مخير بين القتل والصلب . وليس للإمام قطع يده اليمنى، مع رجله اليمنى، بل من خلاف.

مسألة :

وأما من حارب، ولم يسفك دما، ولم يصب مالا، فعليه النفى، وهو فى الطلب، حتى يقـــدر عليه . وذلك هو نفيه . وذلك إذا لم يشهر السلاح على الناس ، ولم يعترض لهم .

فإن هو فاء بعد ذلك ورجع، أخذ بما كان أخذه عدلا ، حيث طلب به .

فإن امتنع بذلك ، صار من المحاربين ، أهل الإقرار .

قال غيره :

إذا لم يصح عليه إشهار السلاح، ولا أخذُ مال، ولا اعتراض بقتال ، إلا أنه صح الرصد فى الطريق . فحده أن يؤخذ ويحبس ، حتى يؤمن منه ذلك.

وإن طُلب، فلم يقدر عليه، كان ذلك نفيه .

وكذلك لو ثبت عليه شيء من تلك الحدود ، فطُلب فهرب ، كان ذلك نفيه .

مسألة :

وأما قوله : « إلا الذين تابوا مِن قبلِ أن تَقْدِرُوا عليهم » .

فقول : إنهم إذا ألقوا بأيديهم ، من قبل أن يقدر عليهم ، أهدر عنهم هذه الحدود، إلا ما كان من أموال موجودة فى أيديهم، فإنه يرد إلى أهله .

وقول : تقام عليهم، الحدود، ويؤخذون بما جنوا ، ورغما لهم . والله أعلم .

مسألة :

ابن جعفر : ثم قوتل على المحاربة قتالا لا يؤخذ فيه، بحد ما أصاب من الدماء والأموال . ثم رجع إلى حكم المسلمين، وتاب مما كان أصاب من ذلك فليس عليه رد، إلا أن يُعرف مال بعينه فيرد .

مسألة :

قال غيره : يؤخذون بما به امتنعوا، وبما أصابوا فى حد الاختلاس ، فى حال محاربتهم، مثل وقوعهم بقرية،أو طريق أو بقوم فى مسجد،أو سوق، أو نحو هذا فإنما يهدر عنهم القتاء الزحوف إلى الزحوف .

قال غيره :

يؤخذ بجميع ما جنى، إذا كان محرما فى محاربته أو غيرها .

مسألة :

ابن جعفر : والذى ذكر الله فى توبتهم بقوله : « إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم » إنما هو ما كان بعد المحاربة .

فأما ما كان وجب عليهم، مما بالامتناع به، صاروا محاربين، فإنهم يؤخذون به رغماً، على قدر مفازلهم ، من قتل، أو قطع، لأنهم أصابوا ذلك ، وهم مستحقون به مقرون فى الظاهر منهم ، بحد ما أصابوا منه . وإنما كانوا محاربين، حين طلبوا بما يقرون به من ذلك، فامتنعوا به .

مسألة :

وكذلك الرجل يحرق متاع الناس . فقول : تقطع يده ورجله .

وقول : تقطع يده .

ولعل القول فى قطع اليد والرجل من خلاف، أكثر؛ لأنه محارب .

ويُقطع بإحراق القليل والكثير ولو درهما واحدا وقيمته .

مسألة :

قال بعض أصحاب الظاهر : الإمام مخير فى إقامة ما رأى من الحدود المنزلة فى المحاربة ؛ لأن أو فى كلام العرب توجب التخيير ، كقوله فى الكفارة : « أو كسوتهم أو تحرير رقبة » .

قال : والدليل على أن الآية نزلت فى المسلمين قوله : « إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم » .

والإجماع : أن المشركين إذا تابوا بعد القدرة عليهم، وحصل منهم الأمان ، أن دماءهم محرمة .

قال : وإذا اختار الإمام صلب المحارب، صلبه وهو حى، حتى يموت . كذا تفعل العرب فى لغاتهم الصلب .

والصلب : هو اسم الصديد . فإذا صلب لم يترك، حتى يسيل صديده .

قال محمد بن داود : الصلب فى اللغة لعشوره معنيان: أحدهما : تحقيق الشىء . تقول: صلبت التمر تصليباً : أى جففته، حتى صار صلباً .

ويقال : صلبت الرجل تصليباً : إذا أدبته، حتى سال وَدَكُه . والله أعلم .

عن قومنا : اختلف الناس فى حمل الرءوس. فالأكثر على كراهية ذلك .

قال الزهرى: أول من سنه: أن الزبير حمل إليه رأس طلحة .

وقيل : بعث أبو بكر أو عمر إلى مصر ، ففتح ، فبعث إليه برأس . فلما رآه أنكر ذلك. فقالوا: إنهم يفعلون بنا، مثل هذا. فقال: أمسا بفارس والروم لا تحمل رأساً . إنما يكفينا من ذلك الكتاب والخبر . ولم أجد لأصحابنا فى ذلك قولا . والله أعلم .

* * *

باب فى بيع اللصوص وما أشبههم

عن أبى عبد الله ـ فى خثعم بن عبد الله وأصحابه ، إذا وقعوا على القرى ، وأسمع الصائحة . قال : إن كنت وحدك ، واستضعفت نفسك ، فاذهب إلى عسكر المسلمين فإن كان معك ناس ، قدر عشرة ، أو عشرين ، ورجوتم أن تمنعوهم ، فاذهبوا إليهم ، وامنعوهم من القرية .

فإن جئتم ، وهم مخترطون السلاح ، يدورون فى القرية ، فاقتلوهم مقبلين ومدبرين .

قيل : فإذا أدبروا هاربين أنقتلهم ؟

قال : نعم . اضربوهم واقتلوهم ، فإنما هم لصوص ، إذا وقعوا فى قرية ، وسلبوا الناس وعقروهم . ثم أتبعوهم ، وهم هاربون ، فاقتلوهم مقبلين ومدبرين ـ أبعدهم الله .

قيل : فإذا أدركناهم ، وهم جالهم يسوقونها ، أو راكبون ، أو تحملون عليها ؟

قال : اعقروها . فإن قدرتم على أخذها ، وإتباعهم عليها ، فى وقتكم فجائز . وإن تلفت فى المعركة ، وأنتم على حالكم ذلك ، فلا بأس ولا ضمان عليكم فيها .

فإن بقيت فى أيديكم ، وانقضت الحرب ، فردوها إلى أهلها .

فإن كانوا قد قتلوا ، فإلى ورثتهم .

فإن ضاعت ، وهى فى أيديكم من بعد الحرب ، أو قاتلتموهم عليها مرة ثانية ، فعليكم الضمان . والضمان على المسلمين فى بيت المال .

مسألة :

فإن اعترضوا الناس فى السفر، أو فى الطريق، يريدون سلب أصحابنا، أو سلبنا فيقفون صفا بيننا وبينهم مهاوشة. ثم يولون مدبرين، إلا أنهم لم يقتلوا منا قتيلا، ولم يجرحوا منا جريحا، ولم يسلبوا منا شيئا . أنقبعهم ؟

قال : نعم .

قيل : فنرميهم بالنبل والحجارة، ونضربهم بالسيوف وغيرها وهم مدبرون؟

قال : نعم . ولكن لا تعدّوا إلى قتالهم ، وادعوهم إلى أن يستأسروا .

فإن استأسروا ، فخذوهم، وارفعوا عنهم القتل .

فإن قاتلوكم، فقاتلوهم واقتلوهم .

فمن مات هاربا مدبراً برميكم ، وضربكم الذى لم يتعمد فيه إلى قتلهم ، إلا برميكم وضربكم، بجهدكم كله، ولا يألوكم شرا ، فأبعدهم الله .

فأما إذا واقعوكم، وقاتلوكم، فقتلوا منكم قتيلا، أو جرحوا منكم جريحا أو سلبوكم شيئا من متاعكم ، أو طعامكم . ثم هربوا ، فأتبعوهم واقتلوهم ، مقبلين ومدبرين. واطردوهم بما قدرتم عليهم. ولا دعوة لكم عليهم وأتبعوهم حتى تنفوهم من الأرض، فإن طردهم ذلك هو نفيهم .

مسألة :

ابن جعفر ـ فيمن سلب ، أوقتل فى قرية ، أو جماعة. ثم رجعوا إلى بلادهم ، فخرج إليهم طالب الظُّلامة ، فخاف أهل البلد الذين هم سكان معهم فيه ، أن ينتهكوا منهم ظلما هل لهم دفعهم عن دخول بلدهم ؟

فنقول : إن كان هؤلاء القوم ممن لا يخاف منهم ، أن يظلم الناس ، فلا يعارضهم إلا بخير .

وإن كانوا ممن يخاف منهم الفساد ، وظلم الناس ، فتجتمعون وتسألونهم ما يريدون .

فإن أرادوا محاربتهم أو بدؤهم الرمى ، استشهدوا الله عليهم ، وقاتلوهم .

وإن قالوا : لانريد محاربتكم ، إلا أنّا نطلب حقًّا لنا ، أو ننزل فى البلاد، لحاجة لنا، ولم يبدأوهم بالقتال، نظر أهل البلد . فإن كانوا فى جميع كثير يخافونهم فرأوا أن يجتمعوا، ويكونوا بحذائهم، ولا يبدأوهم ما كفوا . فإن تعدوا عليهم ، دفعوهم . وإن قاتلوهم حل قتالهم .

وإن لم يعرضوا أهل البلد بشىء ، وإنما قصدوا إلى قوم منها ، نظروا . فإن لم يعلموا لهم حقا ، دفعوا عنهم الظلم بجهلهم .

وإن علموا أن المطلوبين ، امتنعوا بالظلم ، فليعتزل أهل البلد عنهم ، ولا يقاتلوهم مع أهل الظلم .

قال أبو المؤثر : استطاعوا أن يوصلوهم إلى حقوقهم ، من أهل بلدهم ، ويصرفوا أولئك عنهم بالعدل ، فعلوا ذلك .

وإن لم يقدروا على ذلك ، منعوا أنفسهم والحرم والأموال والأطفال عن الظلم ، ويخلوا بين الظالمين ، بعضهم بعضا .

مسألة :

وإذا وقع لصوص على قوم فسلبوهم، فطلبوهم حتى وقعوا عليهم ليلا ، وهم نيام ، فليس لهم أن يسلبوهم بغير قتال . ولكن إن ظفروا عليهم ، أخذوهم وأتوا بهم إلى الإمام ، حتى يقيم عليهم حكم ما أصابوا .

وإن لم يكن إمام ، وإنما أخذ القوم أموالهم. فإن حالوا بينهم وبين أموالهم، قاتلوهم قتال دفع عن أموالهم .

فإن قاتلوهم ، لم يلزمهم شيء . وإن سلموا الأموال ، لم يجز لهم قتلهم .

مسألة :

ومن عزم اللصوص على قتله ، فقاتلهم، فأصاب منهم رجلا، فضربه بالسيف ، فلا يتبعه إذا تركه ، وأمن منه السلب ، لم يضربه ، بعد الأمان منه .

فمن خاف منه العود ، فله ضربه ، حتى يأمن منه .

فإن رمى اللص بسيفه ، فجائز له أخذه ، ودفعه عن نفسه ، بسلاحه وما قدر عليه .

وإن هرب اللصوص ، وتركوا السلاح فى يده ، فإنه يضمنه لصاحبه .

وإن مات ، فلورثته ، وعليه السؤال عنه ، والخلاص إليهم من أموالهم .

فإن كسر فى وقت الحرب لم يضمنه .

مسألة :

جواب القاضى ابن عيسى ـ فيمن ولاه الإمام قرية، فوجد رجلا، كان الإمام يطلبه على حدث، فطرده ، فأومأ إليه برمح . هل له قتله ؟ قد وجدت فى الأثر :

إذا خرج رجل فى طلب الخوارج ، فوجد رجلا ، فاتهم أنه منهم ، فأراد أخذه أو أخذ سلاحه ، حتى يوصله إلى المسلمين ، فإنه لا يضربه ، حتى يبتدئه بالقتال . ثم له ضربه ، حتى يثخنه بالضرب ولا يتعمد لقتله . فإن قتله لم يكن عليه بأس .

ويوجد عن الصقر بن عزان : أنه كان فى بعض السرايا ، فواقعوا رجلا ، ففوّق لهم سهما ، وأراد به رميهم ، ثم أمسك فأخذوه . فقال لهم سليمان بن الحكم : لو كنتم قتلتموه فى مكانكم ، جاز لكم ذلك . وإن لم تفعلوا فلا تقتلوه فتركه .

مسألة :

عن محمد بن محبوب ـ رحمه الله ـ فى قوم من الشراة ، رصدوا لقوم من الخوارج ، على مورد ، فحضرت الصلاة ، فخافوا إن ذهبوا إلى الماء ، أن يعلم بهم القوم ، فيتصعّدوا وصلّوا ، والماء قريب منهم ، فلم ير عليهم كفارة .

وقول : عليهم الإعادة بالوضوء ؛ لأنهم ليسوا بخائفين .

مسألة :

أبو الحوارى : لصوص أغاروا على بلد ، فوُجد منهم رجل فى القرية ، شاهراً سلاحه . هل يضرب حتى يقتل ؟ فلا يجوز قتل هذا الرجل ، ولا ضربه ، إلا أن يريدك ، أو تراه يضرب الناس بسيفه . فإذا نهيته فلم ينته ، جاز لك مجاهدته حتى ينتهى ، أو يقتل فى ذلك الموقف ، بعد الحجة عليه .

وإن كان مخترطا سيفه بين المنازل ، فينهى عن ذلك . ولا يضربه حتى يكون كما وصفنا .

مسألة :

وأما اللصوص ، إذا أتوا إلى البلد ، فلا تقاتلوهم ، ولا يقتلون حتى يحاربوا ، ويسكن الناس . فإذا كان منهم ذلك حوربوا ، ويقتلون بعد الحجة ، حتى ينتهوا . فأما إخراجهم من البلاد ، فلا يجوز ذلك .

فإن أراد أهل البلاد أن يضيقوا عليهم ، حتى يخرجوا منها . فإن كان ليس لهم فيها أموال ولا منازل ، فلا يدعوهم أهل البلد ، أن يسكنوا فى منازلهم ، ولا ينزلوا فى أموالهم ، ويخرجونهم من منازلهم وأموالهم والله أعلم .

مسألة :

فى السارق إذا خرج بالمتاع ، وهرب به ، فضربه ليترك المتاع ، فقتله بذلك الضرب ، فلا شىء عليه .

فإن تعمد لقتله ، فقد قيل : إن عليه الدية أو القود . ولا يبرأ منه بعد أن ترك المتاع . والله أعلم .

* * *

باب فى قتال من خرج عليه اللصوص

أبو المؤثر : وإذا لقى الرجل عدوًّا ، يريد سلبه كيف يصنع ؟

قال : يشهد الله عليه . ويقول له : إذا أردت سلبى حَلَّ لى جهادُك .

فإن قصد إليه بالسلاح ، يريده به ، فقد حل له جهاده ـ خ ـ قتاله ، وسفك دمه .

فإن أخذ متاعه ، فى غير منزله ، فيأمره بتركه .

فإن لم يتركه ، فليضربه بالسيف ، ليرهبه . ولا يتعمـــــد لقتله . فإن قتله فلا شىء عليه .

مسألة :

فإن قصد إلى متاعه فى الطريق ، أو فى غير منزله ؟

قال : يشهد الله عليه . ويقول له: إن قصدت إلى أخذ متاعى قتلتك ، ويقف له دون متاعه .

فإن قصد إلى المتاع ، فليحل بينه وبين المتاع .

فإن قصد إليه هو ، أو قصده إلى المتاع ، فليقتله بعد أن يشهد عليه ، وينهاه عن أخذ متاعه .

مسألة :

قيل : فلو لم يكن فى يده سلاح . وإنما قصد إلى المتاع ، أو إلى الرجل بغير سلاح .

فقال له : أشهد الله عليك لاتدن مني ، ولا تقصد إلى متاعي. فإني أقتلك فسكت عنه ، وقصد إليه ، أو إلى متاعه . ولم يقل شيئا . هل يحل له قتله ؟

قال : نعم يقتله .

فإن قال له : أنا لا أريدك ، ولا أريد متاعك. ولكني أريد أن أقعد قربك، أو قرب متاعك أو أمرّ ثَم . فليقل له : لا آمنك على ذلك .

فإن قال له : أنا لا أريدك .

فقال : وإن لم تأمني ، فلابد لي من المضي في حاجتي ، أو القعود في حاجتي ، فليكن عند متاعه .

فإن دنا منه ، فلا يمش إليه. ولكن يقول له : لا تزحمني. فإن زحمه فليضربه في مقامه، ولا يمش إليه. ويقتله بعد أن يشهد الله عليه، ويعلمه أنه إن دنا منه قتله، إلا أن يكون هو ومتاعه في الطريق ، فليعتزل ، أو يعزل متاعه من الطريق .

فإن قصد إليه أو إلى متاعه ، في غير الطريق ، فليشهد الله عليه ، وليعرفه أنه إن دنا منه ، أو من متاعه ، إنه يقتله .

فإن دنا منه ، فليقتله في مقامه ، ولا يمشي إليه . والله أعلم .

مسألة :

الضياء :

فإن أخذ اللصوص ـ الذين يقطعون الطريق ـ رجلا، وأرادوا سلبه، فقاتلهم دون ماله ، فقتلوه . فإنه قيل : يقتلون به جميعا . وكذلك لو قتلوه في البطحاء ، أو في المسجد .

مسألة :

ومن أراد سلب رجل فله قتله .

وفي موضع : فإن طلب ما يساوى درهما ، فليعطه . وإن طلب غير ذلك ، فقتاله حلال .

مسألة :

قال أبو عبد الله : وإن أخذ منه قليلا أو كثيرا ، ولو شسع نعل ، فله قتله.

وقيل : من لقيه اللصوص ، فطلبوا ثيابه فكره ، فقاتلوه فقتلوه،فهو شهيد.

عن النبي ﷺ : أنه قال : من قتل دون ماله فهو شهيد.ومن قتل دون أهله فهو شهيد . فسواء بين من قاتل عن نفسه وعن حرمه .

مسألة :

سئل أبو سعيد عن رجل لقيه اللصوص في الطريق ، فأرادوا سلبه ، أو ضربه، وقربه سلطان جائر . هل يجوز له أن يستعين به ، وهو يخاف أن يظلمهم، إذا استعان به ؟

قال : إن استغاث إلى السلطان لينقذه من الظلم ، ولا يكون نيته ليظلم أحدا ولو كان يظلم . وإنما نيته صرف الضرر عن نفسه . بالاستغاثة لمن استغاث به .

مسألة :

وإذا ألفى الحاج اللصوص الذين يقطعون الطريق ، فليس لمن عليه دين أن يقاتل ؛ لأنهم لا يريدون نفسه . وإنما يريدون السلب . فإن أرادوا نفسه ، دفع عن نفسه بالقتال لهم . وكذلك من أريدت نفسه .

مسألة :

محمد بن محبوب ـ فى رجل واحد ، خرج عليه رجلان ، أو ثلاثة .

قال : إن كان يرى أنه يطيق قتالهم ، قاتلهم وامتنع منهم . وإن خاف أن يظفروا به ، ولا يطيقهم ، فلا يبذل نفسه للقتل .

قال غيره : الأولى به بذلها . ولا يبخل بها عن جنات الفردوس ، ونعيم لا يزول ، إذا كان تائبا من دينه ، متخلصا من تبائعه ودينه ، صادقا فى ذلك فى ربه.

وإن كان يرى أنه مقتول على حال ، قاتلهم ، ولو كان غير متخلص . والله أعلم .

مسألة :

فإذا اصطحب رجلان فى الطريق ، فخرج عليهما اللصوص ، فهرب أحدهما ، وترك صاحبه ، حتى سلب وقتل . فإن كان هرب عن مقدرة ضمن .

وإن هرب عن عجز وضعف ، لم يضمن . وذلك إذا كان فى حد من يجب عليه الجهاد ، كنصف العدو .

* * *

باب فيمن دخل عليه اللصوص منزله

قال عمر : إذا رأيت السواد فى الليل ، فلا تكن أجبن السوادين .

وقال عمرو بن العاص : إذا رأيت السواد بالليل ، فاحمل عليه ، فإنه يهابك كما تهابه .

مسألة :

ومن نقب بيتا ، فأدخل رأسه ، فضربه صاحب البيت ، فقتله ، فجائز له قتله .

فإن حلف ما قتله ، ويحرك لسانه ظالما له ، يعنى بينه وبين نفسه .

مسألة :

وعن الربيع : قال : إذا دخل السارق البيت ، فلم يأخذ متاعه ، ضرب ضربا وجيعا وترك .

قال أبو المؤثر : غير أنى أستحب برأى ـ والله أعلم ـ إن وجده شاهرا سلاحا ، أن لا يعجل فى قتله ، حتى يكلمه ويسأله ، إلا أن يقصد إليه بالسلاح فليقتله .

وكذلك إن وجده لا يأخذ متاعا ، ولا شاهراً سلاحا ، فلا أحب أن يعجل فى ضربه ، حتى يتبين . فإن لم يجد له عذراً ، فلا بأس عليه أن يضربه ، ولا يقتله. فإن وجد له عذراً ، فلعله هرب من عدو ، فلجأ إلى منزله ، أو هرب من

دابة ، خافها على نفسه . فلا يعجل ضربه ، حتى يتبين أمره . وسواء وجده فى منزله ، أو دخل عليه هو منزله كله واحد ، إلا أن يتوهم أن أحداً قد أذن له من أهل المنزل ، ولا يعجل عليه حتى يتبين .

قال : ولا أحفظ بين الليل والنهار ، فرقا فى ذلك . والليل أشد ريبة . والصبيان والمعتوهون ، ليس عليهم فى هذا شىء . ولكن إذا وجدهم فى منزله فليخرجهم منه .

وقول : إن من دخل منازل الناس متعديا ، أهدر دمه .

مسألة :

ومن وجد سارقا فى منزله ، وقد أخذ شيئا من المتاع ، فإنه يضربه حتى يثخنه بالضرب ، ولا يتعمد لقتله . فإن قتله لم يكن عليه بأس .

وكذلك إن أخذ المال وخرج ، فإنه يتبعه فيضربه ، حتى يثخنه بالضرب ، ولا يتعمد لقتله .

وقول : إن له قتله ، إن وجده يسرق ماله ، داخلا عليه فى منزله .

مسألة :

ومن خاف أن يفوته السارق قالوا : ينحله بسهم ، ولا يتعمد لقتله .

وفى موضع : فليرمه بالحربة أو بالسيف ، إذا كان متاعه معه .

وكذلك عن وائل ومحبوب ـ رحمهما الله ـ .

قيل لأبى محمد : أفلا يضربه بالسيف ؟

قال : إذا جاء ضرب السيف ، فهو القتل . ولا يفعل .

مسألة :

وفى موضع من الضياء :

ومن أدرك رجلا ، يسرق منزله ثم إن السارق امتنع بالحديد ، فقتله صاحب البيت ، فلا شيء على صاحب البيت ، فى قتله ، إذا امتنع بالسلاح .

فإن لم يمتنع بالسلاح ، لم يرخص فى قتله .

وقيل : من دخل بيتك يريدك وما لك ، فاضربه بالسيف ، واطعنه بالرمح ، وارمه بالسهم ، فإنه يصلح لك .

مسألة :

وقال بعض الفقهاء ـ فى سارق ، دخل على قوم منزلهم ، فسرق المتاع ، وشهر السلاح فى المنزل : إنه لا يلزمه أكثر من قطع يده ؛ لأنه ليس بمحارب .

مسألة :

فإن قصد إليه فى منزله فقال له : إن دخلت علىّ منزلى قتلتك ، فدخل عليه منزله . هل يحل له قتله ؟

قال : نعم .

وإن أخذ من منزله المتاع قتله .

مسألة :

وإن وجد السارق فى الليل ، يثقب بيته ، وقد أدخل رأسه فى البيت من الثقب ، فضربه فقطع رأسه ، فقد اختلف فيه .

فقول: إنه برىء من دمه . حجته الخبر ، لأنه لا حرمة لمن دخل منازل الناس ، بغير إذنهم .

وحجة من لم يقتله : أن أخذ المال لا تحل به الدماء . وإنما له دفعه من ماله ، بما قدر عليه . فإن قتله بذلك ، لم يلزمه شيء .

مسألة :

أبو سعيد ـ فيمن دخل زرعه رجل يسرقه ، أو يحش منه ، فطرده فلم ينته ، فضربه حتى أخرجه . فأما السارق ، فإذا امتنع عن السرق ، أخرجه بغير الضرب ، إن قدر عليه بالدفع والمنع ، بغير ضرب .

فإن ضربه ، وهو يقدر على منعه ، بغير ضرب ، فهو ضامن لضربه .

وإن لم يقدر على منعه إلا بالضرب ، منعه من ماله ، بما قدر عليه ، من المنع والدفع والضرب . ولا ضمان عليه .

وأما الحشيش ، إذا كان مباحا فى البلد ، وأمنه على المحجور من ماله غير المباح ، فلا أحب أن يمنعه مباحا ، قد جرت السنة بإباحته ، إذا كان الحشيش من غير المزروعات .

وأما من غير الكلأ ، فلا أحب لأحد يقدم على الحشيش ، إلا بسنة معروفة وإباحة .

فإذا منعه ما هو يملكه ، ولو كان مباحا فى البلد ، لم يكن له أن يقدم عليه ، إذا كان بعد لم يصر فى ضمانه يأخذه .

فإذا كان على هذا ، كان بمنزلة المحجور من الأموال وكان له دفعه عن ماله وليس له أن يتعدى عليه ، بأكثر من الواجب عليه .

وإن وجده قد سرق ، وامتنع عن تسليمه ، فضربه بقدر ما يبلغ به . إلى أخذ ماله ، ولم يتعمد فوق ذلك ، لم يبن لى عليه ضمان . والرجل والمرأة سواء ، إلا أن المرأة حرمة لا يسعه مسها ، إلا من فوق الثوب ، إلا من ضرورة ، لا يمكنه إمساك يدها ، من فوق الثوب ، وخافها على ماله ، جاز له ذلك .

وأقول : إنه يخرجها بيده ـــــا ، ولا يضربها ، إلا أن لا يقدر على منعها إلا بالضرب .

وإن وجد صبيًا ، فلم يفقه ، فجذبه ، فأحدث فيه حدثا ، لا يبين لى على الصبى حجة ، إلا أنه إن أخذه أحد ، وأمن عليه أنه لا يحدث فيه حدثا ، فامتنع الصبى من ذات نفسه ، حتى حدث فيه حدث ، لم يبن لى عليه ضمان . وإن حدث منه هو ، فلا يبين لى براءة له من ضمانه ذلك ؛ لأن الصبى لا حجة عليه .

* * *

قال المحقق :

قد انتهى بعون الله ، وحسن توفيقه : تحقيق الجزء الحـــادى عشر ، من « المصنف » معروضا على ثلاث نسخ : الأولى: قال ناسخها: تم الجزء الحادى عشر من كتاب « المصنف » فى الجهاد ويتلوه (الثانى عشر) فى: « الأمر بالمعروف، والنهى عن المنكر » .

وكان تمـــامه ، فى وقت صلاة العصر ، من يوم الأربعاء لسبع عشرة ليلة ، خلت من شهر رجب ، من سنة تسع سنين وعشرين سنة ومائتى سنة وألف سنة من الهجرة ، على يد العبد الفقير إلى الله تعالى: مانع بن على بن عبد الله بن بركات ابن محمد بن يعرب بن مانع بن على الإسماعيلى الإبروى . نسخه لأخيه فى الله محمد ابن خميس بن سالم بن عبد الله البوسعيدى . رزقه الله حفظه ، إنه سميع الدعاء قريب مجيب .

والثانية : بخط مصبح بن جراد بن راشد بن جراد الجرادى العامرى نسخها للعلامة الشهير : محمد بن عبد الله بن عبيدان ، أحد قضاة الدولة اليعربية بتاريخ : تسعة وثمانين بعد الألف .

والثالثة : بخط محمد بن سعيد بن عبيد الشكيلى بتاريخ ١٣١٤ هجرية .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

٢٠ من ذى الحجة سنة ١٤٠٢ هـ
٧ / ١٠ / ١٩٨٢ م

سالم بن حمد بن سليمان الحارثى

فهـــرست

الجزء الحادى عشر من المصنف

رقم الصفحة	الموضوع
٥	باب فى الحث على الجهاد .
٦	« فى الجهاد ومعانيه وأقسامه وما جاء فيه .
١٠	« فى الجهاد وفضله والحث عليه .
١٤	« فى الحث على الجهاد ، والتحذير من التزهيد فيه .
١٧	« فى الشجاعة والضرابة ، وعلو الهمة .
٢١	« فى السيف والسلاح .
٢٥	« فى الرمح والسهام والقسى .
٢٩	« فى الخيل وفضلها ونعوتها .
٣٨	« فى فضل الغزو فى سبيل الله .
٤١	« فى فضل الشهداء .
٤٩	« فى فضل الرباط فى سبيل الله .
٥٤	« فى الأسلحة وما جاء فيها .
٥٥	« فى صفة وجوب الجهاد
٥٧	« فى فرائض الجهاد وشروطه .
٦٠	« فى جهاد القليل والكثير .
٦٥	« فى الجهاد على الكفاية وغير ذلك .

رقم الصفحة	الموضوع
٦٨	باب ما يجب للمسلمين من الاجتماع للجهاد .
٧٢	« من لا يجب عليه الجهاد .
٧٤	« من يجوز الجهاد معه والاستعانة ومن لا يجوز .
٨٥	« فى قتال الدفع لمن عليه دين أو عيال .
٩١	« فى النية للجهاد .
٩٤	« ما يستحب فى الجهاد من القول والوقت .
٩٨	« فى شروط الشهادة للخارجين للجهاد .
١٠٢	« فى بيان سيرة المسلمين ودينهم .
١٠٤	« تسخير الدواب لجهاد العدو .
١٠٦	« فى ترتيب الخروج والجهاد .
١١٣	« فى الحرب والقتال ، وما يجوز فى ذلك ، من فعل أو مقال .
١١٦	« فى المحارب وصفته وأحكامه .
١٢٠	« فيمن دعا بالقبائل والعشائر .
١٢٣	« فيمن أسلم من المشركين .
١٢٦	« فى ذكر أول الجهاد .
١٢٨	« فى سيرة النبى ﷺ
١٣٥	« فى سباء أهل الحروب من المشركين .
١٣٨	« فى حروب المشركين وما يجوز فيها .
١٤٠	« فى قائد السرية والجهاد ، وما ينبغى له .

رقم الصفحة	الموضوع
١٤١	باب فى حكم دار الحرب ودار الإمام ، وحكم داخلهما .
١٤٥	« فى الرهائن وما صولح عليه من العبيد .
١٤٧	« فى مصالحة أهل الحرب من البغاة والمشركين .
١٥٠	« فى أهل العهد وصلحهم ، ونقضهم ، وأحكام فى الحال وغير ذلك .
١٥٨	« فى محاربة بوارج الهند .
١٦١	« فى حكم سلب العدو لقتاله .
١٦٣	« فى بوارج الهند وحروبهم وعتيهم .
١٦٥	« فى الغنائم وأحكامها ، وما أشبه ذلك .
١٧٣	باب فى قسم الغنيمة على أهلها .
١٧٧	« فيمن يستحق الغنيمة من المقاتلة .
١٨٠	« فيمن يتخلف عن الجيش حتى تقع الغنيمة .
١٨٦	« فى غلول الغنائم .
١٨٨	« فى أصول المشركين كيف حكمها .
١٨٩	« فى المرتد واستتابته وقتله .
١٩٦	« فى المرتدين ومن يجوز قتله ، ومن لا يجوز .
١٩٩	« أحكام المرتدين وما يثبت منه وعليه .
٢٠٥	« فى بيان مال المرتد وذريته .
٢١٥	« فى محاربة البغاة .

رقم الصفحة	الموضوع
٢١٧	باب فى الدعوة والحجة على المحاربين .
٢٢٤	« فى قطع المواد عن المحاربين .
٢٢٧	« فى بيات المحاربين .
٢٣٠	« فى الاستعانة على المحاربين بسلاحهم وغيره .
٢٣٢	« فى أموال البغاة .
٢٣٥	« فى قطع نخل المحاربين وهدم دورهم .
٢٣٩	« فى المحاربة بالنار .
٢٤٣	« فى البغاة إذا انهزموا فى المحاربة .
٢٤٧	« فى الحكم فيمن ظفر به من المحاربين .
٢٥٣	« فى أسارى المحاربين .
٢٥٨	« فى أمان المحاربين .
٢٦٣	« فى الفتك فى الجبابرة وغيرهم .
٢٧٠	« فى القتل على البيعة على المسلمين والدلالة عليهم .
٢٧٢	« فى أحكام حدود المحاربين وقاطعى السبيل .
٢٧٩	« فى بيع اللصوص وما أشبههم .
٢٨٥	« فى قتال من خرج عليه من اللصوص
٢٨٩	« فيمن دخل عليه اللصوص منزله .

تمت الفهرست